



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
المركز الجامعي لميلة  
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع : . / 2013

قسم : العلوم الإقتصادية والتجارية  
ميدان : علوم اقتصادية، التجارة و علوم التسيير  
الشعبة: علوم اقتصادية  
التخصص : بنوك

مذكرة بعنوان :

## واقع المحاسبة في البنوك التجارية بالجزائر

دراسة حالة : بنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع\*وادي النجاء\*

مذكرة مكتملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية (ل.م.د)  
تخصص " بنوك "

إشراف الأستاذ:

كروش صلاح الدين

إعداد الطلبة :

- وارت شعيب
- بوحناش صدام
- لعور زكرياء

السنة الجامعية: 2013/2012

# شكر وتقدير

نشكر الله عز وجل الذي وفقنا في عملنا وأعاننا على طلب العلم وفقا لما يحبه ويرضاه.  
نتقدم بالشكر إلى كل من:

الأستاذ المشرف " كروش صلاح الدين " الذي لم يبخل علينا بمساعدته ونصائحه وأعاننا  
في انجاز هذه المذكرة.

دون أن يفوتنا شكر الأساتذة والإداريين بقسم العلوم الاقتصادية

الإطار المكلف بالدراسات بوكالة وادي النجاء مركز المحاسبة " خيدور ياسين " الذي  
كان لنا نعم الموجه والناصح والأستاذ.

عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية وادي النجاء

# إهداء

الحمد لله خالق السماوات والأرض \* صدق الله العظيم \*

حزن يشوبه الفراق بعد التجمع...

وفرح لبزوغ فجر جديد من حياتي هو يوم تخرجي...

هو بالنسبة لي يوم ميلادي لي...

أتطلع فيه لما هو آت من همسات هذه الدنيا المليئة بالتفائل والأمل المشرق...

أما بعد اهدي ثمرة هذا العمل:

إلى من جعل الله في طاعتهما عبادة وفي برهما رضوان وسعادة أُمي الغالية وأبي الحنون  
جزاهما الله عني خير الجزاء وأطال في عمرهما.

إلى من قاسموني هذه الحياة وكانوا لي سندا فيها إخوتي: \* حمزة، أيوب، أمين \*

وأخواتي: "نادية، أمال "

إلى جدتي الحبيبة وخالتي " جمعة " رحهما الله

إلى كل عائلة " وارث " من قريب أو بعيد مع تمنياتي لكل بالسعادة والهناء وطول لعمر

إلى خالتي وأعمامي وعماتي، إلى من فرح معي وحزن لأجلي

إلى من أحبهم قلبي ونسيهم قلبي.

إلى من شاركاني هذا العمل وكانوا لي نعم الصديقين: صدام، زكرياء.

إلى أصدقاء الطفولة والدراسة: " وليد، عماد، عنترة، عبد الله "

إلى كل طلبة العلوم الاقتصادية بالمركز الجامعي ميلة دفعة 2013.

شعيب

إلى من ذكره قلبي ونسيه قلبي.



# إهداء

بسم اله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على اشرف المرسلين أما بعد:

أهدي رحلة عمري الدراسي إلى

مهبط الحب والنسمات إلى منبع الحنان وروضة الجنان التسامح والحنان الأمل والعطاء

إلى التي لا تقدر بثمن (أمي)

إلى من علمني أن أذوب في عمق الحياة لأتحدي الزمن الباقي، إلى من أراد أن يكون شمعة تحترق وهو الذي لن يكرره الزمن (أبي)

إلى اصدق وأحب الناس إلى القلب إخوتي: جلال, خالد, فاروق, منير

إلى شمعتا البيت مديحة وحكيمة

والى لعز وأصغر مخلوق على قلبي الكتكوت المدلل عبد الرحمان

إلى من أحبهم قلبي ونسيهم قلبي

إلى طلبة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة ميلة، وكل من اعرفه ويعرفني من قريب أو بعيد

صالح



# إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"و قل ربي زدني علما" صدق الله العظيم

أما بعد اهدي ثمرة هذا العمل:

إلى من جعل الله في طاعتهما عبادة وفي برهما رضوان وسعادة أمة الغالية وأبي  
الحنون جزاهما الله عني خير الجزاء وأطال في عمرهما.

إلى من قاسموني هذه الحياة وكانوا لي سندا فيها إخوتي: " فيصل، نور الدين، كمال،  
رياض، عصام، نوفل، بلال وأخي الراحل حمزة رحمه الله، وأخواتي: "وداد و منى "

إلى أبناء إخوتي الكتاكيت الصغار: " آية، محمد، أيمن، حمزة، مايا، فاطمة، شروق،  
عصام، لؤي، نهال، فادي "

إلى ابن أختي المدلل " امجد " وابنتها " سجي "

إلى جدي الحبيبة جعل الله لها الشفاء العاجل وعمي " محمد " و " عبد الهادي "  
رحمهما الله

إلى كل عائلة " مغزي " من قريب أو بعيد مع تمنياتي لكل بالسعادة والهناء وطول لعمر  
إلى من شاركتاني هذا العمل وكاتتا لي نعم الصديقتين: هبة وسارة.

إلى صديقات الطفولة وزميلات الدراسة: " سارة، أميرة، هناء، أمينة، هدى، وافية، هاجر،  
إيمان، فريدة، مونية "

إلى كل طلبة العلوم الاقتصادية فرع MBF دفعة 2010 .

إلى من ذكره قلبي ونسيه قلبي.

## تذكرياء



الفهرس

## الفهرس

الصفحة	الموضوع	الجزء
أ،ب،ج		المقدمة
<b>34-04</b>	<b>مدخل للبنوك التجارية</b>	<b>الفصل الأول</b>
04		تمهيد
13-05	عموميات حول البنوك التجارية	المبحث الأول
07-05	نشأة البنوك التجارية و تعريفها	المطلب الأول
13-07	أنواع، أهداف ووظائف البنوك التجارية	المطلب الثاني
26-13	الميزانية، التنظيم الفني و الإداري للبنوك التجارية	المبحث الثاني
21-13	استعراض ميزانية البنوك التجارية ودراسة بنودها	المطلب الأول
26-22	التنظيم الفني و الإداري للبنوك التجارية	المطلب الثاني
33-27	الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية و بنيتها في الجزائر	المبحث الثالث
31-27	الهيكل التنظيمي في البنوك التجارية	المطلب الأول
33-31	بنية البنوك في الجزائر	المطلب الثاني
34		الخلاصة

<b>55-36</b>	<b>عموميات حول المحاسبة العامة</b>	<b>الفصل الثاني</b>
36		تمهيد
40-37	ماهية المحاسبة البنكية	المبحث الأول
37	تعريف المحاسبة البنكية	المطلب الأول
39-37	مبادئ، خصائص وأغراض المحاسبة البنكية	المطلب الثاني
40-39	أهمية المحاسبة البنكية	المطلب الثالث
50-40	الجهاز المحاسبي البنكي	المبحث الثاني
44-40	ماهية النظام المحاسبي في البنوك التجارية	المطلب الأول
45-44	مراحل التسجيل المحاسبي في البنوك التجارية	المطلب الثاني
40-46	مخطط الحسابات البنكي	المطلب الثالث
54-50	آلية المحاسبة البنكية و خصائصها	المبحث الثالث
52-50	إعداد نماذج المحاسبة البنكية و تحليل عملياتها	المطلب الأول
52	الدفاتر المحاسبية للبنك التجاري	المطلب الثاني
54-52	الفروق بين محاسبة البنوك و المحاسبة العامة	المطلب الثالث
55		خلاصة الفصل
<b>98-57</b>	<b>المعالجة المحاسبية لعمليات البنك التجاري</b>	<b>الفصل الثالث</b>
57		تمهيد

64-58	الأقسام المتعلقة بالعمليات البنكية (الإيداع والسحب )	المبحث الأول
61-58	قسم الخزينة	المطلب الأول
32-61	قسم الحسابات الجارية	المطلب الثاني
65-63	قسم الودائع والتوفير	المطلب الثالث
81-65	أقسام متعلقة بمنح الكفالات ( داخلية أو خارجية )	المبحث الثاني
74-65	قسم الكمبيالات	المطلب الأول
76-74	قسم خطابات الضمان ( الكفالات المصرفية )	المطلب الثاني
81-76	قسم الاعتمادات المستندية	المطلب الثالث
95-82	أقسام متعلقة بخدمات البنك ( مالية، نقدية، إقراض )	المبحث الثالث
88-82	قسم الأوراق المالية	المطلب الأول
92-88	قسم الكامبيو ( العمليات الخارجية )	المطلب الثاني
95-93	قسم الإقراض ( التسهيلات الائتمانية )	المطلب الثالث
97-95	أقسام متعلقة بتسوية ومتابعة العمليات	المبحث الرابع
97-95	قسم المقاصة	المطلب الأول
97	قسم الحسابات العامة	المطلب الثاني

98		خلاصة الفصل
114-100	دراسة ميدانية لفرع بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وادي النجاء - (842)	الفصل الرابع
100		تمهيد
105-101	دراسة ميدانية حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية	المبحث الأول
102-101	لمحة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية:	المطلب الأول
105-102	الهيكل التنظيمي لوكالة BADR (842)	المطلب الثاني
113-105	المحاسبة بالوكالة (دراسة ثلاث حالات)	المبحث الثاني
107-105	نشأة وتعريف الوكالة	المطلب الأول
109-107	المعالجة الحسابية لقسم الحسابات الجارية	المطلب الثاني
113-109	المعالجة المحاسبية لقسم الصرف	المطلب الثالث
114		خلاصة الفصل
115		الخاتمة

المقدمة

## المقدمة

إن ظهور البنوك تزامن مع ظهور النقود، فظهرت البنوك التجارية في أول الأمر على هيئة الصيرفي الذي كان يتعامل شراء أو بيعاً مقابل العملات الوطنية، حيث كان سابقاً يتم التعامل بالنقود المعدنية، ومع تزايد عملية الإيداع للنقود المعدنية أصبح الفائض وديعة لدى الصراف الذي وبالمقابل يقوم بإعطاء المودعين إيصالات تثبت ذلك، ومن هنا أصبحت المؤسسات المصرفية من بينها البنوك التجارية ذات أهمية في الحياة الاقتصادية.

تعد البنوك و المؤسسات المالية من أهم المنشآت الحيوية في النظام المصرفي، فهي تعتبر إحدى القوائم الرئيسية في بناء الهيكل الاقتصادي لأي دولة وذلك مهما كان نظامها السياسي و الاقتصادي لعدم قدرة الدولة على الاستغناء عن الوظائف التي تقوم بها، حيث تلعب دوراً فعالاً في تنشيط الحركة الاقتصادية في العصر الحديث، مما ترتب ونتج عنها ظهور أهمية تخصيص نظم محاسبية خاصة بهذه المؤسسات و البنوك وذلك لكل ما تمارسه من أنشطة متخصصة في هذا المجال، وهذا ما فرض ضرورة أن تكون لهذه المؤسسات المالية و البنوك نظامها المحاسبي و المالي الخاص بالطبيعة الخاصة المميزة لنشاطها الذي يختلف عن الأنشطة التي تراوحتها الوحدات المختلفة في كل المجالات مما تطلب ضرورة النظر إلى تلك المميزات عند تعميم النظام المحاسبي لها، ومن ناحية أخرى، ترجع أهمية تخصيص نظام محاسبي لهذه المؤسسات و البنوك إلى أهميتها في الاقتصاد الحديث، حيث تلعب دوراً فعالاً في إنتاج البيانات الخاصة التي تستخدم في تقييم أنشطتها والإفصاح و التوضيح لما تقوم به من خدمات اتجاه الاقتصاد الوطني.

وتتميز العمليات المصرفية للبنوك و المؤسسات المالية بالحيوية لتعدد وتنوع و سرعة ودقة إنجاز المهام، لذلك فإن محاسبة البنوك يجب أن تكون ذو مرونة ودقة عالية بحيث يسهل تقديم واستخراج كل المتطلبات في الوقت المناسب من اجل المراقبة و حماية المتعاملين مع المؤسسات المالية و البنوك.

ولقد مر الاقتصاد الجزائري بتغيرات متعددة خاصة عند الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى الرأسمالي أي اقتصاد السوق الذي يعتمد على قاعدة العرض و الطلب وهذه التغيرات لم تحدث صدفة بل جاءت نتيجة السياسات المنتهجة من طرف السلطات، ونظراً لهذه التغيرات قامت السلطات المسؤولة بإجراء إصلاحات جذرية تمس بالدرجة الأولى القطاع البنكي السائد في الجزائر وذلك عن طريق قانون النقد و القرض، هذا الأخير الذي منح الدور الاقتصادي للبنوك التجارية وفتح لها مجال المنافسة في السوق.

وحتى يتمكن البنك التجاري من مزاولته نشاطه و تحقيق مبدأ الاستمرار بالإضافة إلى أهدافه المسطرة، وكذلك مواجهة المنافسة في السوق النقدية وحب عليها الاهتمام بقسم المحاسبة في هذا البنك لان المحاسبة البنكية تسمح له بتسيير موارده واستخداماته تسييراً جيداً، المحاسبة البنكية تسمح له من تسجيل مختلف العمليات التي

يقوم بها سواء كانت عمليات داخلية كاستقبال الودائع أو منح القروض أو العمليات الخارجية خاصة فيما يخص تمويل التجارة الخارجية.

بناء على ما سبق فإن الإشكالية التي نطرحها تنحصر في التساؤل التالي:

كيف تتم المعالجة المحاسبية لمختلف العمليات في البنك التجاري؟

تقودنا هذه الإشكالية إلى طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

ما ماهية البنوك التجارية؟

ما هي الخصائص ومميزات المحاسبة البنكية؟

ما هي مختلف العمليات في البنك التجاري التي يتم معالجتها محاسبيا؟

ان اختيارنا لهذا الموضوع نابع من الأهمية التي يكتسبها المخطط المحاسبي للبنوك والمؤسسات المالية وللمتعاملين معهما، وكذا معرفة الفرق بين الجانب النظري والتطبيقي للمخطط المحاسبي للبنوك، كما أن كل ما يتعلق بالمحاسبة والبنوك يجلب نظرنا واهتمامنا فجمعنا بين المحاسبة والبنوك في دراسة المخطط المحاسبي للبنوك باعتباره نقطة المركز لهذه الدراسة. ومن الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع كذلك: ميلنا الطبيعي للبحث و الاستطلاع حول موضوع المحاسبة ومحاولة تنمية المعارف الشخصية حول هذا الموضوع؛ إمكانية البحث في هذا الموضوع؛ الأهمية التي يتميز بها المحاسبة البنكية في المؤسسات البنكية.

من اجل معالجة الإشكالية المطروحة والوصول إلى الأهداف التي ينبغي الوصول إليها نضع مجالا من

الفرضيات:

إلزامية تطبيق كل مؤسسة محاسبة خاصة بها ملائمة لنشاطها طبقا للمخطط المحاسبي الوطني؛

اختلاف النظام المحاسبي يعود لاختلاف طبيعة الإنتاج أو الخدمة الموجهة للمتعاملين؛

تطبيق جميع المؤسسات باختلاف أنشطتها لنظام محاسبي واحد؛

إلزامية وجود نظام محاسبي دقيق وصحيح يحافظ على أموال المودعين ومواصلة الثقة مع البنك وباعتبار أن المصدر الأول للبنوك هو أموال الغير.

ويكون مضمون بحثنا الإجابة على التساؤل متبعين في ذلك المنهج الوصفي والتحليلي من خلال ثلاث

فصول نظرية بالإضافة إلى فصل تطبيقي.

تماشيا ومنهجية البحث العلمي، رأينا من الضروري الانطلاق في الموضوع بتقديم مقدمة أبرزنا من خلالها أهم الجوانب المرتبطة بالموضوع محل الدراسة، لنتنقل فيما بعد إلى محاولة تفصيلها من خلال إدراج أربعة فصول، كل منها مقسم إلى مجموعة مباحث تليها مجموعة مطالب، وصولا إلى خلاصة لكل فصل على حدى، ثم خاتمة عامة توضح أهم ما استخلص من نتائج والتي ستعتمد كأسس لتقديم بعض الاقتراحات و التوصيات، التي نرى بأن العمل بها مستقبلا أمرا مفيدا ومجديا.

- ◀ جاء الفصل الأول تحت عنوان " مدخل للبنوك التجارية " حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول عموميات حول البنوك التجارية أما المبحث الثاني فقد خصص نشأة البنوك التجارية و تعريفها أما المبحث الثالث فقد تناول الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية و بنيتها في الجزائر ؛
- ◀ أما الفصل الثاني و الذي يحمل عنوان " عموميات حول المحاسبة العامة " فقد قسم هو الآخر إلى ثلاثة مباحث يضم الأول ماهية المحاسبة البنكية أما الثاني فيتضمن الجهاز المحاسبي البنكي أما الثالث فيتعلق آلية المحاسبة البنكية و خصائصها ؛
- ◀ فيما يخص الفصل الثالث ذوي العنوان " المعالجة المحاسبية لعمليات البنك التجاري " فقد قسم كذلك إلى أربعة مباحث يتحدث الأول عن الأقسام المتعلقة بالعمليات البنكية (الإيداع والسحب) أما الثاني فيتعلق أقسام متعلقة بمنح الكفالات ( داخلية أو خارجية ) بينما يتطرق الثالث إلى أقسام متعلقة بخدمات البنك ( مالية، نقدية، إقراض ) أما الرابع فقد خصص للأقسام متعلقة بتسوية ومتابعة العمليات ؛
- ✓ يأتي الفصل الرابع وهو فصل دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع رخاص والذي يشمل بدوره مبحثين يتضمن الأول تقديمًا عامًا للمؤسسة و مختلف فروعها وذلك لإبراز أهمية المحاسبة في الهيكل التنظيمي للمؤسسة أما المبحث الثاني يتناول دراسة حالات يقوم البنك بتنفيذها وكيفية تسجيلها محاسبيا.

## الفصل الأول: مدخل للبنوك التجارية

✓المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية

✓المبحث الثاني: الميزانية، التنظيم الفني و الإداري

للبنوك التجارية

✓المبحث الثالث: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية

وبنيتها في الجزائر

تمهيد:

تكتسي الدراسات المالية و المصرفية أهمية قصوى في الحياة العلمية و العملية، و تشكل البنوك اليوم مركزا هاما في الكيان الاقتصادي للدولة بينما تعتبر البنوك التجارية المحرك الأساسي لمختلف فعاليات الاقتصاد القومي لهذا قبل أن نتطرق إلى معرفة المحاسبة البنكية يجب أولا معرفة الوسط الذي تطبق فيه هذه المحاسبة من خلال تسليط الضوء على العناصر التالية:

- نشأة البنوك.
- تعريف البنوك.
- وظائف وأهداف البنوك.
- أنواع البنوك.
- الهيكل التنظيمي و الفني و الإداري للبنوك.
- بنية البنوك في الجزائر.

## المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية:

تعتبر البنوك التجارية الوسط الملائم لتطبيق المحاسبة البنكية و أحد أنواع البنوك الهامة في النظام البنكي، لهذا من المهم أن نتطرق إليها بالتفصيل نظرا لأنها أصبحت تساهم في نمو و انتعاش الاقتصاد.

### المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية و تعريفها:

نهرز هنا إلى المراحل المختلفة التي مرت بها البنوك في نشأتها ثم نقوم بإعطاء ثلاث تعاريف للبنوك التجارية.

#### أولا: نشأة البنوك التجارية:

إن نشأة البنوك التجارية تراكمت مع ظهور النقود الورقية، و من ثم فإن الشكل الأول و البدائي للبنوك التجارية هو الصراف أو الصيرفي، وقد تطور عمل البنك ( الصراف ) من مجرد الاحتفاظ بالأشياء الثمينة إلى الإقراض.<sup>1</sup>

برز نشاط البنوك التجارية من خلال تطور نشاط الصيرافة الذين كانوا يقبلون الودائع (المعادن الثمينة) مقابل إيصالات أو شهادات إيداع و التي تثبت إيداعهم لمبالغ معينة من النقود ومقابل ذلك يحصلون على عمولة. و قد تطورت هذه الشهادات مع رسوخ الثقة في الجهة التي أصدرتها وتعود الأفراد على استعمالها، فقد كانت في بادئ الأمر شهادات إسمية ثم تطورت مع الزمن وأصبحت شهادات لحاملها أي أنها أصبحت تنتقل من يد إلى أخرى عن طريق التسليم أي أن المصدر لهذه الشهادات أصبح تدريجيا يقوم بتحويل الودائع من حساب المودع إلى حساب مودع آخر سدادا للمعاملات.

و قد لاحظ الصرافين أن أصحاب الودائع لا يتقدمون لسحب ودايعهم دفعة واحدة بل بنسبة معينة أما باقي الودائع فتبقى مجمدة لدى الصراف، لذلك فكر هذا الأخير في إقراضها ، و من هنا أخذ البنك في شكله الأول يدفع الفوائد إلى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين، فبعد أن كان الغرض من عملية الإيداع هو حفظ المادة الثمينة من السرقة و الضياع، أصبح المودع يتطلع إلى الحصول على فائدة، لذلك تطور نشاط البنك في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة و تقييم القروض بناء على هذه الودائع لقاء فائدة كذلك، أما عائد البنك يتمثل في الفرق بين الفائدة التي يتقاضاها على القروض والفائدة التي يدفعها لأصحاب الودائع.

تم إنشاء أول بنك منظم عام 1157 م في مدينة فينيسيا الإيطالية تلاه بنك الودائع في مدينة برشلونة الإسبانية عام 1401 م ، وبعدها بدأت البنوك بمفهومها الحديث في الظهور عام 1578 م بإيطاليا ثم عام 1609 م في هولندا. و في القرن التاسع عشر و بعد قيام الثورة الصناعية بأوروبا بدأت البنوك تأخذ أشكالا تنظيمية متقدمة، ومن هنا كانت البداية الحقيقية لظهور الجهاز المصرفي بشكله الحديث باعتباره المكون

1. بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية عمان : دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، 1999، ص: 05 .

الرئيسي لقطاع الوسطاء الماليين و الذي يتضمن بجانب البنوك كلا من مؤسسات التمويل الدولية و أسواق الأوراق المالية.

ثانيا: تعريف البنوك التجارية:

قبل أن نتطرق إلى معرفة مفهوم البنوك التجارية لابد من الإشارة إلى مفهوم كلمة 'البنك'. إن كلمة بنك اشتقت من المقاعد التي كان يجلس عليها الصرافون في أسواق البندقية و أمستردام، فمن حيث الأصل اللغوي للكلمة هي كلمة إيطالية 'بانكو' و التي تعني مصطبة، و يقصد بها في البدء المصطبة التي كان يجلس عليها الصيارفة لتحويل العملة ثم تطور المعنى ليصبح المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات و بعدها أصبحت تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة و تجري فيه المتاجرة بالنقود.

يمكن تلخيص عمل البنك في أنه يقبل الأموال الفائضة عن حاجات أصحابها و يعيد تقديمها لآخرين يحتاجونها لتمويل مختلف استخداماتهم و عليه البنك هو منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على حشد الموارد المالية و النقود الفائضة عن حاجات الجمهور، منشآت الأعمال و الدولة لغرض توظيفها أو إقراضها لآخرين وفق أسس و تقنيات معينة.<sup>1</sup>

هناك عدة تعريف للبنوك التجارية نذكر منها:

" هي البنوك التي تقوم بقبول الودائع التي تدفع عند الطلب أو لآجال محددة و تمارس عمليات التمويل الداخلي و الخارجي، و خدمته و ذلك سعيا وراء تحقيق أهداف خطة التنمية و دعم الاقتصاد القومي، و تباشر عمليات تنمية الادخار و الاستثمار المالي في الداخل و الخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، و ما يستلزمه من عمليات مصرفية و تجارية و مالية طبقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي."<sup>2</sup>

" البنوك التجارية هي التي بالأعمال العادية للمصارف كقبول الودائع، توظيف الأموال، حسم السندات، تقديم القروض و السلفيات لقاء الأوراق المالية كذلك شراء العملات الأجنبية و المعادن الثمينة و القيام بعمليات المؤسسات المالية و حفظ الأوراق المالية."<sup>3</sup>

كما يمكن تعريف البنوك التجارية استنادا إلى قانون النقد و القرض في المادة 114 على أن البنك التجاري هو شخص معنوي مهمته العادية و الرئيسية هي إجراء العمليات المصرفية في المواد 110 إلى 113 من القانون و بالرجوع إلى هذه المواد نجد أن البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقوم بالعمليات ( نقص كلمة: الجبائية)، جمع الودائع من الجمهور و منح القروض و توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن و السهر على إدارتها و خصم الأوراق المالية.

1. بو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، مرجع سابق، ص: 06

2. أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك، مصر: كلية التجارة، المكتبة العصرية للطبع والنشر جامعة المنصورة، 2004، ص: 17.

3. محمد السيد سرايا، النظام المحاسبي في المنشآت المالية، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2000، ص: 04.

مما سبق يمكن تعريف البنوك التجارية على أنها مؤسسات مالية تقوم بقبول الودائع من الجمهور استثمارها في مشاريع اقتصادية لتحقيق أهداف معينة و خاصة النمو بالاقتصاد القومي.

### المطلب الثاني: أنواع، أهداف ووظائف البنوك التجارية:

للإطلاع أكثر على طبيعة البنوك التجارية نتطرق إلى أنواعها، أهدافها و وظائفها:

أولاً: أنواع البنوك التجارية:

يمكن تقسيم البنوك التجارية إلى عدة أنواع سنحاول ذكرها بإيجاز فيما يلي<sup>1</sup>:

#### 1 - البنوك الفردية:

هي بنوك صغيرة يمتلكها أفراد أو شركات أشخاص، كما أنها تتسم بصغر حجمها، ويقتصر توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة كالأوراق المالية و الأوراق التجارية المضمومة، حيث لا تقدر على تحمل مخاطر توظيف أموالها في قروض متوسطة أو طويلة الأجل أي تحاول تجنب المخاطر التي تستطيع تحملها لصغر حجمها و ضآلة إمكانياتها المادية.

#### 2 - بنوك المجموعات:

و هي تشبه الشركات القابضة، تنشئ عدة بنوك و تملك معظم رأسمالها و تشرف عليها و تراقب أعمالها، و يتسم هذا النوع من البنوك بالطابع الاحتكاري، قد تكون هذه البنوك إما فردية أو ذات فروع و يحتفظ كل بنك بمجلس إدارته و مديره العام برغم وجود الشركة القابضة.

#### 3- البنوك ذات الفروع:

تعرف هذه البنوك بالبنوك التجارية العامة، أنها منظمات تأخذ شكل شركات المساهمة و تقدم خدماتها المصرفية من خلال الفروع المنتشرة في كافة أنحاء البلاد، و يتم إدارتها بالأسلوب اللامركزي، حيث يتدبر كل فرع شؤونه الخاصة به و لا يرجع للمركز الرئيسي إلا فيما يتعلق بالمسائل الهامة و الجوهرية ، و التي ينص عليها في لائحة البنك، أي تشترك الفروع مع المركز في إدارة الإحتياجات الأولية و الثانوية، القروض، الاستثمارات و باقي العمليات البنكية الأخرى.

#### 4- البنوك المحلية:

يقتصر دور هذه البنوك على ممارسة نشاطها في منطقة جغرافية محددة قد تكون مدينة أو محافظة أو ولاية معينة، ويقع مركزها الرئيسي في تلك المنطقة، و تتميز بصغر الحجم، كما تقدم مجموعة من الخدمات المصرفية التي ترتبط بالبيئة المحيطة بها.

1. أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك ، مرجع سابق ، ص: 19 .

5- بنوك السلاسل:

هي التي تمارس نشاطها عن طريق فتح سلسلة متكاملة من الفروع تكون منفصلة عن بعضها إداريا و يشرف عليها المركز الرئيسي الذي يتولى رسم السياسات العامة لها و ينسق أعمالها، و قد نشأت هذه البنوك تزامنا مع تطور حجم البنوك التجارية، و كبر حجم أعمالها، وعادة ما تعود ملكية هذه البنوك إلى شخص طبيعي واحد أو عدة أشخاص طبيعيين، و لكن ليس إلى الشركة القابضة.

6- البنوك المراسلة:

كنتيجة لرغبة البنوك في إيجاد نظام يتم من خلاله تحصيل الصكوك المسحوبة من طرف الزبائن على بنوك مناطق أخرى ظهرت الحاجة إلى البنوك المراسلة، و كانت البنوك في المدن الكبيرة تتنافس فيما بينها في الحصول على ودائع البنوك في الريف، و تدفع مقابل ذلك فوائد مغرية أو تقدم خدمات مجانا و حق بعد تطور علاقة المراسلة في الفترة الأخيرة، إلا أن بنوك المراسلة لا تمثل هيكلًا لبنك ذو فروع و إنما بنوك متعاونة في مجالات معينة و قد اشتهر هذا النوع من البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لرغبة البنوك الفردية في التعاون فيما بينها. و تطورت علاقات هذه البنوك في الكثير من بلدان العالم و تعدت الحدود السياسية و صار لكل بنك محلي عدد من البنوك المراسلة في البلدان الأخرى تتعاون فيما بينها في عمليات الاستراد و التصدير و مختلف تحويل المبالغ البنكية. وقد تكون علاقات البنوك المراسلة استثنائية بين بنكين أو ثلاثة تحت وساطة بنك ثالث بسبب عدم وجود علاقة عمل بين البنكين الأولين أو الرابع وهكذا..

7- البنوك الإلكترونية:

يطلق على البنوك الإلكترونية بنوك القرن الواحد و العشرين، و تتمثل في الوحدات التي تقدم الخدمات البنكية من خلال استخدام الحواسيب الآلية، و تعد هذه الوحدات بمثابة منافذ أو فروع بنكية و يعرف بعضهم على أنها منافذ إلكترونية تقدم خدمات متنوعة دون توقف و دون يد عاملة بشرية، و تقدم خدمات على مدار 24 ساعة و في مناطق جغرافية واسعة.

8 - البنوك المنزلية:

استخدم نظام هذه البنوك لأول مرة سنة 1980 م بواسطة بنك AMERICAN BANK UNITED بولاية تسني الأمريكية ، ولكن استخدامه على نطاق واسع لم يتحقق إلا بعد انتشار أجهزة الحسابات الآلية الشخصية، حيث أمكن لكثير من الزبائن استخدام تلك الحواسيب الآلية في التعامل مع هذا النظام، و يعتمد هذا النظام في هذه البنوك على عملية تحويل و إعادة تحويل البيانات حيث يتم ربط الحاسب الآلي الموجود في البنك بالحاسب الآلي الشخصي الموجود بمنزل الزبائن من خلال وسائط للإتصال مثل شبكة الخطوط الهاتفية.

ثانياً: أهداف البنوك التجارية:

تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق عدة أهداف تتمثل في الربحية، السيولة و الأمان.

### 1-الربحية:

هي عبارة عن معدل العائد لأي أصل خلال فترة زمنية معينة.<sup>1</sup>

تسعى إدارة البنوك التجارية إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لأصحاب البنك، ويعتمد على معيار حجم الأرباح التي يحققها لقياس مدى كفاءة الإدارة، فإذا حققت أرباحاً فهذا يعني أنها أكفأ من غيرها، كما أن الوظيفة الأساسية لإدارة البنك التجاري هي تحقيق الأرباح، و حتى يتسنى للبنك تحقيق الأرباح يجب أن تكون إيراداته أكبر من نفقاته، و تشمل إيرادات البنك النقاط التالية<sup>2</sup>:

- ✓ الفوائد الدائنة على التسهيلات الإئتمانية.
- ✓ العملات الدائنة التي تتقاضاها البنوك مقابل خدماتها المقدمة للآخرين.
- ✓ أتعاب الخدمات التي تقدمها البنوك غير المتعلقة بطبيعة عمل البنك كقيامها بتقديم استثمارات اقتصادية أو مالية أو إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.
- ✓ فروقات العمل الأجنبية، أي الأرباح المحققة من شراء العملات الأجنبية أو إعادة بيعها.
- ✓ إيرادات أخرى كعوائد الاستثمار في الأوراق المالية و العوائد المحققة من خصم الكمبيالات أو أي أرباح رأسمالية ناتجة عن بيع البنك لأصل من الأصول بسعر أعلى من القيمة الدفترية.
- ✓ الفوائد المدينة على الودائع التي يقوم البنك بجمعها.
- ✓ العمولات المدينة التي يدفعها البنك إلى المؤسسات المالية الأخرى نظير تقديم خدمات للبنك ذاته.

### 2-السيولة:

إن مفهوم السيولة بالنسبة للبنك تعني قدرة البنك على مواجهة التزاماته و ذلك من خلال أرصده النقدية السائلة المحتفظ بها في صندوقه، أو من خلال تحويل ما لديه من أصول أخرى إلى نقود سائلة دون تحمله خسارة. فالسيولة النقدية إذن تستخدم خاصة لمواجهة طلبات المودعين عند رغبتهم في سحب وودائعهم، فالبنوك لا يمكن أن تؤجل عملية السداد ولو لبعض الوقت كبقية المؤسسات الأخرى.<sup>2</sup>

### 3- الأمان:

تعتبر صفة الأمان أهم عنصر يؤدي بالمودعين الى زيادة الإيداع لدى البنك التجاري ، فيكبر رأس المال للبنك و بذلك يضمن للمودعين استرجاع قيمة وودائعهم في حالة تعرض البنك إلى خسائر من جراء استثماره أموالهم ، إذ أن البنوك التجارية لا يمكنها أن تتحمل خسائر تفوق رأس مالها الممتلك ، فإن أي خسارة

1. العايب ياسين، محاضرات في الاقتصاد البنكي، جامعة قسنطينة: السنة الثالثة نقود و مالية، 2005، ص 14

2. بوعتروس عبد الحق ، الوجيز في البنوك التجارية ، مرجع سابق ، ص: 10 .

من أي نوع معناه التهام جزء من أموال المودعين ، وهذا بتجنب الإستثمار في المشاريع التي تكون ذات مخاطر كبيرة و عالية.

من خلال ما سبق نلاحظ أن هناك تعارض واضح بين الأهداف الثلاثة السابقة،مثلا يمكن لبنك تجاري تحقيق درجة سيولة عالية من خلال اح تفاظه بالنقود في خزائنه، إلا أن هذا يؤثر سلبا في هدف الربحية، فالنقود المجمدة لا يتولد عنها أي عائد في الوقت الذي يكون فيه البنك مطالبا بدفع فوائد الإيداع ، و بنفس المنطق فإن الاقتراب من هدف الربحية من خلال توجيه أمواله إلى الإستثمارات التي تحقق عوائد مرتفعة، إلا أن هذه الإستثمارات عادة ما تتصف بارتفاع درجة المخاطرة، و هذا إذن ينجم عنه خسائر مالية معتبرة للبنك، و هذا أيضا يدمر الهدف الثالث وهو الأمان.

معظم الباحثين يشيرون إلى أن الهدف الذي على البنك أن يسطره كهدف رئيسي هو تعظيم الربح، و هذا ما يطمح إليه أصحاب البنك بالدرجة الأولى، أما السيولة و الأمان فيطمح إليهما المودعون و يتحققان من خلال توجيهات البنك المركزي التي تقلل من احتمال تعرض البنك التجاري للعسر المالي، و تزيد من حالة الأمان، و من هنا تصبح السيولة و الأمان بمثابة قيود و ليست أهدافا مقارنة بهدف الربحية. ثالث وظائف البنوك التجارية:

تمارس البنوك التجارية العديد من الوظائف تتمثل في قبول الودائع، و إقراض جزء من هذه الودائع لمن يحتاج إليها و استثمار جزء آخر منها في وجوه الاستثمارات المتعددة بغية الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة و تتمثل الوظائف في:

#### 1 - قبول الودائع:

تعتبر الودائع من أهم موارد البنوك التجارية و بالتالي فإن أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية هي جمع أو قبول الودائع، حيث تقوم بوضع استراتيجيات لجلب الودائع مثل المنافسة السعرية، الحد من ارتفاع تكلفة الأموال و هذا لكون الوديعة أساس الوظائف التي يقوم بها البنك و منها:

✓ إنشاء النقود الائتمانية.

✓ منح القروض.

و هناك ثلاث أنواع من الودائع و هي ودائع جارية أو تحت الطلب و هذه الودائع لا تدفع عليها فوائد، و يجب إشعار البنك عندما يريد السحب لتفادي العسر المالي و كذلك ودائع لأجل و تكون ذات فائدة مرتفعة نوعا ما. و لكي تكون الوديعة فعالة على البنك التجاري أن يقوم بدراسة كيفية العمل بها و دراسة احتمال الطلب عليها و الزمن اللازم و مقدار النقود التي يجب إنشاؤها منها.

#### 2- منح القروض:

إن عمل البنوك يقوم أساسا على الربحية من خلال الفوائد أو من خلال النمو الاقتصادي، وهكذا لا يكون تحقيق الربحية إلا بمنح القروض، وفي العادة هذه القروض قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل أو طويلة

الأجل، و يقوم البنك بمنح قروض من خلال معرفة نوعية الزبون ودراسة نوعية القرض و دراسة مخاطر القرض كذلك، بالإضافة إلى دراسة فعالية المؤسسة من خلال التحليل المالي للمؤسسة و عندما تستوفي كل الشروط يقوم البنك بمنح القرض.

### 3- خصم الأوراق التجارية:

يجعل للأوراق المالية أسهم وسندات قيمة مالية أو تحويلها إلى نقود سائلة قبل تاريخ استحقاقها، وتسمى هذه العملية بخصم الأوراق المالية، و تقوم البنوك التجارية بهذه العملية عن طريق معدل الخصم، ويشترط أو يجب مراعاة الزمن أو مقدار الورقة المالية للقيام بهذه العملية، كما يحصل البنك على عوائد أو فوائد من هذه العملية.

### 4- تحقيق النمو الإقتصادي:

من أهم الأسباب التي جعلت الاقتصاديات تنمو هي البنوك و النظام البنكي، حيث أن معرفة توزيع القروض و الدراسة الجيدة لها و كذلك تأطير القروض يؤدي بنجاح عمليات التنمية و بالتالي نجاح المشاريع الاقتصادية ككل.

### 5- خلق النقود الائتمانية:

إن أهم وظيفة تميز البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات النقدية و المالية هي قدرتها الكبيرة على إصدار نقود الودائع فالبنوك التجارية بإمكانها أن تمنح قروض تفوق ما لديها من نقود حقيقية، وهي نقود مسجلة في الدفتر المحاسبي للبنك، و يتم تناولها بواسطة الشيكات، و يعتمد ميكانيزم إنشاء هذه النقود على القاعدة الشهيرة القائلة بأن الودائع تسمح بالإقراض و يمكن توضيح عملية خلق نقود الودائع من قبل البنوك التجارية من خلال حالتين:

❖ حالة عدم وجود تسرب نقدي:

و يعتمد على الفرضيات التالية:

✓ يوجد في الاقتصاد بنك تجاري واحد فقط.

✓ جميع الالتزامات في الاقتصاد يتم تأديتها بنقود الودائع.

و بالتالي يمكن التعرف على إجمالي الودائع من خلال العلاقة التالية:

1

مضاعف الودائع =

النسبة القانونية للإحتياطي النقدي

إجمالي الودائع = الوديعة الأولية × مضاعف الودائع

أما حجم الإئتمان نتحصل عليه كما يلي:

1 . النسبة القانونية للإحتياطي النقدي

$$\text{مضاعف الإئتمان} = \frac{\text{النسبة القانونية للإحتياطي النقدي}}{\text{حجم الإئتمان}} = \text{الوديعة الأولية} \times \text{مضاعف الإئتمان}$$

✓ حالة وجود تسرب نقدي:

لقد تم التحليل السابق على افتراض أن جميع الإلتزامات في الاقتصاد تتم من خلال نقود الودائع فقط، غير أن في الودائع هناك بعض الإلتزامات لا يمكن تأتيها إلا بالنقود القانونية، لذلك فإن جزء من القروض التي تقدمها البنوك سوف تتسرب إلى التداول النقدي، أي تتحول إلى نقود قانونية. ويؤثر التسرب النقدي على قدرة البنوك على خلق نقود الودائع، فكلما زادت نسبة التسرب النقدي كلما قلت قدرة البنك على إصدار نقود الودائع، و التسرب النقدي يعنى به خروج النقود من الدائرة البنكية، و نعني بالنسبة المتسربة من النقود هي تلك النسبة من النقود القانونية المصدرة من البنك المركزي والمتداولة على الدائرة النقدية، و بالتالي فإن الحصول على إجمالي الودائع يكون كما يلي:

1 . ( النسبة القانونية للإحتياطي + نسبة التسرب )

$$\text{مضاعف الودائع} = \frac{\text{النسبة القانونية للإحتياطي} + \text{نسبة التسرب}}{\text{النسبة القانونية للإحتياطي} + \text{نسبة التسرب}}$$

النسبة القانونية للإحتياطي + نسبة التسرب

إجمالي الودائع = الوديعة الأولية × مضاعف الودائع

و يكون مضاعف الإئتمان كما يلي:

1 . النسبة القانونية للإحتياطي النقدي

$$\text{مضاعف الإئتمان} = \frac{\text{النسبة القانونية للإحتياطي النقدي} + \text{نسبة التسرب}}{\text{النسبة القانونية للإحتياطي النقدي} + \text{نسبة التسرب}}$$

النسبة القانونية للإحتياطي النقدي + نسبة التسرب

حجم الإئتمان = الوديعة الأولية × مضاعف الإئتمان

إن الهدف من خلق النقود الائتمانية هو الرفع من المركز المالي للبنك و قدرته على منح القروض و الإئتمان.<sup>1</sup>

### المبحث الثاني: الميزانية، التنظيم الفني و الإداري للبنوك التجارية

إن الوظيفة الرئيسية للمصارف التجارية هي تجميع الأموال من مصادر ادخارها المختلفة ثم توزيعها على مجالات الإقراض المختلفة في تجميع الأموال و توزيعها حيث تدرس هذه المصادر على الأساس السكوني و الديناميكي حيث تتضمن هذه الدراسة الأرقام الواردة في المركز المالي و أيضا البيانات المستقاة من الكشف و التقارير و الجداول الإحصائية الموقفة بها و المكملة لها.

### المطلب الأول: استعراض ميزانية البنوك التجارية و دراسة بنودها

ميزانية البنك التجاري تختلف عن باقي الميزانيات في المؤسسات الأخرى من حيث تعريفها و بنودها المختلفة، و يظهر هذا كالتالي:  
أولا : تعريف الميزانية:

" الميزانية عبارة عن جدول محاسبي يظهر فيه جانب الأصول و الخصوم، فالأصول هي كل ممتلكات و حقوق البنك و تبين لنا استخدامات الخصوم، أما الخصوم فهي التزامات و حقوق الغير على عائق البنك من ديون الشركات و ودائع الغير الميزانية عادة ما تكون متزنة أي الأصول تساوي الخصوم، و تكون خلال كل دورة محاسبة عادة ما تكون ستة، فهي تبين لنا مدى نجاح البنك أو المؤسسة و بالتالي فهي المرآة العاكسة لحالة البنك."<sup>2</sup>

" الميزانية هي تعبير كمي لأهداف المؤسسة المسطرة و ترجمة لتلك الأهداف نقديا أو كيميا، لكن هذا الجانب التقني لها لم يهمل البعد البشري للميزانية، فيمكن النظر إليها باعتبارها مترجمة لتطلعات المؤسسة فهي عبارة عن خطة تفصيلية محددة مسبقا الأعمال مرغوب في تنفيذها في المؤسسة في فترة زمنية في المستقبل مترجمها عنها في شكل نقدي."

" الميزانية هي تقدير احتمالي تفصيلي لنفقات و إيرادات الدولة لفترة زمنية عادة ما تكون سنة، و هذه الإيرادات و النفقات تكون متوازنة دوما في التسجيل المحاسبي للميزانية."  
وانطلاقا من هذه التعاريف نستخلص هناك جانبين للميزانية جانب الأصول و جانب الخصوم و عليه يكون الشكل العام للميزانية في بنك تجاري كالتالي :

1. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص: 50-51 .

2. محمود يونس، عبد النعيم مبارك، النقود و أعمال البنوك والأسواق المالية، مصر : الدار الجامعية للنشر و التوزيع، 1998، ص 247 .

الجدول رقم (1) : الشكل العام للميزانية في البنك التجاري

الأصول ( الاستخدامات )	الخصوم ( الموارد )
<p>1. أرصدة نقدية حاضرة</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ نقود حاضرة في خزانة البنك؛</li> <li>▪ أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي ( احتياطي قانوني )؛</li> <li>▪ أرصدة سائلة أخرى ( شيكات، حوالات، أوراق</li> </ul> <p>2. حوالات مخصومة</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ أدونات الخزينة؛</li> <li>▪ أوراق تجارية؛</li> </ul> <p>3. مستحقات على البنك</p> <p>4. أوراق مالية</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ سندات حكومية؛</li> <li>▪ أوراق مالية أخرى؛</li> </ul> <p>5. قروض و سلفيات</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ مقابل ضمانات؛</li> <li>▪ بدون ضمانات؛</li> </ul> <p>6. أصول ثابتة</p>	<p>1. رأس المال المدفوع</p> <p>2. الإحتياطي القانوني و الخاص</p> <p>3. شيكات، حوالات و اعتمادات دورية مستحقة الدفع</p> <p>4. مستحقات البنوك</p> <p>5. الودائع</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ حكومية خاصة؛</li> <li>▪ جارية؛</li> <li>▪ لأجل؛</li> <li>▪ بإخطار؛</li> <li>▪ توفير ( ادخار ).</li> </ul>
مجموع الأصول	مجموع الخصوم

المصدر : من إعداد الشكل من طرفنا اعتمادا على معلومات من بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، فرع واد النجاء 2013

و تختلف ميزانية البنوك التجارية من بنك لآخر ومن دولة لأخرى و ذلك لاختلاف العادات الاقتصادية ( كانتشار الأوراق النقدية الكمبيالات و الشيكات)، طريقة تمويل الاقتصاد أي نمط الاقتصاد ( الجزائر: اقتصاد استنادة يعتمد على البنوك أي الوساطة المالية في عملية التمويل).

ثانيا: عرض جانب موارد الميزانية للبنك التجاري:

عند نشأة أي مؤسسة يشترط توفر رأس المال لمزاولة النشاط الاقتصادي و عند تحقق هذا النشاط يقابله في جانب الاستخدامات استثمارات ثابتة كإجراء مبنى وغيره و بعد ذلك تتدفق إليه ودائع الجمهور فيعيد توظيفها في استخدامات شتى، و عليه تنقسم موارد ميزانية البنك التجاري إلى:

### 1 . الموارد الذاتية (الداخلية):

و تنقسم إلى:

#### أ- رأس المال المدفوع:

يعبر عن حقوق المساهمين المدفوعة أو الأموال المدفوعة من قبل المساهمين لشراء الأسهم المصدرة من قبل البنك التجاري. كما يعبر عن حقوق الملكية و حقوق ض م ان المودعين، توجيه قرارات المؤسسة و درجة الثقة للمتعاملين، حيث كلما زاد رأس المال زادت ثقة المتعاملين و زادت الاستخدامات و زادت الربحية، زادت عوائد الأسهم و انخفضت توزيعات الأسهم حيث لا يجب المغالاة في الزيادة في رأس المال حتى لا تنخفض نسبة الأسهم التي يحصل عليها أصحاب رأس المال مما يؤدي إلى بيع تلك الأسهم و تنخفض قيمتها فتتزعزع ثقة الجمهور فتتخفف الأرباح في البنك التجاري، حيث أن نسبة التوزيعات لا يوجد لها رقم لكن لها نسبة لا تقل عن نسبة الفائدة حيث إذا قلت عن معدل الفائدة يؤدي ذلك إلى تحول المساهمين إلى المودعين و يرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى عدم تحمل المودعين لأية مخاطر.<sup>1</sup>

#### ب- المخصصات:

هي الأرصدة التي يتم تحميلها إلى الإجمالي المحققة في نهاية الفترة المالية و ذلك لغرض مواجهة ظروف معينة غير مرغوبة و من أمثلتها تلك مخصصات الديون المشكوك فيها و مخصصات خسائر محفظة الأوراق المالية و مخصصات الضرائب<sup>2</sup>، و نوضح فيما يلي بعض هذه المخصصات بالتفصيل.

#### ❖ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها:

و تعتبر أهم مخصصات المصارف التجارية باعتبار أن التوظيف الرئيسي لها هو الإقراض و التسليف، و رغم ما توليه المصارف من عناية كبيرة بدراسة طلبات الإقراض منها إلا أن ذلك لا يمنع من نشوء ظروف جديدة لم تكن في الحسبان عن إقرار منح القروض.

#### ❖ مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية:

و تستثمر المصارف في محافظها جانبا هاما من مصادر أموالها في أوراقها المالية، تقوم بتقييمها في نهاية كل عام آخذة في الاعتبار ثمن الشراء و القيمة الاسمية و القيمة السوقية و عادة ما تطبق هذه القيمة الدنيا للورقة المالية.

1. العايب ياسين، محاضرات في الاقتصاد البنكي، مرجع سابق، ص25.

2. محمود يونس عبد النعيم مبارك، النقود و أعمال البنوك والأسواق المالية، مرجع سابق، ص 247 .

❖ مخصص اهتلاك الأصول الثابتة:

و يلاحظ أن المصارف التجارية تطبق نسب عالية عن تلك التي تطبقها المشروعات الأخرى هي إحلال مبانيها و أثاثها و أجهزتها و معداتها الرأسمالية.

ج- الاحتياطات:

هي الأرصدة التي يتحمل عليها البنك من صافي أرباحه و التي تتوزع على المساهمين وبعض هذه الاحتياطات إجبارية يكونها البنك بنص القانون، و الاحتياطات الأخرى الاختيارية يكونها البنك ليدعم مركزه المالي.<sup>1</sup>

تتكون الاحتياطات بما يخص القانون المصرفي أو بموجب النظام الأساسي المصرفي و هي توزيع الأرباح، و تستهدف تدعيم المركز المالي للمصرف خاصة مع ثبات رأس المال لسنوات طويلة و هي تزيد من الثقة في المصرف من جانب كافة المتعاملين معه خاصة المودعين و الدائنين، ويتم تكوين الاحتياطات في المصارف التجارية المقابلة الأخطار الإئتمانية العادية للنشاط المصرفي.

و الاحتياطات تجنى من الأرباح المحققة أي من صافي الأرباح، و بذلك تعتبر جزءا من حقوق المساهمين بها و تشكل بالإضافة إلى رأس المال خط الدفاع الأول ضد إمكانية خسائر التوظيف لأموال المودعين و تظهر الاحتياطات بالقوائم المالية تحت مسميات القواعد المنظمة لتكوينها كما يلي:

❖ الإحتياطي القانوني:

و يتم تكوينه بموجب ما تنص عليه القوانين المصرفية مثل النص على أن تجنب نسبة من الأرباح الصافية للمصرف حتى يبلغ الإحتياطي القانوني حدا معيناً من رأس المال.

❖ الإحتياطي النظامي:

و يتم تكوينه بموجب ما ينص عليه النظام الأساسي للمصرف بتخصيص نسبة من الأرباح الصافية.

❖ الإحتياطات الأخرى:

قد تحول نظم المصارف الأساسية إدارة المصرف تكوين احتياطات أخرى في حدود معينة خاصة عند تحقيق أرباح عالية أو استثنائية مثل: احتياطات ال طوارئ أو احتياطات المخاطر العامة للإقراض، و يزداد اللجوء إلى تكوين هذه الاحتياطات الأخرى عندما تقل الاحتياطات القانونية و النظامية إلى حدودها المنصوص عليها.

- الأرباح غير الموزعة:

هي المبالغ التي يعتمد البنك عدم توزيعها من أرباحه، و يتم حسابها فيما بعد عند تقدير الموارد المتاحة للإستخدام.<sup>2</sup>

1 . محمود يونس عبد النعيم مبارك، النقود و أعمال البنوك والأسواق المالية ، مرجع سابق، ص 248 .

2 . محمود يونس، عبد النعيم مبارك، النقود و أعمال البنوك والأسواق المالية ، مرجع سابق، ص 247 .

2- الموارد غير الذاتية (الخارجية):

و هي الموارد التي يتلقاها البنك من غير المساهمين، وهي تمثل النسبة الأكبر من مجموع الموارد، وتمثل هذه الموارد في مختلف الودائع، الإيداعات و القروض التي يتحصل عليها البنك من البنوك التجارية الأخرى و من البنك المركزي.

أ- الودائع:

هي الأموال مودعة لدى البنك التجاري من طرف الأفراد حيث أن المدة الزمنية متفق عليها مسبقا ما بين المودع و البنك، لا يحق للمودع أن يسحب جزء أو كل منها إلا بعد انتهاء المدة المتفق عليها، الاحتياطي القانوني بسيط، لا يحق له استعمالها، الاحتياطي المفروض عليها أكبر احتياطي، وتنقسم إلى:

❖ الودائع الجارية:

هي الودائع التي يمكن السحب منها متى ما طلب ذلك و بأي كمية و في أي وقت لا يأخذ عليها صاحبتها فائدة بعض المصارف تشترط جدا أدنى لفتح هذا الحساب و البعض الآخر لا يشترط، إذا ما قبل البنك فتح الحساب لهذه الوديعة فهو يأخذ منك توقيعاً للتأكد من شخصية العميل عند كل سحب ثم يعطيك دفتر شيكات، هناك بعض المصارف تسمح لبعض الأشخاص أن يسحبوا فوق رصيدهم ( السحب على المكشوف )، وهم الذين يتعاملون ، كثر مع البنوك وودائعهم تكون كبيرة، إذ أصبح الرصيد يساوي الصفر بعض النظر البنوك تغلق الحساب و البعض الآخر لا يغلق.<sup>1</sup>

❖ الودائع غير الجارية:

في هذا النوع من الودائع يكون العميل مقيد عند السحب، وهي لا يتم تداولها عن طريق الشيكات، ولكن عن طريق التسوية الكتابية في دفاتر البنك بالطرح، و يأخذ هذا النوع من الودائع عدة أشكال أهمها:

❖ الودائع لأجل:

لا يحق للعميل في هذه الحالة السحب منها إلا ب ع انقضاء مدة معينة متفق عليها بين البنك والعميل.<sup>2</sup> وهي ودائع لا يجوز استرداد مثلها أو السحب منها شيكات أو بأوامر تحويل مصرفي إلا عند حلول أجل معين.

هي أموال مودعة لدى البنك التجاري لا يمكن سحبها إلا بعد مرور مدة متفق عليها فهو يحصل على فائدة نظراً لأنه يحرم منها عند الحاجة إليها.

1 . العايب ياسين، محاضرات في الاقتصاد البنكي، مرجع سابق. ص28

2. بلحجح الطيب ،محاضرات في الاقتصاد النقدي، جامعة قسنطينة، السنة الثانية علوم اقتصادية ،2008،ص13.

❖ الودائع بإخطار:

يشترط أن يقوم العميل بإخطار البنك قبل السحب بمدة معينة، لا يمكن لصاحبها أن يسحبها إلا بعد مرور المدة المتفق عليها أو بإخطار البنك بموعد السحب ( من 3 أيام إلى 10 أيام ) في الجزائر 24 ساعة

في هذا البنك يمنح بحرية للمودع ، أكبر من الودائع لأجل، فائدتها أقل من فائدة الودائع لأجل و احتياطي أكبر من الودائع لأجل.

❖ الودائع الإدخارية:

هي ودائع طويلة الأجل، تتم بهدف الإدخار، و يمكن السحب في هذه الحالة في أي وقت حيث أنها تأخذ صفات الودائع الآجلة في كون مبلغها قليل و يمكن السحب منها متى شاء صاحبها و صفات الودائع الجارية أنها تعطى عليها فائدة بسيطة.

❖ الودائع المحمدة:

هي المبالغ التي لا تودع كوديعة غير جارية، و إنما كغطاء للعمليات البنكية تقام لصالحهم، أو أن تقوم جهة ما بالحجز على أرصدة عميل ما كمصلحة الضرائب مثلاً.

هي ودائع لا تختلف عن الودائع لأجل إلا من حيث إجراءات السحب و الإيداع ( صاحب الوديعة يفقد حقه في الفوائد إذا لم يتم بالإيداع في بداية الشهر أو يوم 15 من الشهر ).

إضافة إلى الفوائد التي يحصل عليها المودع يتحصل على حوافز أخرى حيث تقدم له حوافز إضافية لمختلف المشاريع، صاحبها يسحبها متى أراد ذلك.

ب- الحسابات المدينة للبنوك الأخرى و للمراسلين:

تتكون من التزامات البنك اتجاه البنوك الأخرى سواء كانت محلية أو أجنبية، هذه الالتزامات تأخذ عدة أشكال كالحسابات الجارية أو لأجل أو بإخطار، وهي عموماً تمثل مصدراً هاماً من المصادر التي يتحصل عليها المصرف على الموارد المالية لممارسة نشاطاته المختلفة.

ج - القروض من البنك المركزي:

باعتبار البنك المركزي بنك البنوك، يعتبر الملجأ الأخير للإقراض بالنسبة للبنوك التجارية خاصة حين يزيد إقبال الأفراد على الإقراض ( مثل القروض الموسمية في فترات المواسم الزراعية)، و بطبيعة الحال فإن البنك المركزي يمكن أن يوافق على طلب البنوك التجارية، كما يمكنه كذلك الرفض، وذلك حسب السياسة الائتمانية و النقدية التي يتبعها و يريد تحقيقها.<sup>7</sup>

إن موارد البنك التجاري تأتي بالدرجة الأولى قبل التزاماته، ومن خلال ذلك نميز بين ما يسمى بالموارد الذاتية ( و هي التي تمثل التزامات البنك قبل أصحاب رأسماله )، وبين الموارد الخارجية أو غير الذاتية التي تمثل التزاماته من قبل المتعاملين معه من غير أصحاب رأس المال سواء كانوا أفراداً أو هيئات أو منشآت مالية.

ثالثا: عرض جانب استخدامات الميزانية للبنك التجاري:

لقد ذكرنا سابقا أن البنك التجاري هو مشروع يحقق ربحا، لذلك ليس من مصلحته ترك موارده جامدة بدون عائد، بل يجب أن يوظفها ما أمكن، البنك يواجه صعوبة دائما أمام الإستخدامات المتاحة له. وجود علاقة عكسية بين ربحيتها و سيولتها، وهذا أيضا في جزء سابق، ولهذا تصنف الاستخدامات حسب تغلب أحد العاملين ( الربحية و السيولة ) على الآخر.

1- مجموعة الأصول تامة السيولة و عديمة الربحية:

تتكون مما هو موجود في خزينة البنك من أوراق نقد قانوني، نقود مساعدة و عملات أجنبية و كذلك وصيد البنك لدى البنك المركزي، وهو ما يمثل الاحتياطي القانوني الذي يقابل ودائع البنك التجاري. هذه المجموعة لا تعود بالأرباح على الإطلاق سواء ما كان منها من خزينة البنك أو لدى البنك المركزي، لأن البنك المركزي لا يدفع فوائد على الاحتياطيات القانونية، ولكنها أصول في صورة نقدية سائلة تماما.

2- الأصول القابلة للسيولة و المدرة للعائد:

تتشكل هذه المجموعة من الأصول التي يستثمر فيها البنك معظم موارده المالية المحتاجة للتوظيف، هذه الأنواع من الأصول تتميز بأنها سائلة جزئيا، و تأتي بأرباح من جهة أخرى، أهم الأنواع في المجموعة كما يلي:<sup>2</sup> أ-الأصول شديدة السيولة ( شبه النقدية ):

تتكون من الأرصدة المستحقة للبنك على البنوك الأخرى سواء كانت محلية أو أجنبية، وبعض أدوات الدين التي يشتريها البنك من العملاء قبل ميعاد استحقاقها، كذلك بعض أنواع القروض. ب-الأوراق المالية الحكومية:

مثل السندات الحكومية و أودونات الخزينة و كل هذه الأنواع من الأصول قصيرة الأجل، وهي أصول يمكن خصمها بسهولة لدى البنك المركزي.

ج- الأوراق التجارية:

و بعضها ترتفع درجة الضمان الخاصة بها إذا ما كانت مقبولة، وهنا تسمى بالأوراق من الدرجة الأولى و يقبل المصرف إعادة خصمها. و-القروض و السلفيات:

تتميز القروض عن السلفيات في أن القروض تمنح قيمتها كاملة للعميل بينما السلفيات فيسحب العميل منها في حدود المبالغ المصرح بها، وهي تشبه في أساسها الأوراق التجارية المخصومة من حيث أنها تنتمي إلى الإئتمان قصير الأجل.

3- مجموعة الأصول شديدة الربحية:

إن هدف البنك في هذه الحالة من الاستثمار هو الربح أولاً، وما السيولة إلا في المرتبة الثانية، أنواع هذه الأصول تتمثل في القروض طويلة الأجل بكل أشكالها، و البنوك لم تتوسع في هذا النوع إلا بعد استقرار الأسواق النقدية، و قيام البنوك المركزية بدور الملجأ الأخير للإقراض، هذه الأمور تطمئن البنوك التجارية إلى العمليات من هذا النوع، وهذا إلى إمكانية منح قدر من السيولة على هذا النوع من الأصول.

● ملاحظة:

هناك معايير تتحكم في سيولة البنك التجاري وهي:

رصيد البنك التجاري المودع لدى البنك المركزي

$$\leftarrow \text{نسبة الاحتياطي النقدي} = \frac{\text{رصيد البنك التجاري المودع لدى البنك المركزي}}{\text{إجمالي الودائع بالعملة المحلية}} \times 100$$

الرصيد المودع بخزينة البنك المركزي + النقد بخزينة البنك

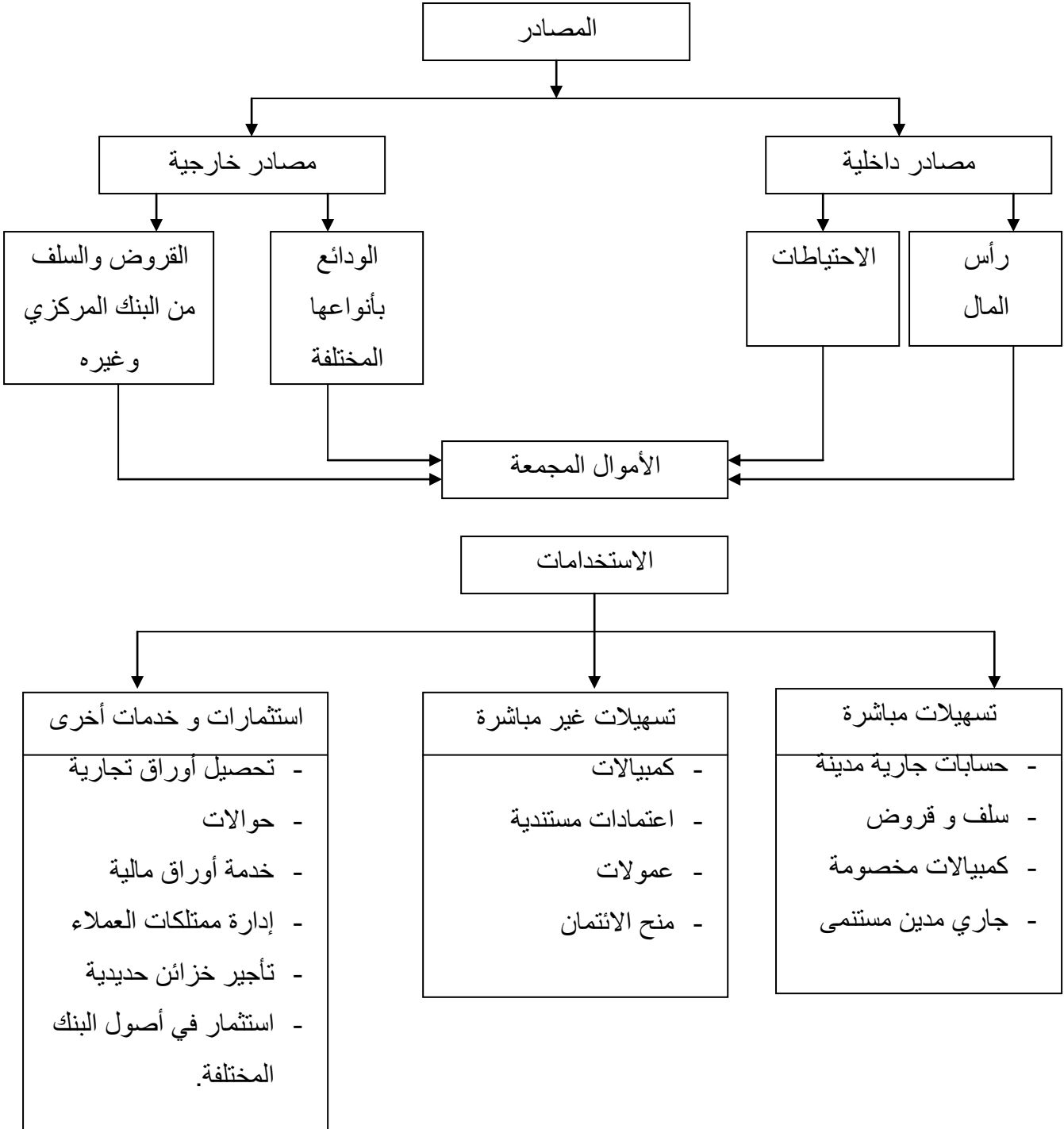
$$\leftarrow \text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{الرصيد المودع بخزينة البنك المركزي + النقد بخزينة البنك}}{\text{إجمالي الودائع بالعملة المحلية}} \times 100$$

بسط الرصيد النقدي + النقد بخزينة البنك

$$\leftarrow \text{نسبة السيولة} = \frac{\text{بسط الرصيد النقدي + النقد بخزينة البنك}}{\text{إجمالي الودائع بالعملة المحلية}} \times 100$$

و تختلف استخدامات البنك التجاري من دولة إلى أخرى ومن بنك لآخر و هذا راجع للعوامل التالية: القانون الأساسي للبنك و مدى قدرة تأثير البنك المركزي على البنك التجاري ( وذلك من خلال تحديد نسبة الاحتياطي النقدي القانوني أو من خلال تحديد أقصى لأسعار الفائدة المدينة )، نسبة الودائع الجارية ( كلما قلت هذه الودائع كلما ساعد على استقرار البنك التجاري و حرته )، الوعي المصرفي ( كلما زاد الوعي المصرفي زادت استخدامات البنك التجاري )، المركز المالي للبنك التجاري ( كلما كان للبنك التجاري مركز مالي جيد ساعد على حرية البنك التجاري

- الشكل رقم (1) : مصادر و استخدامات الأموال في البنوك التجارية



المصدر: تم إعداد الشكل من طرفنا اعتمادا على معلومات من بنك الفلاحة والتنمية الريفية، فرع واد النجاء، 2013

## المطلب الثاني: التنظيم الفني و الإداري للبنوك التجارية

يمكن ذكر التنظيم الفني و الإداري للبنك التجاري الذي يشمل العديد من العناصر على النحو

التالي:

أولا: التنظيم الفني:

إن كثرة العمليات البنكية و تنوعها و تطورها يستلزم وجود نظام داخلي للبنك يحدد فيه<sup>1</sup>:

✓ نوع العمليات التي يقوم بها البنك على وجه التخصيص.

✓ عدد الدوائر التي يجب أن تنفذ فيها العمليات.

✓ اختصاص كل الدوائر.

✓ المحاسبة الواجب تطبيقه و نظام المراقبة الداخلية.

✓ الإجراءات الواجب إتباعها لتسهيل أعمال البنك و الزبائن.

كما يحقق هذا النظام مبدأ التخصص و تقسيم العمل البنكي بين عدة دوائر، بحيث الأولى تعطي

الأوامر و الثانية تنفذ و الثالثة تراقبه...

وبذلك تحقق الرقابة التامة على العمليات، كما يجب تقسيم العمل في البنوك إذ يعطي نتائج، كما

أعطى نتائج لما طبق في مجالات كثيرة، كالمشاريع التجارية و الصناعية الكبيرة، كما أن تقسيم العمل في البنوك

التجارية يستدعي إحداث دوائر وأقسام تبعا لتنوع العمليات و طريقة تنفيذها، ويمكن عند الضرورة تقسيم

الأقسام إلى شعب بحسب الحاجة، ونشير إلى أن كل تنظيم في البنك لا بد أن يهدف إلى السرعة في إنجاز

العمليات و بأقل النفقات، كما يجب أن يهدف أيضا إلى تسهيل أعمال الجمهور، كما يجب أن يتوفر هذا

التنظيم مرونة كافية يمكن معها إدخال أي تعديلات دون أن يحدث أي اضطراب في أعمال البنوك.

ثانيا: التنظيم الإداري:

إن التنظيم الإداري يحدده النظام الأساسي للبنوك التجارية الذي يرتبط بموافقة السلطات الرسمية، وفي

جميع الحالات يشترك في إدارة البنوك مايلي:

✓ الهيئة العامة للمساهمين.

✓ مجلس الإدارة.

✓ هيئة مراقبة الحسابات.

إن التنظيم الإداري للبنك التجاري له نشاطه الواسع و فروع المتعددة، ويقوم على أساس وجود إدارة

عامة تقوم بالإشراف على جميع الفروع و توجيهها، كما يقوم بمراقبتها.

وينطبق التنظيم في الإدارة المركزية على وجود المديرات و الدوائر الأساسية التالية:

1. زعباط أسماء و آخرون، دور البنوك والأسواق المالية مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس علوم اقتصادية جامعة قسنطينة ، ص 09

- ✓ أمانة السر.
  - ✓ المراقبة العامة.
  - ✓ التسليف و الإقراض.
  - ✓ المحاسبة العامة.
  - ✓ العلاقات الخارجية.
  - ✓ القضايا الحقوقية.
  - ✓ الدراسات والإحصاء و التخطيط.
  - ✓ الشؤون الإدارية.
  - ✓ التفتيش و الفروع.
  - ✓ الشؤون المالية ( اللوازم و التجهيزات و الصيانة ).
- و لكن هذا التنظيم يختلف من بنك لآخر تبعاً لحجم عملياته و تعدد فروعها و علاقته مع الغير، وقد يحدث دوائر أخرى.

أما التنظيم الإداري للفروع فهو يقوم على أساس وجود أقسام منفذة و أقسام إدارية. فالأقسام الإدارية المنفذة الرئيسية التي لها علاقة مباشرة بمحاسبة البنك و هي:

1. قسم الخزينة:
  - و يتألف من الشعب التالية:
    - ✓ المقبوضات.
    - ✓ المدفوعات.
    - ✓ عمليات المقايضة.
2. قسم القطع الأجنبي والحوالات:
  - و يتألف من الشعب التالية:
    - ✓ العمليات النقدية بالعملة الأجنبية.
    - ✓ الحوالات بالعملة المحلية و بالعملة الأجنبية.
    - ✓ العمليات لأجل بالعملة الأجنبية.
    - ✓ شعبة العلاقات الخارجية.
3. قسم حسم السندات:
  - و يتألف من الشعب التالية:
    - ✓ شعبة حسم السندات.
    - ✓ شعبة الإخطار.

- ✓ شعبة الاستحقاقات و المحفظة.
- 4. قسم الودائع والحسابات الجارية:
- ✓ و يتألف من الشعب التالية:
- ✓ شعبة الودائع تحت الطلب.
- ✓ شعبة الودائع لأجل.
- ✓ شعبة ودائع التوفير.
- ✓ شعبة الحسابات الجارية الدائنة والمؤقتة.
- شعبة تأجير الصناديق الحديدية.
- 5. قسم القروض و السلف:
- و يتألف من الشعب التالية:
- ✓ شعبة الحسابات المدينة.
- ✓ شعبة القروض و السلف لقاء ضمانات.
- ✓ شعبة الاستحقاقات و المحفوظات.
- 6. قسم الأوراق المالية:
- و يتألف من الشعب التالية:
- ✓ شعبة الأسهم و القسائم.
- ✓ شعبة العمليات مع المصارف المالية و المحفوظات.
- 7. قسم السندات:
- و يتألف من الشعب التالية:
- ✓ شعبة السندات برسم التأمين.
- ✓ شعبة الاستحقاقات و المحفظة.
- 8. قسم الاعتمادات المستندية و الوثائق:
- و يتألف من الشعب التالية:
- ✓ شعبة الاعتمادات المستندية للتصدير.
- ✓ شعبة الاعتمادات المستندية للإستيراد.
- ✓ شعبة وثائق الشحن برسم التحصيل.
- 9. قسم الكفالات:
- و يتألف من الشعب التالية:
- ✓ شعبة الكفالات الواردة.

✓ شعبة الكفالات الصادرة.

✓ شعبة الاستحقاقات و المحفوظات.

أما الأقسام الإدارية الرئيسية للفروع فهي كالتالي:

10. قسم أمانة السر:

✓ شعبة الرسائل و النسخ.

✓ شعبة التصنيف و المحفوظات.

✓ شعبة اللوازم و التجهيزات و الصيانة.

11. قسم المراقبة الداخلية.

12. قسم المحاسبة.

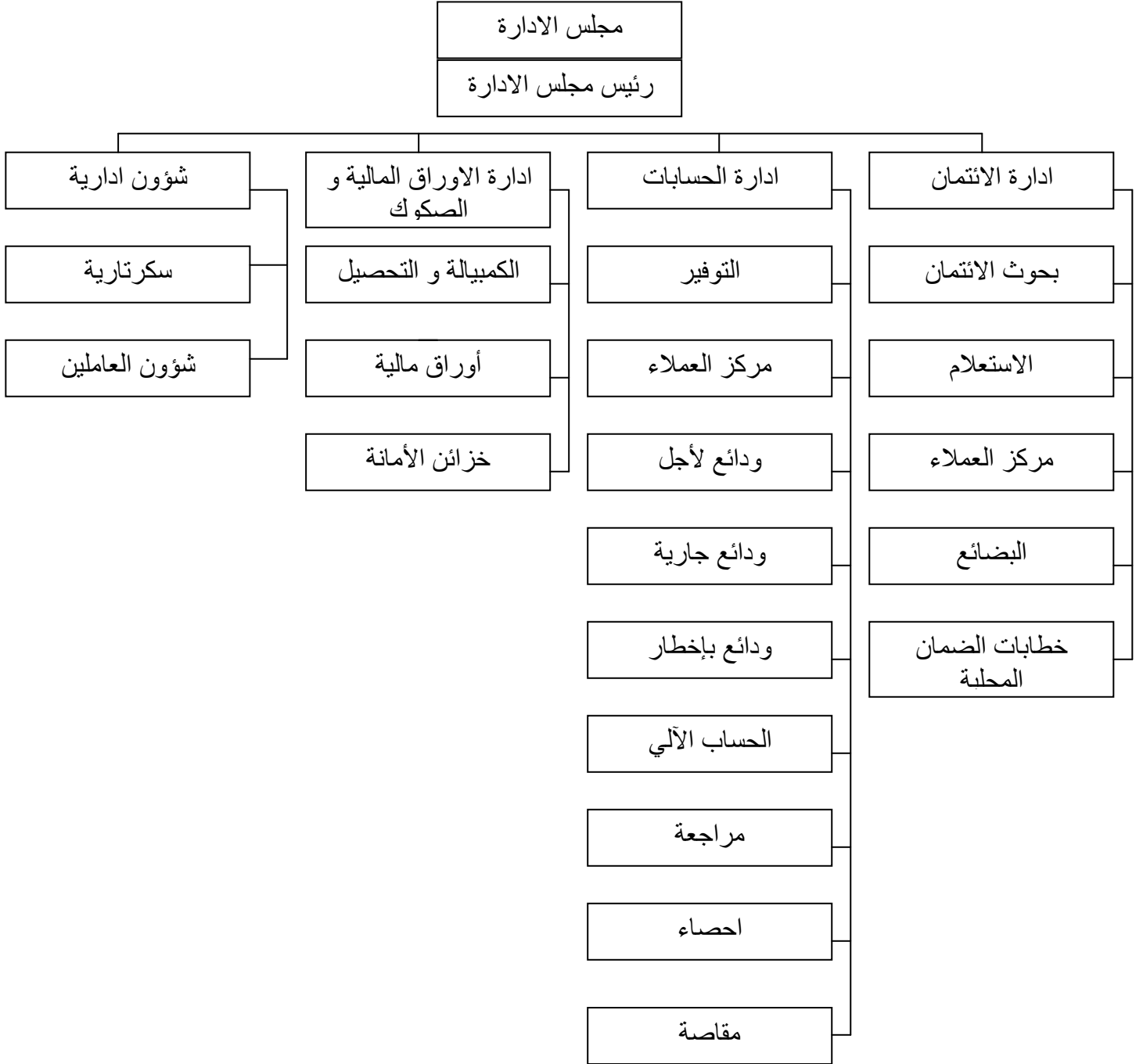
13. قسم الاستعلامات.

14. قسم العلاقة مع البنك المركزي.

إن احترام مبدأ توزيع الأعمال بين الأقسام المختلفة، وقيام كل قسم بتنفيذ عملياته يؤدي إلى حسن تطبيق الأنظمة و التعليمات و حسن سير العمل ز إرضاء رغبات الجمهور.<sup>1</sup>

1 . محمد السيد السرايا، النظام المحاسبي في المنشآت المالية، مرجع سابق، ص: 28 .

الشكل رقم ( 2 ) : هيكل البنك التجاري



المصدر: تم إعداد الشكل من طرفنا اعتمادا على معلومات من بنك الفلاحة والتنمية الريفية، فرع واد النجاء، 2013

### المبحث الثالث: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية و بنيتها في الجزائر

نقوم هنا بتوضيح مكونات الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية بصفة عامة، بعدها نلقي نظرة وجيزة على بنية البنوك في الجزائر.

#### المطلب الأول: الهيكل التنظيمي في البنوك التجارية

إن التنظيم السليم لهيكل البنك التجاري و غيره من المصارف تمثل المعيار الأساسي في نجاح و فاعلية البنك في أداء أنشطته المختلفة، و في مجال التخطيط المستقبلي لهذه الأنشطة و رقابتها رقابة فعالة لتحقيق الأهداف العامة للبنك.

أولاً: الهيكل حسب نشاط البنك و عدد الخدمات:

إن مبادئ وأسس التنظيم الإداري في البنك تعتمد على ضرورة التنسيق بين كل الأقسام الإدارية و الفنية على السواء:<sup>1</sup>

#### 1- الأقسام الإدارية:

تختص بتقديم خدمات عامة على مستوى العمل المصرفي في البنك و الخاصة بجميع الأقسام الفنية و غير الفنية.

#### 2- الأقسام الفنية:

هي مجموعة من الأقسام التي يتخصص كل قسم منها في تقديم خدمة مصرفية محددة.

و نشير إلى انه تم التطرق إلى كل من الأقسام الإدارية و الفنية في المبحث الثاني الميزانية: التنظيم الفني و الإداري للبنوك التجارية من الفصل الأول بكثير من التفصيل

ثانياً: الهيكل حسب التعامل مع العملاء:

يمكن تقسيم الهيكل حسب التعامل مع العملاء إلى أقسام داخلية و أخرى خارجية:

#### 1- أقسام الخدمات الخارجية للبنك:

أي التعامل مع عملاء البنك، و من أهم أقسامه:

أ- قسم الخزينة:

ويختص بتلقي الأموال النقدية التي يودعها العملاء و كذلك صرف الأموال التي يسحبها عملاء البنك

نقداً و بشيكات، و غالباً يوجد تقسيم داخلي بوجود خزينة للموارد و خزينة للصادر.

1 . زعباط أسماء وآخرون، دور البنوك والأسواق المالية ، مرجع سابق، ص: 23 .

ب- قسم مركز العملاء:

يحتفظ هذا القسم ببطاقات العملاء ، و يستقبل هذا القسم الشيكات التي تقدم للصرف وبعد تسجيلها و التأكد من صحتها ترسل إلى قسم الخزينة لصرفها و يتلقى أيضا حوافظ الإيداع من قسم الخزينة لتسجيلها في حسابات العميل، و يظهر بصفة دائمة رصيد حساب كل عميل و الذي يعبر عن المركز النقدي للعميل بالبنك.

ج- قسم الحسابات الجارية:

يتولى هذا القسم:

- ✓ إدارة الحسابات الجارية لعملاء البنك عن طريق استلام إشعارات الإضافة و إشعارات خاصة.
- ✓ إثبات الشيكات و حوافظ الإيداع و تسجيلها بالحسابات الجارية وذلك بعدما يثبتها القسم السابق.
- ✓ الاحتفاظ بنماذج من توقيعات العملاء و إمضاءاتهم حتى يتم مضاهاتها على توقيعات العملاء على الشيكات و المستندات المقدمة له.

د- قسم الكمبيالات ( الأوراق التجارية ):

يتولى هذا القسم:

- ✓ تحصيل الكمبيالات و خصمها نيابة عن العملاء و الإقراض بضمائها.
- ✓ القيام بإجراءات البروتستو وفقا للإتقان مع هؤلاء العملاء.

هـ- قسم الأوراق المالية ( الأسهم و السندات ):

يتولى هذا القسم:

- ✓ العمليات الخاصة بالأوراق المالية من شراء وبيع لحساب العملاء أو لحساب محفظة الأوراق المالية للبنك.
- ✓ اكتتاب الأوراق المالية نيابة عن العملاء في الإصدارات الجديدة.
- ✓ قبول الأسهم و السندات كأمانة أو التأمين.

و- قسم صندوق التوفير:

يتولى هذا القسم:

- ✓ إصدار دفتر خاص لكل عميل ( قد يصدر دفتر خاص بكل عملية و يوجد دفتر للعملة المحلية "دج" و دفتر خاص آخر للعملة الأجنبية "دولار" ).
- ✓ قبول ودائع العملاء و صرف هذه الودائع الخاصة بالتوفير.

ز- قسم خطابات الضمان:

يتولى هذا القسم إصدار خطابات الضمان للعملاء البنك الابتدائيين أو النهائيين، و يتوقف و ذلك على المركز المالي للعميل و مدى ثقة البنك فيه.

ح- قسم العمليات الخارجية:

يتولى هذا القسم:

- ✓ استبدال العملات الأجنبية و صرف الشيكات السياحية.
- ✓ تحويل مبالغ النقدية من الوطن إلى الخارج.
- ✓ مسك حسابات المراسلين في الخارج.
- ✓ بيع الكمبيالات و الشيكات و التحويلات الداخلية و الخارجية.

ي- قسم الاعتمادات المستندية:

يتولى فتح الإعتمادات المستندية لعملاء البنك عن طريق إصدار تعهدات كتابية لمستوردي السلع و البضائع لحساب المصدرين، مفادها سداد قيمة الاعتماد أو قبول الكمبيالات المسحوبة على المستورد وفقا لشروط الاعتماد سواء كانت هذه الاعتمادات للتصدير و الاستيراد فمن الأهمية بالنسبة للبنك أن يحصل على مستندات الملكية كضمان، مثل الكمبيالات أو إيصالات الإيداع بالمخازن فيما يختص بالأصناف الواردة و الكمبيالة المستندية بالنسبة للصادر.

ك- قسم المقاصة:

يتولى هذا القسم الشيكات المحلية التي يودعها العملاء و المسحوبة على بنوك محلية يرسم التحصيل نيابة عنهم عن طريق غرفة المقاصة.

2- أقسام الخدمات الداخلية في البنك:

تتولى هذه الأقسام التنظيم الداخلي للعمل المصرفي داخل البنك و من أهمها:

أ- قسم الحسابات العامة:

يعتبر العمود الفقري للعمل المصرفي داخل البنك، حيث يتولى مسك الحسابات العامة و الحسابات

النظامية الخاصة بجميع عمليات أقسام البنك المختلفة وفقا للخطوات التالية:

- يتلقى القسم صورة من كشوف الحركة اليومية الخاصة بكل قسم من الأقسام المختلفة.
- يقوم بتسجيل إجماليات الكشوف و الملاحق الخاصة باليومية المركزية.
- ترحيل القيود المختلفة إلى حسابات الأستاذ العام و يقوم آخرون بالقيود في الدفاتر المساعدة من واقع المستندات مباشرة.

- إعداد مجموعة من التقارير الدولية التي تحتاج إليها إدارة البنك في اتخاذ و متابعة نشاط البنك و منها مايلي:

- ✓ القوائم والموازن الشهرية.
- ✓ المراكز الشهرية المقارنة.
- ✓ إعداد القوائم المالية في نهاية السنة المالية.
- ✓ القيام بالتسويات الجردية.

✓ كشوف السيولة و الاحتياطي.

✓ قائمة الربح.

✓ قائمة المركز المالي.

✓ الحسابات النظامية.

ب- قسم المراجعة:

يتولى هذا القسم:

✓ القيام بالمراجعة المستندية و تقييم الأداء لمختلف عمليات أقسام البنك.

✓ التحقيق في شكاوى العملاء و تدقيق و مراجعة أرصدة حساباتهم و معاملاتهم.

ج- قسم السكرتارية:

يقوم هذا القسم بالأعمال السكرتارية المختلفة بالبنك كتحرير رسائل الإدارة و دعوة مجلس الإدارة

للانعقاد و تحرير محاضر جلسات الإدارة و إعداد التقارير الخاصة التي تعرض على الإدارة العامة للبنك.

د- قسم المراسلات:

يتلقى القسم الخطابات الموجهة للبنك و يقوم بتوزيعها على الأقسام المختلفة، أي أن هذا القسم

يتولى فصل البريد اليومي و توزيعه و تسجيل الردود في دفتر البريد الوارد و حفظ صور هذه الردود و ترتيبها و

تصنيفها، و يقوم أيضا بتصدير الخطابات و المستندات التي يرسلها البنك إلى عملائه.

و- قسم الحاسب الآلي:

وهو من الأقسام الهامة حاليا في مختلف البنوك باعتباره أمرا ضروريا و يقدم خدمات الحاسب الآلي

لجميع أقسام البنك، و تسيير المعاملات المصرفية... كل هذا في وقت اقل.

ز- قسم الشؤون القانونية:

يتولى هذا القسم:

✓ النظر في المنازعات القضائية للبنك أو ضده من تسلم الدعاوى القانونية و تحرير العقود.

✓ الرد على استفسارات الأقسام المختلفة في البنك فيما يتعلق بالمسائل القانونية.

✓ الإشراف على عملية التصفية و إعلان إفلاس العملاء و القيام بالتسويات الودية معهم.

ح- قسم الاستعلامات:

يختص ب:

✓ القيام بالتحريات اللازمة عن كل عميل و عن سمعته في السوق.

✓ تقديم المعلومات الكافية للأقسام الأخرى، خاصة عندما تقرر تقديم بعض التسهيلات الائتمانية، خصم

الكمبيالات و فتح الإعتمادات.

ط- قسم البحث و الدراسات:

يقوم بـ

✓ مختلف البحوث و الدراسات المالية المطلوبة لإدارة البنك.

✓ تحليل ميزانيات العملاء، تحليل المؤشرات الاقتصادية و متابعة القوانين و التشريعات و القرارات المالية.

✓ إعداد النشرات و المجالات الاقتصادية و المالية التي يصدرها البنك.

ي : قسم شؤون الفروع:

يعتبر بمثابة حلقة الوصل بين البنك و فروعته المختلفة، بحيث يقوم بالاحتفاظ بسجلات خاصة

بجميع الفروع التابعة للبنك تحتوي على كافة المعلومات المقيدة في مجال الرقابة على أعمال الفروع و متابعتها

ك : قسم الحفظ ( الأرشيف ):

و يحتفظ هذا القسم بمستندات البنك و مراسلاته و دفاتره و جميع الوثائق ذات القيمة، كالأوراق

المالية و الأوراق التجارية التي يودعها العملاء، كذلك عقود الكفالات لصالح البنك و النقدية الموجودة في

البنك آخر اليوم، ولا شك أن وجود الحاسب الآلي يساعد كثيرا في تنفيذ أعمال هذا القسم خاصة في مجال

الحفظ<sup>1</sup>.

إذن يشمل التنظيم في البنوك التجارية العديد من العناصر التي تختلف من هيئات و أجهزة و نظم

وتعمل كلها لتنظيم آلية عمل البنك سواء بالنسبة للعاملين فيما بينهم أو مع زبائنهم.

**المطلب الثاني: بنية البنوك في الجزائر:**

نشاط البنوك منظم بقوانين موجهة من طرف السلطات العمومية، النظام البنكي خاضع في مجمله إلى

القطاع العمومي. فيما يخص التنظيمات هناك مراحل مختلفة يجب التمييز بينها:

✓ تأميم القطاع البنكي الذي كان محل كثير من المراسيم التشريعية.

✓ القانون البنكي بتاريخ 19 أوت 1986م الذي يعرف الإطار القانوني المشترك لنشاط مؤسسات القرض

مهما يكن شكلها.

✓ القانون بتاريخ 12/01/1988م الذي قبل ووافق على نظام مؤسسات القرض طبقا للقانون حول

استقلالية المؤسسات العمومية.

✓ القانون المتعلق بالنقد والقرض بتاريخ 14 أفريل 1990م الذي وضح و دعم البنوك و المؤسسات المالية

في الجزائر.

1. محمد السيد سرايا ، النظام المحاسبي في المنشآت المالية، مرجع سابق، ص: 27 .

حيث يمكن التمييز أو التقسيم بين مختلف المؤسسات المالية المؤهلة كبنوك في الجزائر إلى أربعة أصناف من البنوك: البنك المركزي، البنوك التجارية العمومية، البنوك العمومية ذات نظام قانوني خاص، البنوك ذات نظام مختلط، بالإضافة إلى المؤسسات البنكية و المالية الأخرى في طور النشأة.

أولاً: بنك الجزائر (B.A) :

بنك الجزائر أو البنك المركزي تم إنشاؤه في 13 ديسمبر 1962م من خلال نظامه الأصلي، هو مكلف بضمان خلق النقود القانونية، منظم لتداول النقود، مراقبة توزيع القروض على الاقتصاد، تسيير الاحتياطات بالعملة الصعبة للبلد و يحرص على تطبيق التشريعات و تنظيمات الصرف في الجزائر. قانون النقد و القرض عزز بصفة معتبرة صلاحيات البنك المركزي بحيث أصبحت له السلطة على البنوك التجارية و الاستثمارات الأجنبية بالإضافة إلى العمليات التي يمارسها يوميا وهي تسيير السوق النقدي، غرفة المقاصة، سوق الصرف.

ثانيا: البنوك التجارية العمومية:

البنوك التجارية العمومية ، بمصطلحاتها النظامية الأصلية لها صفة "بنك الودائع" حسب نص القانون البنكي ل 19 أوت 1986 م، النشاط الأساسي لهذه البنوك تحديد استقبال من الجمهور وكافة الودائع مهما كان شكلها ومدتها و تحمل كافة عمليات القروض بدون تحديد المدة و الشكل.<sup>1</sup> هذه البنوك خاضعة طبقا للقانون الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988م بمبدأ الاستقلالية المالية و التوازن المحاسبي، حسب ما نص القانون المتعلق بالنقد و القرض الصادر بتاريخ 14 افريل 1990 م البنوك التجارية مرخصة لانجاز و القيام بالعمليات:

✓ بصفة أساسية ( المادة 114 القانون الصادر بتاريخ 1990/04/14 ) مجموع عمليات البنك.  
✓ بصفة ثانوية ( المادة 116-117-118 القانون الصادر بتاريخ 1990/04/14 ) عمليات الصرف و عمليات التوظيف.

1- البنك الجزائري ( BNA ) :

أنشئ هذا البنك بتاريخ 13 جوان 1966 م ليكون أداء للتخطيط المالي و دعامة القطاع الاشتراكي و الزراعي، ومن أهم الأنشطة الوظيفية التي يقوم بها البنك الوطني الجزائري إلى جانب العمليات المصرفية التقليدية الخاصة ببنوك الإيداع، تمويل القطاع الاقتصادي العمومي صناعيا.

2- القرض الشعبي الجزائري ( CPA ) :

أنشئ هذا البنك بتاريخ 29 ديسمبر 1966 م، يمارس جميع العمليات المصرفية التقليدية كغيره من المصارف الجزائرية، بالإضافة إلى تمويل القطاع العام و الخاص وخاصة السياحة و الأشغال العمومية و البناء و

1 . فتاح حاج محمد، دراسة المخطط المحاسبي للبنوك و المؤسسات المالية والنقدية، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2001، ص 31.

الري و الصيد البحري، كما انه يقوم بتمويل عدد كبير من المؤسسات الخاصة قصد تدعيم الصناعات المحلية و التقليدية و المهن الحرة

3 - البنك الجزائري الخارجي ( BEA ) :

أنشئ هذا البنك بتاريخ 01 أكتوبر 1967 م تخصص في العمليات مع الخارج، كما انه يمارس جميع العمليات المصرفية التقليدية كأى مصرف آخر.

4- بنك الفلاحة والتنمية الريفية ( BADR ) :

أنشئ هذا البنك بتاريخ 13 مارس 1982 م من أهم وظائفه تمويل هياكل و أنشطة الإنتاج الفلاحي وكل الأنشطة المتعلقة بهذا القطاع، تمويل الهياكل و أنشطة الصناعات الفلاحية، تحويل الهياكل و أنشطة الصناعات التقليدية و الحرف الريفية بالإضافة إلى انه يقوم بجميع العمليات المصرفية التقليدية.

5- بنك التنمية المحلية ( BDL ) :

أنشئ هذا البنك بتاريخ 30 افريل 1985 م يقوم بتمويل عمليات الاستثمار الإنتاجي المخططة من طرف الجماعات المحلية، تمويل عمليات الرهن، كما يعتبر بنكا للإيداع و يقوم بجميع العمليات المصرفية التقليدية.

ثالثا - البنوك العمومية ذات نظام قانوني خاص:

وهي مؤسسات مالية نقدية و تشمل البنوك العمومية ذات النظام القانوني الخاص في الجزائر: البنك الجزائري للتنمية، الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط الذي تحول إلى بنك ابتداء من 1997/07/27.

1- البنك الجزائري للتنمية ( BAD ) :

أنشئ هذا البنك في ماي 1972 حيث اخذ نفس النشاطات السابقة الموظفة من طرف الصندوق الجزائري للتنمية ( مؤسسة أنشئت في 1963/05/07 ) مهامه الحالية تسيير بعض القروض الخارجية لحساب الدولة، وشارك أيضا في التطهير المالي للمؤسسات العمومية.<sup>1</sup>

2- الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط ( CNEP ) :

أنشئ هذا البنك بتاريخ 10 أوت 1964 م، من خلال نظامها الأصلي يجب عليها ضمان جمع الادخارات العائلية الصغيرة، توزيع القروض من اجل البناء و الجماعات المحلية و تمويل بعض العمليات للقائمة الوطنية، أعطى لهذا الصندوق القرار المؤرخ في 1971/02/19 م لوزارة المالية، مهام بنك السكن حيث أصبحت تساهم في تمويل مختلف البرامج للسكن الجماعي حيث تمت في السنوات الأخيرة هيكله الصندوق وأصبح من تاريخ 1997/07/27 بنك الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط.

1 . العايب ياسين، محاضرات في الاقتصاد البنكي، مرجع سابق، ص30.

الخلاصة:

من خلال ما سبق يمكن القول أن البنوك التجارية و حسب المميزات و الوظائف و الأهداف التي ذكرناها تعتبر أهم المؤسسات المصرفية، كما أنها الممول الرئيسي لمختلف القطاعات باعتبارها تمنحهم القروض و تساعد في نمو و تطور الاستثمارات.

و رغم هذا نجد أن البنوك التجارية لا تزال تعاني المشاكل التي فرضت نفسها بقوة، وهذه المشاكل هي قلة السيولة التي تصل إليها عن طريق الادخار، هذا ما يجلب على الدولة الجزائرية تحقيقه من خلال وضع مجموعة من المخططات و تزويج هذه البنوك بالكفاءات التي تستطيع توعية المجتمع بضرورة الادخار لقيام البنوك و تطورها.

## الفصل الثاني: عموميات حول المحاسبة العامة

✓ المبحث الأول: ماهية المحاسبة البنكية

✓ المبحث الثاني: الجهاز المحاسبي البنكي

✓ المبحث الثالث: آلية المحاسبة البنكية و خصائصها

## الفصل الثاني: عموميات حول المحاسبة العامة

تمهيد:

بعد انتهائنا من الفصل الأول الذي تناولنا فيه مدخل إلى البنوك التجارية و لمحة عن بنيتها في الجزائر، سنتطرق في هذا الفصل إلى نمط المحاسبة المستعملة في هذه البنوك أي المحاسبة البنكية، وأيضا سنلقي نظرة على آلية النظام المحاسبي فيها، وذلك من خلال ثلاث مباحث نذكر فيها النقاط التالية:

- ✓ ماهية المحاسبة البنكية.
- ✓ الجهاز المحاسبي البنكي.
- ✓ آلية المحاسبة البنكية وخصائصها.

**المبحث الأول: ماهية المحاسبة البنكية:**

نظرا للدور الذي تلعبه المحاسبة في البنوك التجارية، ارتأينا أن نتطرق إلى مفهوم هذه المحاسبة أولا .

**المطلب الأول: تعريف المحاسب البنكية:**

تعرف المحاسبة البنكية بأنها معالجة العمليات اليومية المختلفة التي تقوم بها البنوك التجارية، والتي تمر بمراحل تعرف بمراحل الدورة المحاسبية ابتداء من عملية التسجيل و الترحيل المحاسبي والانتهاؤ بإعداد القوائم المالية لتلك البنوك، كما تسعى المحاسبة البنكية إلى تحقيق عمليات الضبط والرقابة المحاسبية.

كما أن المحاسبة تقوم بتجسيد العمليات السابقة في القيود المحاسبية وأوضاع مالية دورية، استنادا إلى نظرية القيد المزدوج، والحصول على المعلومات المالية والمحاسبية المعبرة عن تنفيذ السياسات الموضوعة لمختلف مجالات الفعالية البنكية، وتميز البنوك التجارية بأن النظم المطبقة فيها يجب أن تعتنى بالدرجة الأولى بتسجيل حركة الأموال الداخلية والخارجية من وإلى البنك، وينطوي هذا الإجراء على عدد من القيود المحاسبية.<sup>1</sup>

**المطلب الثاني: مبادئ، خصائص وأغراض المحاسبة البنكية:**

لمعرفة المزيد عن المحاسبة البنكية نتناول فيما يلي المبادئ التي تقوم عليها، خصائصها و الأغراض التي تهدف إليها.

**أولا: مبادئ المحاسبة البنكية:**

و هي المبادئ التي استقر العمل بها في المجال المحاسبي، وأصبحت بمثابة الدليل و المرشد للعمل وحددت هذه المبادئ من طرف المشرع الجزائري فيما يلي:

**1- مبدأ القيد المزدوج:**

يسجل محاسبو البنوك عمليات عديدة ومتنوعة حسب قواعد دقيقة ويحتاجون إلى وسائل الرقابة التي تمكنهم من اكتشاف اغلب الأخطاء في حينها، حيث يشترط القيد المزدوج في كل عملية محاسبية تساوي مجموع المبالغ المسجلة في الطرف المدين مع مجموع المبالغ المسجلة في الطرف الدائن

**2- مبدأ أحسن البيانات أو الموضوعية:**

يجب أولا أن تتوفر في هذا المبدأ عدة بيانات حتى يستطيع مستعملو القوائم المالية المقدمة من طرف البنك التجاري فهم محتواها وهي بيانات كافية، واضحة، وذات معنى، هذا يعني أن تكون لها المصدقية وان تعطي لها الثقة التامة من طرف مستعملها بمختلف أنواعهم وهذا لتمكن المحلل من مقارنة نتائج البنك بنتائج البنوك الأخرى.

**3- مبدأ استمرارية النشاط:**

ينشأ البنك من اجل مواولة نشاطه باستمرار و لمدة طويلة، حيث أن حياته طويلة وقد تكون غير محدودة

1 . يوسف شاوش، التسويق البنكي، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة: 1998-1999، ص 31، 32 .

و ينبغي عليه التطلع إلى المستقبل دون نية التوقف و التصفية، وتوجد على مستوى البنك كما على مستوى الوسائل الأخرى ووسائل مادية وبشرية و التي تجمع قصد خلق نشاط يتواصل مع الزمن، إذ أن البنك مطالب باستمرار نشاطه إلا في حالة الضرورة القصوى، ويستعمل كأساس لتقييم الأصول بقيمتها التاريخية ( لا السوقية )، وبدون هذا المبدأ لا يصبح للإهتلاكات معنى لان هذا المبدأ هو أساس قواعد التقييم و لولاه لاختلفت أشكال القوائم المالية وربما محتواها، وهذا المبدأ يؤثر في العلاقات الخارجية، فالمقرض لا يمكن أن يمدد مدة الدفع إذا لم يطبق هذا الأساس فعلا، وقد نصت المادة 08 من النظام 08/92 على ما يلي: <sup>1</sup> " تقسيم ممتلكات المؤسسة الخاضعة من منظور استمرارية النشاط، لا يتم تقييم الأصول و الخصوم و خارج الميزانية على أساس قيمة التصفية إلا إذا لم تؤمن باستمرارية الاستعمال "

#### 4- مبدأ استقلالية الدورات المالية:

إن علاقة هذا المبدأ بالمبدأ السابق علاقة مباشرة حيث يرغب مستعملو البيانات المحاسبية بمختلف أنواعهم في تزويدهم بنتائج دورية و هي نتائج الماضي و تقديرات المستقبل مما يؤدي بالضرورة إلى تجزئة الاستمرارية (أي حياة المؤسسة) إلى فترات تسمى كل فترة بالدورة المحاسبية، تتألف الدورة المحاسبية من 12 شهرا، إلا لاستثناء معين، وعليه فان القانون التجاري و القانون الضريبي يجبران البنوك التجارية على إعداد قوائم مالية على مدى 12 شهرا، مما يجبرها على القيام بعملية الجرد الطبيعي في نهاية كل دورة، وهذا المبدأ مطبق وفق المادة 06 من النظام 08/92 التي تنص على ما يلي: " يجب أن تلحق بالسنة المالية المصاريف و الإيرادات المنبثقة عن العمليات المحققة خلالها ".

#### 5- مبدأ ثبات الطرق المحاسبية:

بما أن نشاط البنك متواصل عبر الزمن، ونتائج الفترات تتقارب فيما بينها، فمن الضروري استعمال نفس الطرق في التقسيم، فهذا المبدأ يعتبر أن طرق التسجيل و التقسيم المحاسبية ثابتة من دورة إلى أخرى، أما في حالة تغيير طرق التقسيم نتيجة ظروف استثنائية يجب تدوين مضمون و مدى هذا التغيير في وثيقة ملحقة لتبريره و للموافقة عليه.

#### 6- مبدأ الحيطة والحذر:

إن هذا المبدأ لا يسجل الإيرادات إلا إذا تحققت و العكس بالنسبة للنفقات، وبالتالي يجب عدم المغامرة في تقديم وضعية محاسبية مبالغ في تقديرها، وعادة يجب الاحتياط عند تسجيل أي حدث محاسبي قد يكون خاطئا، وهذا المبدأ مطبق وفقا لما نصت عليه المادة 09 من النظام 08/92، باستثناء ما يرد في أحكام خاصة بنص التشريع و التنظيم الساري المفعول، فانه يجب تسجيل كل المصاريف ولو كانت محتملة و بالعكس لم تؤخذ الإيرادات بعين الاعتبار ما لم تتحقق.

1 . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 13 / المؤرخ بتاريخ 1992/11/17 (قانون النقد والقرض).

ثانيا: خصائص المحاسبة البنكية :

أهم الخصائص التي تتميز بها المحاسبة البنكية هي:<sup>1</sup>

- 1 -تشكل المحاسبة البنكية جوهر عمليات البنك التجاري و ترتبط معها بشكل كامل.
- 2 -نظرا للعلاقات المباشرة المستمرة بين البنك و زبائنه، فان المحاسبة في البنوك التجارية لا تختمل التأجيل، ويجب أن يتم تسجيل العمليات البنكية بشكل فوري و يوميا من أجل إظهار أرصدة حسابات الزبائن و تقديم الكشوف و البيانات اللازمة بشكل دقيق و سريع.
- 3 -إن مراقبة العمليات البنكية و التأكد من تنفيذها بشكل سليم يعتمد بشكل أساسي على المحاسبة.

ثالثا: أغراض المحاسبة البنكية:

تتمثل أغراض المحاسبة البنكية فيما يلي:

- ✓ إثبات القيود المتعلقة بالعمليات البنكية، وتقديم البيانات و المعلومات الضرورية بشكل دقيق دوريا، وكذلك تطور أعمال البنوك وإظهار النتائج التي حققها من ربح أو خسارة.
- ✓ تقديم البيانات و المعلومات الدورية للسلطات النقدية المختصة و المتصرفة على أعمال البنك.
- ✓ تنظيم الأوضاع البنكية التي تنص القوانين على نشرها لبيان تطور أعمال البنك ووضعيته المالية.
- ✓ تنظم كشوفات حسابات الزبائن.

### المطلب الثالث: أهمية المحاسبة البنكية

تصاغ أهمية المحاسبة البنكية في ثلاث عمليات رئيسية هي وظيفة القياس،التحقيق و التقرير

أولا: القياس:

تعتبر الأهمية الأساسية للمحاسبة في إجراء القياس الكمي و النقدي للأحداث المالية الخاصة بالبنك نتيجة نشاطاته المختلفة، ويشمل هذا القياس تسجيل الأحداث المالية وتبويبها وترحيلها، ثم تلخيص تلك العمليات في صورتها النهائية، أي القياس يشمل سلسلة متواصلة تبدأ من مرحلة التسجيل الدفترى والتي يطلق عليها مرحلة إمساك الدفاتر حتى إعداد النتيجة النهائية في صورة رقم الربح أو الخسارة.<sup>2</sup>

ثانيا: التحقيق:

وهي وظيفة قد يقوم بها المحاسب أو يقوم بها شخص آخر يطلق عليه المراجع، فانه بعد قياس الأحداث المالية لا بد أن يتأكد من أن التسجيل و التبويب للأحداث المالية قد تم بصورة صحيحة وسليمة، ولذلك تأتي الخطوة التالية من العمليات المحاسبية و هي عملية التحقيق، والتي قوامها فحص عمليات القياس بغرض التأكد من أن عمليات القياس الكمي و النقدي للأحداث المالية يعتبر انعكاسا حقيقيا لتلك الأحداث.

1 . محمد السيد سرايا، النظام المحاسبي في المنشآت المالية، مرجع سابق، ص 12 .

2 . عبد الفتاح الصحن،المبادئ المحاسبية بين النظرية و التطبيق، مصر: كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1999 ، ص: 10-09 .

ثالثا: التقرير:

لا بد من أن تكون هناك عمليات اتصال بين البنك و مستخدمي البيانات المحاسبية و المنتفعين بها، ويتم ذلك عن طريق التقرير أي توصيل البيانات المحاسبية لمن يهمه أمرها سواء كان ذلك داخل البنك أو خارجه، ويعتمد التقرير السليم على سلامة القياس و دقة التحقيق.

من خلال ما رأيناه من أهمية المحاسبة البنكية، أغراضها ومبادئها نقول أن المحاسبة بشكل عام سواء في المؤسسات الاقتصادية أو المالية و نخص بالذكر منها البنوك التجارية تلعب دورا فعالا فيها بداية من تنظيم عملياتها و معالجتها أو إعداد القوائم المالية و حتى الرقابة على نجاعة تلك العمليات.

### المبحث الثاني: الجهاز المحاسبي البنكي:

تشكل البنوك في الاقتصاد الحديث أحد أهم الأجهزة التي تساهم في جمع مدخرات الأفراد وإعادة استثمارها لتساهم في تمويل العمليات الاقتصادية لمختلف القطاعات ولكي تقوم بهذا الدور فهي تتطور باستمرار لتتكيف مع التقدم التقني في جميع المجالات وبالذات في المبادلات المالية والتجارية العالمية و الإقليمية، وتتميز هذه العمليات المصرفية بالدقة والسرقة و التعدد و التنوع في انجاز المهام لذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى النظام المحاسبي الذي سيضمن هذه المميزات لمختلف البنوك التجارية و مراحل التسجيل فيها.

### المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي في البنوك التجارية:

يختلف النظام المحاسبي من منشأة إلى أخرى بحسب حجم و طبيعة عمليات المنشأة و البيانات التي تتطلبها الإدارة و الأجهزة الخارجية للإشراف و الرقابة و تقييم الأداء بالإضافة إلى الدفاتر المستخدمة و طريقة الإثبات المتبعة إلا انه توجد عناصر مشتركة في جميع الأنظمة المحاسبية لذا سنتطرق إلى:

أولا: تعريف النظام المحاسبي:

يعرف بأنه مجموعة المستندات و السجلات و الدفاتر و التقارير العرفية والقانونية المطوعة بطريقة علمية على أساس من التناسق المنطقي في تحضير البيانات الهامة و الأساسية بهدف تسيير إدارة المشروع، و التعرف على درجة تحقيق المشروع الغرض الذي أنشئ من أجله، ويشمل النظام المحاسبي ناحيتين<sup>1</sup>:

- ✓ ناحية تجميع المعلومات بشكل معين من واقع المستندات.
- ✓ ناحية تبويب و تصنيف المعلومات السابقة في الحسابات.

ثانيا: عناصر النظام المحاسبي:

يعتمد النظام المحاسبي على عدة مقومات أساسية تكفل له القدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة منه وتمثل هذه المقومات و العناصر فيما يلي<sup>2</sup>:

1 . محمد عباس بدوي، الأنظمة المحاسبية المتخصصة، مصر: جامعة الإسكندرية، دار الجامعات الجديدة للنشر، 2002، ص: 36 .

2 . محمد السيد سرايا، النظام المحاسبي في المنشآت المالية، مرجع سابق، ص: 40 .

1. الطريقة المحاسبية:

من الطبيعي أن يعتمد النظام المحاسبي في البنوك التجارية على طريقة القيد المزدوج من خلال استخدام الطريقة المحاسبية الملائمة لطبيعة العمل المصرفي و من أهمها الطريقة الفرنسية التي تعتمد على استخدام الدفاتر المساعدة من يوميات و أستاذ إلى جانب الدفاتر العامة أو المركزية من يوميات وأستاذ.

2. المجموعة المستندية:

وهي المستندات الأصولية التي تشمل مصدر العقد في المجموعة الدفترية المحاسبية مثل: إشعارات الخصم و الإضافة و إيصالات الإيداع، الشيكات، الأوراق التجارية.

3. المجموعة الدفترية:

و يتم التسجيل في هذه الدفاتر من واقع المستندات ووفقا لنظرية القيد المزدوج السابق بيانها، و تحدد هذه الدفاتر الطريقة المحاسبية المتبعة.

4. مجموعة اللوائح و التعليمات الإجرائية:

و تمثل هذه المجموعة العنصر الرئيسي الثالث في النظام المحاسبي حيث تتضمن كافة اللوائح المالية و التعليمات التي تحدد طبيعة العمليات المالية في البنك و اللازمة لتسجيل البيانات و المعلومات في المستندات و من ثم في الدفاتر المحاسبية المتخصصة. كما توضح هذه المجموعة طريقة إجراء تنفيذ تلك العمليات من سحب و إيداع وإضافة وخصم و مواعيدها إلى جانب إجراء تدقيق و مراجعة ما تم تسجيله في المجموعتين الدفترية و المستندية و التحقق من إتباع هذه التعليمات الموضوعية .

5. القوائم المالية والكشوف الإحصائية:

و تشمل قائمتي الدخل و المركز المالي، بالإضافة إلى تقارير وكشوف إحصائية تعد لأغراض معينة و بصفة دورية أو غير دورية، وهي تختلف من حيث أنواعها وكيفية تنظيمها ومواعيد تنظيمها، و الجهة التي تقدم إليها المعلومات التي تشملها... الخ.

6. الآلات والمعدات:

تستخدم الآلات لإدخال المعلومات و البيانات في النظام لأول مرة، ولمعالجة هذه البيانات فقد تستخدم الآلات في عمليات إثبات و تجميع وتصنيف وتلخيص البيانات، و من ثم إعداد القوائم المالية والتقارير الخاصة، وقد ساعد استخدام الحاسب الإلكتروني في معالجة كميات كبيرة من البيانات بحيث تستخلص نتائجها بسرعة كبيرة بالمقارنة مع ما يمكن تحقيقه يدويا.

7. الإجراءات الرقابية:

وتشمل وسائل رقابة محاسبية وإدارية وضبط داخلي، تعمل جميعا لضمان الدقة وصحة الأعمال المحاسبية، وسلامة الموجودات المختلفة، والتأكد من تنفيذ العمليات الإدارية ومنها: التدقيق الداخلي، التفتيش، موازين المراجعة الدورية، التأمين على الممتلكات، رقابة الأداء... الخ.

8. العنصر البشري (الموظفون) :

وهم الذين يقومون بعملية تنفيذ النظام، ويجب عليهم استيعاب وفهم خطوات النظام وإجراءاته ليتمكنهم القيام بالمهام المحاسبية.

كل هذه العناصر تعمل على تحقيق نظام محاسبي قوي و متماسك داخل البنوك التجارية، بحيث تضمن له تحقيق أهدافه المسطرة وبدقة وفي كل وقت.

ثالثا: مبادئ لوضع النظام المحاسبي:

نذكر أهم المبادئ التي يمكن الاعتماد عليها لوضع النظام المحاسبي:

1. دراسة وتحليل العمليات اليومية المتكررة.
2. اختيار أفضل طريقة لتسجيل وتبويب وتصنيف العمليات عن طريق مجموعة من المستندات التي تستخدم كأساس في عمل القيود اليومية والترحيل إلى دفاتر الأستاذ.
3. تحضير التقارير و الكشفوف المحاسبية و الإحصائية و البيانية من واقع العمليات المقيدة.
4. إدخال بعض طرق الرقابة و الضبط المحاسبي للمحافظة على أصول المشروع.
5. وجود تنظيم داخلي للمراجعة الداخلية.

رابعا: خصائص النظام المحاسبي:

يشمل مجموعة الخصائص التالية:<sup>1</sup>

1. الدقة والوضوح في المصطلحات و التسميات وطرق القيد و المعالجة وكذلك بالأمانة والسرعة عند تسجيل العمليات المختلفة واستخراج أرصدة العملاء أول بأول وعلى البنك أن يوازن بين السرعة من جهة و بين الدقة من جهة أخرى ومن بين تكاليف بلوغ هذه السرعة أو الدقة.
2. تتميز عمليات البنوك بتشابهها وكثرتها وتكرارها لذلك يجب اختيار الطريقة المحاسبية الملائمة لتلك العمليات المالية المختلفة والمتكررة.
3. ضرورة تقسيم العمل وبشكل خاص فصل وظيفة المحاسبة عن باقي عمليات البنك و بالذات عمليات الصندوق.

1 . محمد جمال علي هلاي، عبد الرزاق قاسم شحادة، محاسبة المؤسسات المالية، الأردن، جامعة الزيتونة، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، دار المناهج للنشر و التوزيع، 2002 ص: 23، 28 .

4. تصميم الدورة المحاسبية بشكل يتحاشى التكرار بين موظف و آخر.
5. يتم في البنك تسجيل واثبات قيم موجودة بالبنك ولكنها غير مملوكة مثل: الكمبيالات المودعة برسم التأمين أو التحصيل وكذلك الحال في الأوراق المالية أو في تعهدات العملاء وهذا الحال اقتضى الاستعانة بالقيود النظامية؛
6. يمتاز البنك عن غيره من المؤسسات بأن معظم إيراداته على شكل فوائد وعمولات لأنه قائم أصلا على تقديم خدمات للعملاء مقابل أجرة معينة تسمى العمولة؛
7. يمتاز عمل البنك بالسرعة والمرونة وبالتالي يجب أن يكون النظام المحاسبي للبنك مرنا وقادرا على إعداد البيانات والكشوف وتقديمها للجهات الإدارية التي يستخدمها في الوقت المناسب للمساعدة في اتخاذ القرارات السليمة.

خامسا: أهداف النظام المحاسبي:

نظرا لطبيعة نشاط البنوك التجارية والتي تلزمه بضرورة التنسيق بين أوجه استخدامه، فضلا عن أهمية الدور الذي يلعبه البنك المركزي كجهاز إشراف ورقابة، ويجب أن يصمم النظام المحاسبي في البنك ليخدم الأغراض التالية:

1. ينبغي أن يمد النظام المحاسبي المستويات الإدارية في البنك بالبيانات و المعلومات اللازمة لرسم السياسات الإدارية و سياسات استخدام الموارد ويتم ذلك من خلال الآتي:

-ينبغي ضرورة الفصل في البنك بين الأصول لتعكس إمكانية تحقيق الأرصدة، وسهولة تحويلها إلى نقدية.  
-ضرورة أن تعكس حسابات الخصوم بوضوح طبيعة تلك الالتزامات، وحسابات الودائع ينبغي أن تبوب وفقا لمصادرها ونوعها، وان تفصل بين ودائع البنوك الأخرى و الأرصدة العامة.  
-أن تبوب حسابات الاحتياطات لتوضع لغرض من تكوينها.  
-ينبغي أن تبوب الإيرادات وفقا لمصدرها، أما المصروفات فيتم تبويبها وفقا للأقسام المختلفة في البنك و أيضا طبقا لنوع المصرف.

2. ينبغي أن يصمم النظام المحاسبي ليقابل متطلبات نظام سليم للرقابة الداخلية تماشيا مع أهداف المحاسبة فيما يتعلق بتوفير الحماية الكافية لأصول الوحدة الاقتصادية.

3. لم تعد المحاسبة قادرة على كونها مجرد أداة تسجيل وتبويب وتلخيص وعمليات المنشأة بغرض بيان نتيجة النشاط عن فترة مالية معينة وتصوير المركز المالي في نهاية تلك الفترة، بل أصبحت أداة قياس وتوصيل معلومات اقتصادية لازمة لأغراض الرقابة وترشيد القرارات، ومن ثم تبدو أهمية استخدام أنظمة الموازنات التخطيطية ومحاسبة التكاليف كأداة لازمة لتقديم معلومات التخطيط والرقابة ورسم السياسات المالية والاقتصادية والتي تخدم أغراض التخطيط الاقتصادي.

هكذا نجد أن النظام المحاسبي في البنوك التجارية يصب على تحقيق آلية مثلى لمختلف البنوك ويوفر له جميع الحاجيات لمواجهة أي تغير في الساحة الوطنية.

### المطلب الثاني: مراحل التسجيل المحاسبي في البنوك التجارية:

يحدث التسجيل في البنوك التجارية يوميا في السجلات المختلفة واستخراج ميزان المراجعة اليومي من ذلك، وسنذكر مراحل هذا التسجيل فيما يلي:<sup>1</sup>  
أولا: قيد الحركة اليومية:

يجري العمل في البنوك التجارية على تسجيل عملياتها يوميا، ويتم قيد العمليات البنكية في البنك بواسطة إشعارات الخصم و إضافة نفس القيمة تتولى الأقسام المختلفة إعدادها حسب الاختصاص، ويتم قيدها بكشف الحركة اليومية الذي يحتوي على ثلاث يوميات مساعدة، وذلك حسب طبيعة القيد، فتخصص يومية مساعدة لحركة المقاصة وتتضمن قيود العمليات المتعلقة بتحصيل الشيكات المحسوبة على نفس الفرع أو البنوك المحلية أو الفروع الأخرى، كما تخصص يومية مساعدة عامة لقيد باقي عمليات الفروع الأخرى، وبالإضافة إلى تلك اليوميات المساعدة تعتبر سجلا تفصيليا شاملا لجميع عمليات الفروع اليومية فإنها تخدم غرضا آخر هو التحقق من ضبط طرفي القيد لجميع العمليات، وهي خطوة أساسية لضبط حسابات الفروع.  
ثانيا: كشوف المراجعة اليومية :

بعد إتمام قيد الإشعارات و التسجيلات المساعدة الممسوكة بمعرفة الأقسام المعنية وقيدها في كشف الحركة اليومية، تفرز إشعارات القيد، وتقسّم إلى مجموعات معينة وفقا للحسابات التي يظهرها الأستاذ العام المساعد وتوزع على عدد من كشوف المراجعة اليومية، تتطابق مجموعها مع كشوف الحركة اليومية.  
ثالثا: سجل ملخص كشف الحركة اليومية:

ويتم في هذا السجل من واقع مجاميع الكشوف المراجعة اليومية ويطابق المجموع الكلي لكل جانب من هذا التسجيل مع إجمالي الجمالي التي تظهرها كشوف الحركة اليومية للتأكد من ضبط طرفي القيد لجميع العمليات اليومية التي باشرها البنك، هذا ويأخذ هذا السجل كأساسي للقيد في سجل الأستاذ العام وكذا سجل اليومية العامة، كما تراجع القيود التي أجريت في كل من السجلين السابقين بطريقة النداء.  
رابعا: ميزان المراجعة اليومي:

يتم القيد في سجل الأستاذ العام المساعد و الذي يشمل الحسابات التفصيلية لمجموعة الحسابات الأستاذ العام من واقع إشعارات الخصم، أو من واقع مجاميع كشوف المراجعة اليومي بالنسبة لبعض الحسابات، ثم ترحل الأرصدة المستخرجة منه إلى كشف أرصدة الأستاذ العام والأستاذ المساعد والذي يعد بمثابة ميزان مراجعة لأرصدة كل منها لغرض إجراء المطابقة اليومية بين أرصدة الحسابات الجزئية التي يظهرها هذا التسجيل

1 . انظر الموقع : [www.etudiantdz.com/vb/t2104.html](http://www.etudiantdz.com/vb/t2104.html) ، شوهذ يوم: 2013-04-04.

و أرصدة الحسابات المقابلة لها التي يظهرها الأستاذ العام بصورة مجمعة، وفضلا عن مطابقة الأرصدة التي يظهرها هذا الكشف مع الأرصدة التي تظهرها السجلات المساعدة المسوكة بمعرفة الأقسام المعنية كل فيما يخصه.

خامسا: نظام الضبط الداخلي:

تمسك بعض البنوك لسجلات للحسابات المساعدة من نسختين إحداهما بالأقسام المعنية والأخرى للحسابات الشخصية بقسم مراكز العملاء، أما النسخة الأخرى للحسابات غير الشخصية فتمسك بمعرفة قسم الحسابات العامة، واستثناء مما تقدم تمسك النسخة الثانية من الحسابات النظامية الخاصة بالالتزامات بواسطة قسم مراكز العملاء شأنها في ذلك شأن الحسابات الخارجية للعملاء حتى يسهل الوقوف على مركز أي عميل في أي وقت من الأوقات.

هذا ويتم ضبط النسخة الأولى من كشوف الحسابات التجارية و المحتفظ بها من طرف قسم الحسابات الخارجية مع النسخة الثانية التي يحتفظ بها قسم مراكز العملاء صباح كل يوم بطرق النداء كما يجري في منتصف و نهاية شهر تجميع أرصدة حسابات العملاء التجارية ومطابقتها مع رصيد الأستاذ العام، كما تتم المطابقة بين أرصدة كشف الأستاذ العام و الأستاذ العام المساعد مع الأرصدة بالسجلات المساعدة التي يمسكها كل قسم، يضاف إلى ذلك قيام المسؤول بمراجعة القيود التي أثبتت في اليومية العامة مع تلك المثبتة في الأستاذ العام بطرق النداء كل يوم.

كما تراجع مستندات القيد قبل إثباتها في الدفاتر المساعدة بالأقسام وكشف الحركة اليومية بواسطة (موظفين مسؤولين بالبنك عد قيدها في الدفاتر وتجميعها في شكل باكورات)، المراجعين بكل قسم كما يتم مراجعتها مرة كل صباح اليوم التالي بواسطة موظفين مسؤولين بالبنك بعد قيدها في الدفاتر و تجميعها في شكل باكورات وتمهيدا لحفظها بالغرفة المسلحة المعدة خصيصا لحفظ المستندات. هذا ويمكن التحقق من صحة أرصدة حسابات العملاء الجارية عن طريق إرسال كشوف الحسابات الجارية للعملاء ومتابعة وصول المصادقات الخاصة بأرصدة الحسابات الخارجية المدينة، وتتبع بعض البنوك التجارية أسلوب المراجعة الداخلية المفاجئة بغرض التحقق من سلامة الموجودات المالية ومطابقتها للأرصدة الظاهرة بسند الأستاذ العام. كما تتبع بعض البنوك التجارية أيضا أسلوب المراجعة الداخلية المفاجئة بغرض التأكد من تطبيقات العمل المعمول بها وكذلك التعليمات المبلغة إليها من إيرادات المركز الرئيس للبنك.

بعد تعرضنا إلى الجهاز المحاسبي في البنوك التجارية نشير إلى أن هيكل هذا الجهاز يختلف من بنك لآخر حسب الطبيعة المميزة لكل بنك وعملياته وخدماته التي يقدمها للعملاء.

### المطلب الثالث: مخطط الحسابات البنكي

عند دراستنا لموضوع المحاسبة البنكية كان لا بد من الإشارة إلى مخطط الحسابات المطبق في البنوك التجارية، من حيث التعريف أولاً ثم القائمة التي يشملها هذا المخطط:

أولاً: تعريف مخطط الحسابات البنكي:

حدد النظام 08/92 الصادر في 17 ديسمبر 1992 م مخطط الحسابات البنكي 'P.C.B' و القواعد العامة للمحاسبة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، فالبنوك تعتمد في جمع وترتيب العمليات وتلخيصها في القوائم المالية على مخطط الحسابات الذي اقره هذا النظام ليعبر عن الهيكل العام لجميع مهام البنك ويجعلها خاصة، حيث أتى بتسعة أصناف مفصلة خلافاً لما هو موجود في المخطط المحاسبي الوطني، من ناحية قائمة الحسابات و طبيعة التسجيلات و حركة الحسابات في الجانب الدائن والمدين.

ونلاحظ من خلال هذا النظام استعملت عبارة "مخطط الحسابات" بدلاً من "المخطط المحاسبي" وهذا راجع لكون المخطط يستعمل من أجل محاسبة خاصة بالعمليات، بمعنى العمليات هي التي تحدد الحسابات وليس العكس كما هو الشأن بالنسبة للمحاسبة العامة، وهذا ما يفسح المجال أمام العمليات الجديدة التي يفرضها التطور التكنولوجي بالظهور.<sup>1</sup>

ثانياً: قائمة مخطط الحسابات البنكي:

وتضم المجموعات التالية:<sup>2</sup>

1- المجموعة الأولى: عمليات الخزينة وما بين البنوك

10. الصندوق.

11. البنك المركزي و مركز الصكوك البريدية.

110. البنك المركزي.

119. مركز الصكوك البريدية.

12. الحسابات العادية.

120. الخزينة العمومية.

122. الحساب الجاري البنكي.

13. القروض الممنوحة والقروض المحصلة.

131. القروض الممنوحة.

1311. القروض الممنوحة ليوم واحد.

1 . الأستاذ العايب ياسين، محاضرات في الاقتصاد البنكي، مرجع سابق، ص 35 .

2 . الأستاذة زهراوي عفاف، محاضرات في المحاسبة الخاصة، جامعة قسنطينة، ص 14 .

1312. القروض الممنوحة لأجل.
132. القروض المحصلة.
1321. القروض المحصلة ليوم واحد.
1322. القروض المحصلة لأجل.
14. القيم المحصلة و الممنوحة عن الرهن.
141. القيم المحصلة.
1411. القيم المحصلة عن الرهن ليوم واحد.
1412. القيم المحصلة عن الرهن لأجل 142. القيم الممنوحة.
1421. القيم الممنوحة عن الرهن ليوم واحد.
1422. القيم الممنوحة عن الرهن لأجل.
17. عمليات داخلية ما بين الوحدات.
18. قروض مشكوك في تحصيلها.
19. مؤونات القروض المشكوك في تحصيلها.
- 2- المجموعة الثانية: عمليات مع العملاء.
201. قروض تجارية.
202. قروض الاستغلال.
203. قروض الخزينة.
204. قروض التجهيزات.
206. قروض أخرى.
22. حسابات العملاء المدينة.
221. ودائع تحت الطلب.
224. ودائع التوفير.
225. ودائع دائنة لأجل.
226. أذونات الصندوق.
26. قيم غير مقيدة و مبالغ أخرى مستحقة.
28. قروض مشكوك في تحصيلها.
29. مؤونات القروض المشكوك في تحصيلها.
- 2- المجموعة الثالثة: المستندات المالية وحسابات التسوية.
30. سندات محصلة وسندات ممنوحة.

32. قيم مغطاة وحسابات مستحقة بعد التحصيل.  
3211. شيكات للتحصيل.  
3213. أوراق تجارية للتحصيل.  
329. غرفة المقاصة.  
34. مدينون ودائنون آخرون.  
341. تسبيق على الضرائب.  
3412. رسوم مسترجعة.  
3413. مصاريف الرسوم المسترجعة.  
342. موردون.  
35. استعمالات مختلفة.  
352. المخزون.  
36. حسابات التسوية.  
361. مصاريف التسوية.  
362. الإيرادات المستلمة.  
363. الإيرادات المسجلة مسبقا.  
364. مصاريف الدفع.  
365. حسابات التسوية.  
366. حسابات الفروق.  
367. الخسارة أو الربح المحتمل عن الصفقات.  
368. مصاريف متنوعة.  
38. قروض مشكوك في تحصيلها.  
39. مؤونات القروض المشكوك في تحصيلها.  
4-المجموعة الرابعة: القيم المستثمرة.  
40. عمليات إقراض تابعة للاستثمارات.  
41. سندات المساهمة والفروع.  
411. سندات الفروع.  
412. سندات المساهمة.  
419. مؤونات انخفاض قيمة السندات.  
42. الاستثمارات.

420. مصاريف الدراسات و الأبحاث وحقوق الإيجار ومصاريف.
422. معدات مكتبية وتجهيزات معلوماتية.
46. مؤونات حول انخفاض قيمة الاستثمارات.
47. اهتلاك الاستثمارات.
48. قروض مشكوك في تحصيلها.
49. مؤونات القروض المشكوك في تحصيلها.
- 5-المجموعة الخامسة: الأموال الخاصة وأموال أخرى.
50. إعانات وأموال عمومية مخصصة.
51. مؤونات حول أخطار التبادل.
52. مؤونات التسوية.
54. أموال مخصصة لتغطية أخطار البنوك العامة.
56. رأس المال والاحتياطات.
561. رأسمال البنك.
56. احتياطي البنك.
58. إعادة الترحيل.
- 6-المجموعة السادسة: المصاريف.
60. مصاريف الاستغلال البنكية.
62. خدمات خارجية.
63. مصاريف العاملين.
64. ضرائب ورسوم.
65. مخصصات حول مختلف المخاطر المالية.
66. التأمينات.
67. مخصصات حول المؤونات.
68. مخصصات حول الاهتلاكات.
69. ضرائب حول الأرباح.
- 7-المجموعة السابعة: الإيرادات.
70. إيرادات الاستغلال البنكية.
7029. عمولات.
74. إيرادات أخرى للاستغلال.

75. استرجاع الأموال المخصصة للأخطار البنكية.  
77. استرجاع المؤونات.  
79. إيرادات أخرى استثنائية.  
8- المجموعة الثامنة: حسابات التناجج.  
880. الإيراد البنكي الصافي.  
830. نتيجة الاستغلال الإجمالية.  
840. نتيجة خارج الاستغلال.  
880. نتيجة الدورة الصافية.  
889. ضرائب على الأرباح.  
9- المجموعة التاسعة: حسابات خارج الميزانية.  
90. التزامات مالية.  
91. التزامات مضمونة.  
92. التزامات حول السندات.  
96. التزامات مشكوك فيها.

### المبحث الثالث: آلية المحاسبة البنكية و خصائصه :

تظهر آلية المحاسبة البنكية من خلال إعداد النماذج وتحليل العمليات المتعلقة بها وكذا الدفاتر المحاسبية، وهذا ما سنراه فيما يلي لنستنتج بعدها الفروق بينها وبين المحاسبة العامة.

### المطلب الأول: إعداد نماذج المحاسبة البنكية و تحليل عملياتها

إن الهدف الأساسي من وجود أي نظام محاسبي في أي منشأة اقتصادية أو مالية هو إيجاد وسيلة لتنفيذ وجمع وتلخيص وعرض البيانات المحاسبية الناجمة عن العمليات الاقتصادية والغاية هي استخلاص نتيجة هذه العمليات وأثرها على موجودات و مطالب تلك المنشأة.

أولاً: إعداد النماذج و الكشوف المحاسبية:

من أجل تطبيق النظام المحاسبي البنكي يجب أن تتوفر الشروط التالية:<sup>1</sup>

1. مجموعة من النماذج، الاستثمارات، القوائم والمستندات التي تشكل أساس إجراء القيود المحاسبية الخاصة بالعمليات المصرفية.

1 . قدرية كمال ، محاسبة المنشأة المالية، سوريا: المطبعة التعاونية، 1975-1976 ، ص 34 .

2. دفاتر يومية مساعدة تأخذ شكل بطاقات وبيانات مطبوعة على أوراق وتسجل فيها حركة العمليات الخاصة بكل قسم من أقسام البنك.
3. كشوف و بيانات شهرية وقوائم مالية تعبر عن إيرادات الاستثمار ونفقاته والوضع المالي الدوري للبنك.
4. بطاقات وسجلات تتضمن اليومية العامة وبطاقات الأستاذ المساعد والأستاذ العام وسجلات تحليلية وبيانية.

ومع تطبيق الأنظمة المحاسبية الآلية و الالكترونية أمكن الاستغناء عن الوثائق المستندية التي يعتمد عليها النظام المحاسبي للبنوك وهي:

- أ. مستند الصرف بالنسبة للنفقات.
  - ب. مستند الدفع بالنسبة للمدفوعات النقدية.
  - ج. مستند القبض بالنسبة للقبض.
  - د. الشيكات بالنسبة للمبالغ المسحوبة من الحسابات.
  - هـ. مستند قيد للعمليات غير النقدية.
  - و. الوثائق الأخرى التي تحددها الأنظمة وتعليمات الإدارة العامة للمصرف.
- ويقوم بإجراء مستند لكل من القيود المدينة والقيود الدائنة، ويجب أن تكون هذه المستندات مؤشرا عليها من قبل الأشخاص المسؤولين وهذا بعد أن تزودهم بما يفيد صحة العمليات وانطباقها على القوانين وأنظمة البنك.<sup>1</sup>

ثانيا: تحليل العمليات البنكية:

من أجل تحليل عمليات البنك للحسابات المكونة لها يجري أولا تبويبها بالشكل الذي يسهل استخلاص حسابات النتائج واستخراج البيانات السابقة ومعرفة مدى مساهمة كل قسم من الأقسام في تحقيق النتيجة العامة للبنك

وقد صنف النظام المحاسبي البنكي للعمليات البنكية حسب التقسيم العشري إلى فئات رئيسية للموجودات والمطالب والنفقات العامة وإيرادات الاستثمار والحسابات النظامية، وقسمت حسابات الميزانية إلى ثلاثة أنواع:

✓ الحسابات الرئيسية.

✓ الحسابات الفرعية.

✓ الحسابات المساعدة.

كما يتم الأخذ بعين الاعتبار التبويب النوعي، أي حسب أنواع العمليات البنكية وكذلك التبويب الوظيفي، أي حسب القطاعات الاقتصادية التي تستفيد من الائتمان البنكي، وتحليل العمليات البنكية العائدة

1 . قدرية كمال ، محاسبة المنشأة المالية، مرجع سابق، ص: 34 ص36

## الفصل الثاني: عموميات حول المحاسبة العامة

للفعاليات الاقتصادية، وفي هذا النظام كل عملية بنكية تسجل محاسبيا ب قيد مؤلف من ثلاث قيود محاسبية فرعية أو أكثر، وهذا حسب التطبيقات الواردة، ومن أجل الحصول على المعلومات التحليلية المطلوبة اعتبارا من أرصدة الدفاتر من السجلات المحاسبية.

### المطلب الثاني: الدفاتر المحاسبية للبنك التجاري

من أجل تسجيل قيود العمليات البنكية في الدفاتر المحاسبية فإن معظم البنوك التجارية تعتمد إحدى الطريقتين:

✓ الطريقة الفرنسية أو المركزية.

✓ الطريقة الانكليزية.

وتسجل العمليات تتبعا لها بين الطريقتين على النحو التالي

أولا: تسجيل تاريخي:

في دفاتر يوميات تحليلية يخصص كل منها التسجيل في فرع من فروع النشاط في البنك، ولهذا فعدد اليوميات أمر يحدد بحجم البنك وطريقة العمل فيه، وهناك عدة يوميات منها: اليوميات الفرعية، اليومية المساعدة، اليوميات المتخصصة وسندات وإشعار القيد.

ثانيا: تسجيل تحليلي:

في دفاتر الأستاذ التحليلية، دفاتر الأستاذ الفرعية أو دفاتر الأستاذ المساعدة، بحيث يضم كل منها مجموعة من الحسابات ذات الصيغة الواحدة.

ثالثا: تسجيل تلخيصي:

ويكون هذا في دفتر الأستاذ العام أو يضم العمليات التي تمثل المؤسسة البنكية على شكل حسابات إجمالية وهي غالبا الحسابات التي تظهر في الميزانية.

و تختلف الطريقة الفرنسية عن الطريقة الانكليزية في أنها تستخدم إلى جانب الدفاتر المذكورة (اليوميات التحليلية، دفاتر الأستاذ العامة) دفتر آخر يسمى اليومية العامة الذي تسجل في مجاميع اليوميات التحليلية (المساعدة) بقيود إجمالية قبل ترحيلها إلى دفتر الأستاذ العام، بالإضافة إلى القيود الخاصة بالعمليات التي ليس لها يومية خاصة بها.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: الفروق بين محاسبة البنوك و المحاسبة العامة :

يمكن القول بان الأساليب الرئيسية للخصائص الفريدة التي تتميز بها المحاسبة المصرفية تعود إلى السمات التالية والتي تميز النشاط المصرفي:<sup>2</sup>

1 . قدرية كمال ، محاسبة المنشأة المالية، مرجع سابق، ص: 36-37 .

2 . قدرية كمال ، محاسبة المنشأة المالية، مرجع سابق، ص: 72 .

✓ غياب عملية الجرد المادية.

✓ وجود قوانين ولوائح.

✓ عوامل المنافسة.

✓ أهمية عامل الوقت.

أولاً: غياب عملية الجرد المادية:

إن السلعة أو المنتج التي تتاجر فيها المصارف وتقوم ببيعها هي النقود وافرقت بين هذه السلعة والسلع التي تباع من قبل الشركات غير المصرفية هي إن العقود لا يمكن تخزينها بانتظار عملية البيع في المستقبل ، وعلى الرغم من أن ذلك يؤدي إلى عدم وجود بعض المشاكل المتعلقة بإدارة المخزون إلا أنه في نفس الوقت يخلق نوع آخر من المشاكل التي تتعلق بإدارة الأصول والخصوم، ففي البيئة الصناعية يمكن تخزين البضاعة وتعديل الإنتاج لأغراض البيع، وفي البيئة المصرفية يستلزم الأمر إدارة الأصول، ومن ثم ينبغي استثمار الأموال للحصول على عائد يزيد عن التكاليف، وفي نفس الوقت لا بد من المحافظة على مستوى معين من السيولة تكفي لتغطية مسحوبات العملاء ويمكن التوصل إلى ذلك من خلال تعديل سعر البيع وتوفير الخدمة والتي تتأثر بتكلفة وخطر الحصول على الأموال وعامل الخطر هذا لا يعد ذا أهمية رئيسية في البيئة الإنتاجية. وهكذا فإن النظام المحاسبي في المصارف لا بد أن يقوم بتوفير البيانات اللازمة لمساعدة الإدارة في تخطيط المستوى والخليط الأمثل من الأصول والخصوم، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تحديد درجة التفصيل المطلوبة للبيانات المتضمنة عند تسجيل العمليات المحاسبية فمجموعات العمليات يمكن تلخيصها على أساس فئات العملاء أو أنواع الخدمات المقدمة أو الموقع الجغرافي أو على أساس أي تفصيل آخر ترغب فيه وتحدده الإدارة. وتنشأ المشكلة أصلاً بسبب صعوبة التمييز أو الفصل بين طبيعة الخدمات من مصرف لآخر وحتى داخل نفس المصرف الواحد وبالتالي فإن ذلك يؤدي إلى صعوبة الفصل أو تحديد التكاليف المتعلقة بنوع الخدمة المقدمة. إن عدم القدرة على تحديد التكاليف على وجه الخصوص يجعل من عملية صنع القرارات السعرية وقياس الأداء وتحليل الربحية فيما يتعلق بنوع الخدمة أمورا غير ممكنة، وأخيراً فإن طبيعة الخدمة غير الملموسة التي تقدمها المصارف تؤدي إلى اختلاف بين فيما يتعلق (بنوع الخدمة) بالتكاليف والهيكل التنظيمي عما هو موجود في الأنواع الأخرى من الشركات.

هذا وعلى الرغم من أن تنوع التكاليف في المصارف لا يمثل مشكلة عند تسجيل هذه التكاليف إلا أنه يعطى بدائرة من الاهتمام عند تخصيص أو توزيع هذه التكاليف على مجموعات الخدمات غير الملموسة، وفيما يتعلق بالأساليب والإجراءات المحاسبية المستخدمة لأغراض هذا التوزيع أو هذا التخصيص، فإنها تتميز عادة بأنها شخصية وتختلف اختلافاً كبيراً بينا وكبيراً من مصرف إلى آخر ونظراً لتنوع الخدمات المصرفية فإن المصارف بحاجة إلى هيكل تنظيمي واسع أو عريض، ويصبح إلزاماً على المحاسبة المصرفية التكيف مع تلك السمة الفريدة أو هذا المطلب من خلال التوسع في عملية ترميز وتشفير الحسابات أو استخدام دليل للحسابات عند تسجيل

## الفصل الثاني: عموميات حول المحاسبة العامة

العمليات والتأكيد على الأهمية الخاصة للرقابة الداخلية.

ثانيا: وجود قوانين و لوائح:

النظام المحاسبي الذي يستخدمه المصرف يأخذ على عاتقه مهمة تسجيل العمليات بهدف إعداد التقارير الضرورية والمطلوبة من الدفاتر والسجلات، ويتم إعداد بعض هذه التقارير في شكل مختصر والبعض الآخر في شكل تفصيلي، وعلى النظام المحاسبي المستخدم في المصرف أن يتولى القيام بتسجيل العمليات بشكل تفصيلي حتى يسمح للجهة التي تقوم بالإشراف على المصارف أن تتأكد من أن المصرف قد طبق أو التزم باللوائح الخاصة الصادرة بشأن تحديد العلاقة بين العملاء والمصرف في العمليات التي تنشأ بينهما، وان المصرف قد قام بالإفصاح عن كل ما يتعلق بهذه العمليات. وعادة ما يحدد قانون المصارف في أي بلد - وعلى سبيل المثال - الحد الأقصى لنسبة الإقراض المسموح بمنحها سواء للإفراد أو الهيئات المختلفة وبمعنى آخر فإن مسؤولية المصرف بخصوص منح القروض هي مسؤولية محدودة.

ثالثا: عوامل المنافسة:

على الرغم من أن المصارف تعد من بين المنشآت التي تخضع للقوانين واللوائح بشكل صارم أو تدار بطريقة مقننة، إلا أن مجال المنافسة بينهما قائم وموجود على نطاق واسع، وهذه النتيجة تعزى إلى حد ما إلى الموقع الجغرافي المتميز والذي لا يمكن أن يتوفر لكل المصارف بالإضافة إلى التجانس في طبيعة الخدمة التي يقدمها كل مصرف، والنظام المحاسبي المعمول به في المصرف لا بد أن يوفر البيانات الكافية لكي يمكن إدارة المصرف من التغلب على العديد من مشاكل التكاليف و تحديد أسعار الخدمات مثل هذا النظام يمكن الإدارة من التعامل مع المواقف التنافسية بشكل جيد عندما تنشأ وتسعير الخدمات بشكل يبقي التنافس في مجال تلك الخدمات والتي يتولد منها ربح معقول.

رابعا : تجانس الخدمة و عامل الزمن:

تستهلك أو تتحقق الخدمة المصرفية بمجرد مرور أو انقضاء الزمن فمن غير الممكن استرجاع الخدمة المصرفية أو تخزينها لأغراض الاستهلاك المستقبلي ولأغراض التسجيل الصحيح فإن التدقيق البيانات يعد أمرا ضروريا وأساسيا قبل إتمام تسجيل العملية، وحيث أن الوجود المادي للعناصر قائم وموجود، فإننا نستطيع أن نعد العناصر التي تم تجاهلها، ومن ذلك نستطيع تقدير العدد المباع، ونظرا لان المنتج في هذه الحالة يتمثل في خدمة متجانسة وغير ملموسة، فإن ما سبق يعد أمرا غير ممكن من أجل ذلك لا بد من المراقبة الدقيقة للوثائق والمستندات وتحديد مسارها الصحيح بكل دقة.

وهكذا على النحو المشار إليه، فإن العمليات تخضع للتخطيط والمراقبة .

الخلاصة:

لا تختلف المحاسبة البنكية من حيث المبدأ عن غيرها من المحاسبات كالمحاسبة العامة مثلا وكذلك من حيث اعتمادها على تطبيق المبادئ العامة للنظرية المحاسبية، غير أن طبيعة العمليات البنكية وتنوعها وتعددتها يعطي للمحاسبة البنكية خصائص متميزة نظرا لتمييز تقنيات العمل البنكي، وتحتل المحاسبة البنكية مكانتها في البنوك

وهكذا نكون قد تعرضنا ولو بشكل جزئي إلى كل من عموميات المحاسبة البنكية، الجهاز المحاسبي البنكي، والفروق بين المحاسبة العامة والمحاسبة البنكية.

## الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية لعمليات البنك

### التجاري

✓ المبحث الأول: الأقسام المتعلقة بالعمليات البنكية

(الإيداع والسحب )

✓ المبحث الثاني: أقسام متعلقة بمنح الكفالات

( داخلية أو خارجية )

✓ المبحث الثالث: أقسام متعلقة بخدمات البنك

( مالية، نقدية، إقراض )

✓ المبحث الرابع: أقسام متعلقة بتسوية ومتابعة العمليات

تمهيد:

تتعدد وتنوع العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك التجارية من خلال الأقسام المختلفة داخل هذه البنوك حيث يكون لكل قسم مستنداته ودفاته وسجلاته المحاسبية وتقاريره، ويقوم موظف القسم المعين بتسجيل العمليات المحاسبية الخاصة بالقسم، ولقد تطرقنا سابقا إلى الأقسام الإدارية والفنية لبنك متوسط الحجم، وفي هذا الجزء سنحاول التعريف بالأقسام من الناحية النظرية ثم نحلل أهم العمليات التي تقوم بها كل الأقسام محاسبيا وذلك قبل الدراسة الميدانية. وللإلمام بجوانب هذا الفصل سنتطرق فيه إلى ما يلي:

- ✓ الأقسام المتعلقة بالعمليات البنكية.
- ✓ الأقسام المتعلقة بمنح الكفالات.
- ✓ الأقسام المتعلقة بخدمات البنك.
- ✓ الأقسام المتعلقة بمتابعة وتسوية العمليات.

المبحث الأول: الأقسام المتعلقة بالعمليات البنكية ( الإيداع والسحب ):

كما هو معلوم، العمليات البنكية تتمثل في كل من عمليات الإيداع والسحب، أي ودائع الأفراد لدى البنك التجاري، وعمليات السحب من هاته الودائع، ونبين فيما يلي المعالجة المحاسبية لهاتين العمليتين.

المطلب الأول: قسم الخزينة:

ويعد من أبرز أقسام البنك التجاري لكون الجزء الكبير من نشاطاته تمر من خلال هذا القسم الذي ينقسم كما سنراه إلى كل من الخزينة العامة والفرعية:

أولاً: قسم الخزينة العامة ( الرئيسية ):

يتم الاحتفاظ بأموال البنك النقدية منها ومنها يتم تسليم النقدية لصيارفة العهد في الخزائن الفرعية للبنك في أول كل يوم واستلام ما لديهم من نقدية في نهاية العمل اليومي، وكذلك تسليم فروع البنك ما تحتاجه من نقدية خلال فترة معينة واستلام الفائض منها لديهم.

1 التسجيل المحاسبي للخزينة العامة:

يتم إثبات القيمة بكشف حركة الخزينة في نفس اليوم، ويتم تسجيل هذه العملية في صورة قيد محاسبي كالتالي:

× × × من ح / الخزينة

× × × إلى ح / جاري البنك المركزي

مقدار النقدية المسحوبة من البنك المركزي والمودعة بخزينة البنك، أما بخصوص النقدية الفائضة عن حاجة البنك فتورد للبنك المركزي، وتثبت من واقع إيصال الاستلام بشف حركة الخزينة في نفس يوم التوريد، وترجم هذه العملية في صورة قيد محاسبي كآتي:

× × × من ح / جاري البنك المركزي

× × × إلى ح / الخزينة

وعلى ضوء ما سبق فإن قسم الخزينة العامة يحتفظ بسجل داخلي يطلق عليه سجل حركة الخزينة العامة، يثبت به حركة الوارد والصادر والرصيد من النقدية، ويتم التحقق يوميا وفجائيا من الرصيد عن طريق الجرد الفعلي للنقدية الموجودة بالخزينة.<sup>1</sup>

ثانياً: قسم الخزائن الفرعية:

وهي قسم الخزائن المرتبطة بأقسام البنك المختلفة كالخزينة الخاصة بقسم الودائع وحسابات التوفير، أو الخزينة العامة بقسم الحسابات الجارية، وتتولى كل خزينة عملية استلام النقد من العملاء و صرف ما يستحق لهم من نقود بعد إكمال إجراءاتها المستندية، وفي البنوك الكبيرة يتم تقسيم الخزائن الفرعية على خزينة الوارد

1 . محمد السيد سرايا، النظام المحاسبي في المنشآت المالية ، مرجع سابق، ص: 73 .

وأخرى للصادر وخاصة في الأقسام التي تتعامل بكثرة مع الجمهور أو العملاء كقسم الحسابات الجارية أو حسابات التوفير.<sup>1</sup>

### 1- صرافو الوارد ( الإيداع ):

تتم عملية الإيداع في الخزينة بموجب إذن توريد نقدي تحرر من أصل وصورة، ويقوم العميل بتحريره، وبعد عملية المراجعة يتسلم العميل الأصل من صراف الوارد بعد التوقيع عليه بما يفيد استلام النقدية، وتتم عملية أثبت صورة إذن التوريد في ملحق يومية النقدية الواردة في الجانب المدين من خزانة الخزينة، وفي الجانب الدائن في كافة الحسابات الجارية أو غيرها من الحسابات، ويقوم صراف الوارد بتسجيل كل نقدية واردة في دفتر إحصائي أو بياني يطلق عليه دفتر كشف النقدية الواردة، وفي نهاية كل يوم يقوم الصراف بتجميع هذا الكشف والناتج يمثل مجموع النقدية الموجودة في الخزينة الواردة. كما أنه في نهاية اليوم وبعد انتهاء العمل يقوم صراف الوارد بتسليم إجمالي هذا الكشف إلى رئيس الخزينة بموجب استمارة تمويل للصيارفة، وتستخدم هذه الاستمارة كأساس للقيد بالتسجيلات المحاسبية في شكل قيد محاسبي كما يلي:

$$\times \times \times \text{ من ح/ الخزينة}$$

$$\times \times \times \text{ إلى المذكورين (العمليات المختلفة التي تؤثر بعمليات الإيداع)}$$

### 2 صرافو الصادر ( السحب ):

في بداية كل يوم عمل يقوم صراف الصادر باستلام النقدية اللازمة لعمليات السحب من رئيس الخزينة بموجب استمارة تحويل من أصل وصورة، وبعد عملية الصرف يقوم الصراف بإثبات المستند في كشف الحركة النقدية الصادرة، كما تجدر الإشارة بأن مستندات عملية السحب تتم عن طريق الشيكات أو إيصالات أو أذونات الصرف التي ترد إلى صرافي المصارف من الأقسام المختلفة ويسبقها مراجعة كافة المستندات الدالة على الصرف. وفي نهاية كل يوم عمل يقوم صراف الصادر أو السحب باستخراج الرصيد المتبقي لديه وتوريده في نهاية اليوم بموجب استمارة تحويل للصيارفة لرئيس الخزينة وذلك بواسطة كشف إجمالي المبالغ المصروفة، ويتم القيد في السجلات المحاسبية بموجب القيد التالي:

$$\times \times \times \text{ من المذكورين (العمليات المختلفة التي تؤثر بعمليات الإيداع)}$$

$$\times \times \times \text{ إلى ح/ الخزينة}$$

ويمكن التعبير عن رصيد الخزينة في نهاية العمل اليومي بالمعادلة التالية:

رصيد الخزينة في نهاية اليوم + مجموع (إجمالي) النقدية الواردة - إجمالي النقدية الصادرة

1 . انظر الموقع: <http://sqarra.wordpress.com/cashar> ، شوهدت يوم (14-04-2013) .

❖ معالجة الزيادة والعجز في الخزينة:

في بعض الحالات وعند مطابقة الرصيد الدفترى للخزينة قد يوجد عجز أو زيادة بالخزينة العامة أو لدى الصرافين، وهنا يتم إبلاغ رئيس الخزينة العامة في الحال، حيث يقوم بالتأكد من صحة ذلك عن طريق مراجعة كشف الحركة اليومي على المستندات، ثم يقوم بإثبات الزيادة أو العجز في سجل الخزينة، ويقوم هو والصراف بإثبات الزيادة أو العجز في دفتر اليومية العام كالاتي:

1 في حالة الزيادة:

أ. عند اكتشاف الزيادة في الرصيد يتم إجراء القيد التالي:

× × × من ح/ الخزينة

× × × إلى ح/ الزيادة النقدية بالخزينة (تحت الطلب)

ب. وفي نهاية العام، يتم ترحيل رصيد حساب الزيادة النقدية بالخزينة (تحت الطلب) إلى ح/ أ. خ بموجب

القيد التالي:

× × × من ح/ الزيادة النقدية بالخزينة (تحت التسوية)

× × × إلى ح/ الأرباح و الخسائر

ج. إذا حدث أن هناك من يدعي أن الزيادة تخصه، وأثبت ذلك بالطرق المشروعة يقوم البنك بصرف الزيادة له، بعد اخذ تعهد منه إرجاع المبلغ إذا ثبت بعد ذلك عدم أحقيته للمبلغ، ويتم الصرف بالقيد الآتي:

× × × من ح/ الزيادة النقدية بالخزينة (تحت التسوية)

× × × إلى ح/ الصندوق

2 في حالة العجز:

عند اكتشاف الزيادة في الرصيد يتم إجراء القيد التالي:

× × × من ح/ العجز النقدي بالخزينة (تحت التسوية)

× × × إلى ح/ الخزينة

وهنا قد تظهر حالتين يتوقف عليها التكيف المحاسبي لمقدار العجز عن طبيعة ونوع العجز، وقد جرى

العرف المصرفي على إتباع ما يلي بشأن العجز بالخزينة:

أ. في حالة تحميل الصراف بمقدار العجز:

في هذه الحالة تجرى القيود التالية:

- إثبات تحميل الصراف بالعجز:

× × × من ح/ الصراف

× × × إلى ح/ العجز النقدي بالخبزينة (تحت التسوية)

- إثبات سداد الصراف لقيمة العجز:

× × × من ح/ الخبزينة

× × × إلى ح/ الصراف

ب. في حالة عدم مسؤولية الصراف عن العجز:

يجري تحميله على حساب الأرباح والخسائر بمقدار العجز النقدي بالخبزينة إذا كان هذا العجز راجعا لظروف لا يستطيع الصراف التحكم فيها، ويكون القيد المحاسبي كما يلي:

× × × من ح/ الأرباح و الخسائر

× × × إلى ح/ العجز النقدي بالخبزينة (تحت التسوية)

ومن هنا نتأكد بان قسم الخبزينة هو الأساس في عمليات البنك التجاري من خلال انقسامه إلى

قسمين وتعدد تسجيلاته المحاسبية ودقتها.

#### المطلب الثاني: قسم الحسابات الجارية

لا يقل هذا القسم أهمية عن قسم الخبزينة الذي سبق وان تطرقنا إليه وهذا لكثرة المتعاملين فيه وأيضا لاحتكاكه بالجمهور والعملاء مقارنة بالأقسام الأخرى، لذا سنبرز أولا تعريف الحساب الجاري ثم وظائف قسم الحسابات الجارية قبل التسجيل المحاسبي لعملياته:

أولا: تعريف الحساب الجاري:

هو القائمة التي تقيّد بها المعاملات المتبادلة بين العميل والبنك. بمقتضاها يقوم العميل بإيداع أمواله أو أوراها المالية في حساب خاص به ويحق له سحبها متى طلبها وإيداعها في أي وقت يشاء حيث يكون احدها دائنا والآخر مدينا.<sup>1</sup>

ثانيا: وظائف قسم الحسابات الجارية:

يتولى قسم الحسابات الجارية القيام بالوظائف التالية:

فتح الحسابات الجارية للعملاء المدينة والدائنة؛

أ. قبول الإيداعات النقدية والإيداعات بشيكات ( غير النقدية )؛

ب. إعداد وطباعة دفاتر الشيكات للعملاء؛

1. محمد عباس بدوي، الأنظمة المحاسبية المتخصصة، ص: 137 .

- ج. حفظ بطاقة التوقيع الخاصة بالعملاء سواء بصورة آلية أو غير آلية؛  
 د. تلبية طلبات العملاء ( تنفيذ أوامر العملاء ) السحب، التحويل وخلافه؛  
 هـ. إعداد كشوف الحسابات الجارية المدينة والدائنة بصورة دورية؛  
 و. احتساب العمولات على الحسابات الجارية المدينة والدائنة.

ثالثاً: المعالجة المحاسبية لعمليات قسم الحسابات الجارية:

✓ عملية الإيداع النقدي:

يتم تسجيل باليومية العامة القيد المحاسبي لعملية الإيداع النقدي كما يلي:

× × × من ح / الخزينة

× × × إلى ح / الحسابات الجارية الدائنة والمدينة

✓ عملية الإيداع بشيكات:

عند إيداع شيكات بالحسابات الجارية تواجه عدة احتمالات منها:

أ. إيداع الشيكات المسحوبة على عملاء نفس الفرع ( مسحوبة على حسابات جارية لدى الفرع ):

× × × من ح / الحسابات الجارية ( المسحوب عليها الشيك )

× × × إلى ح / الحسابات الجارية ( المودع بها )

ب. الإيداع بشيكات مسحوبة على عملاء لهم حسابات جارية لدى فروع أخرى:

× × × من ح / الفرع رقم ( المسحوب عليه الشيكات المودعة )

× × × إلى ح / الحسابات الجارية الدائنة والمدينة

ج. الإيداع بشيكات مسحوبة على أشخاص لهم حسابات جارية لدى بنوك أخرى:

× × × من ح / شيكات برسم التحصيل

إلى المذكورين

× × × ح / الحسابات الجارية الدائنة والمدينة

× × × ح / العمولة ( إن احتسب البنك عمولة )

وعند تحصيل قيمة الشيكات يسجل البنك:<sup>1</sup>

× × × من ح / البنك س

× × × إلى ح / شيكات برسم التحصيل

عملية السحب من الحسابات الجارية:

1. محمد السيد سرايا، النظام المحاسبي في المنشآت المالية، مرجع سابق، ص: 211 .

× × × من ح/ الحسابات الجارية الدائنة أو المدينة  
× × × إلى ح/ الخزينة

ومنه يختص هذا القسم بفتح الحسابات الجارية للعملاء سواء كانوا أفراداً منفردين أو مجتمعين ( أشخاص طبيعون ) أو مؤسسات وشركات أشخاص اعتباريين، وذلك بقبول إيداعاتهم مهما كانت أشكالها نقداً أو بشيكات.

### المطلب الثالث: قسم الودائع والتوفير

ويحتوي هذا القسم على مختلف الودائع التي هي عبارة عن الأموال النقدية التي يتم إيداعها في البنك والتي تنقسم حسب مدة بقائها إلى: ودائع تحت الطلب، وودائع لأجل وودائع بإخطار، وودائع التوفير. وقد قسمنا هذا القسم إلى كل من العمليات المتعلقة بالودائع وبصندوق التوفير وهذا على النحو التالي:

أولاً: التسجيل المحاسبي لعمليات قسم الودائع:

تنقسم إلى عدة حالات تتمثل فيما يلي:

1- في حالة الإيداع النقدي يتم تسجيل القيد التالي:

× × × من ح/ الخزينة

× × × إلى ح/ الودائع لأجل

× × × أو إلى ح/ الودائع بإشعار

× × × أو إلى ح/ وودائع التوفير

2- في حالة الإيداع بصكوك داخلية ( تحويلات من الحساب ):

× × × من ح/ الحسابات الجارية الدائنة

× × × إلى ح/ الودائع لأجل

× × × أو إلى ح/ الودائع بإشعار

× × × أو إلى ح/ وودائع التوفير

3- السحب من الودائع نقداً:

× × × من ح/ الودائع لأجل أو بإشعار أو التوفير

× × × إلى ح/ الخزينة

حالة السحب ( التحويل من الودائع للحسابات الجارية ):

× × × من ح/ الودائع لأجل أو بإشعار أو التوفير

× × × إلى ح/ الحسابات الجارية

- 4- عند احتساب الفوائد على الودائع في نهاية الفترة المتفق عليها:  
 × × × من ح/ فوائد مدينة على الودائع لأجل أو بإشعار أو التوفير  
 × × × إلى ح/ فوائد مستحقة غير مدفوعة على الودائع لأجل أو بإشعار أو التوفير
- 5- عند إقفالها في نهاية الفترة:  
 × × × من ح/ الأرباح و الخسائر  
 × × × من ح/ الفوائد المدينة على الودائع لأجل أو بإشعار أو التوفير  
 علما أنه في نهاية كل فترة يتم إقفال ح/ فوائد مستحقة غير مدفوعة حسب الاتفاق مع العميل  
 فتضاف إلى الوديعة نفسها أو تحول لحساب جاري للعميل أو تدفع نقدا.  
 × × × إلى ح/ فوائد مستحقة غير مدفوعة على الودائع لأجل أو بإشعار أو التوفير  
 × × × إلى ح/ الودائع لأجل أو بإشعار أو التوفير  
 × × × إلى ح/ الحسابات الجارية الدائنة  
 × × × إلى ح/ الخزينة  
 ثانيا: التسجيل المحاسبي لعمليات قسم صندوق التوفير:  
 وتنقسم إلى:  
 1- عمليات الإيداع:  
 × × × من ح/ الخزينة  
 × × × إلى ح/ مودعي (عملاء) ودائع صندوق التوفير  
 2- عمليات السحب:  
 × × × من ح/ مودعي (عملاء) ودائع صندوق التوفير  
 × × × إلى ح/ الخزينة  
 3- عمليات الفوائد:  
 ويتم الإثبات الدفترية للفوائد كما يلي:  
 أ. في نهاية كل شهر يتم حساب الفوائد المدينة لصندوق التوفير وترحيلها لحساب وسيط باسم  
 ح/ الفوائد المدينة لصندوق التوفير كما يلي:  
 × × × من ح/ الفوائد المدينة لصندوق التوفير  
 × × × إلى ح/ احتياطي فوائد مستحقة لصندوق التوفير  
 ب. في نهاية السنة المالية يرحل ح/ احتياطي فوائد مستحقة لصندوق التوفير في ح/ مودعي (عملاء)

- ج. ودائع صندوق التوفير وذلك بالقيود التالي:  
 $\times \times \times$  من ح/ احتياطي فوائد مستحقة لصندوق التوفير  
 $\times \times \times$  إلى ح/ مودعي (عملاء) ودائع صندوق التوفير
- د. في نهاية الفترة المحاسبية يتم إقفال حساب الفوائد المدينة لصندوق التوفير في الجانب المدين من ح/ الأرباح و الخسائر كما يلي:  
 $\times \times \times$  من ح/ الأرباح و الخسائر  
 $\times \times \times$  إلى ح/ الفوائد المدينة لصندوق التوفير
- هـ. عند صرف الفوائد المستحقة لمودعي صندوق التوفير تجعل حساباتهم مدينة وحساب الخزينة دائنًا، ويتم ذلك بالقيود التالي:

$\times \times \times$  من ح/ مودعي (عملاء) ودائع صندوق التوفير  
 $\times \times \times$  إلى ح/ الخزينة

وهكذا تعتبر كل من الودائع و صندوق التوفير من المصادر الهامة لتمويل العمليات المصرفية نظرا للاستقرار الذي يساعد المصرف على إعداد خطته المتعلقة بالاقتراض والتسليف. انطلاقا من دراستنا للأقسام المتعلقة بالعمليات البنكية نستنتج أنها من أهم المصادر في عمليات تمويل المصرفي لتمييزها بالاستقرار، التنوع في التمويل وكذلك لكسبها ثقة المتعاملين.

#### المبحث الثاني: أقسام متعلقة بمنح الكفالات (داخلية أو خارجية):

الكفالة هي التزام للغير من قبل البنك التجاري، يضمن فيها لزبونه وفي حالة تعذر الدفع على زبونه يحل البنك التجاري محله.

#### المطلب الأول: قسم الكمبيالات

الأوراق التجارية تعبر عن صكوك معينة تؤدي وظيفة النقود في الوفاء بالالتزامات كأداة ائتمان، ونظرا لان الكمبيالة هي أهم الأوراق التجارية التي يتم التعامل بها في المعاملات المالية، فقد خصصنا هذا المبحث للمعالجة المحاسبية التي يقوم بها البنك التجاري فيما يتعلق بالكمبيالات. وتتعدد العمليات التي يقوم بها البنك والخاصة بالكمبيالات من أهمها العمليات التالية:<sup>1</sup>

✓ تحصيل الكمبيالات لحساب العملاء.

✓ خصم الكمبيالات.

✓ التسليف بضمان الكمبيالات.

1 محمد السيد سرايا، النظام المحاسبي في المنشآت المالية، مرجع سابق، ص: 115، 123.

### الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية لعمليات البنك التجاري

أولاً: تحصيل الكمبيالات لحساب العملاء:

يقوم قسم الحسابات العامة بتسجيل كل ما يتعلق بعمليات تحصيل الكمبيالات في دفتر اليومية العامة على النحو الآتي:

1 عند استلام الكمبيالات للتحصيل:

يجرى القيد النظامي التالي:

× × ×	من ح/ كمبيالات برسم التحصيل	× × ×
× × ×	إلى ح/ مودعي كمبيالات برسم التحصيل	× × ×

يمكن تسمية الحساب الدائن ح/ أصحاب الكمبيالات برسم التحصيل، وهو حساب نظامي وسيط كما هو الحال لحساب كمبيالات برسم التحصيل.

2 تحميل حسابات العملاء بالعمولة ورسم الدمغة:

× × ×	من ح/ الحسابات الجارية للعملاء ( بالخصم )	× × ×
× × ×	إلى ح/ عمولة تحصيل كمبيالات	× × ×
× × ×	إلى ح/ رسوم وطوابع	× × ×

يظهر القيد السابق رسوم الدمغة والطوابع في حالة قيام العميل باستيفاء هذه الرسوم، ويتم تحويل عمولة تحصيل كمبيالات كإيراد في حساب الأرباح والخسائر بالقيد التالي:

× × ×	من ح/ عمولة تحصيل كمبيالات	× × ×
× × ×	إلى ح/ الأرباح والخسائر ( بالإضافة )	× × ×

3 - إذا تم إرسال الكمبيالات إلى الفروع أو المراسلين:

يجرى القيد الإجمالي التالي:

× × ×	من ح/ الفروع ( كمبيالات مرسلة للتحصيل )	× × ×
× × ×	من ح/ المراسلين ( كمبيالات مرسلة للتحصيل )	× × ×
× × ×	إلى ح/ كمبيالات مرسلة للتحصيل	× × ×

### الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية لعمليات البنك التجاري

يلاحظ هنا أننا وسطنا ح/ كميالات مرسله للتحصيل لإثبات إرسال الكميالات لتحصيلها عن طريق أحد فروع البنك أو أحد المراسلين من البنوك الأخرى.

4- إثبات تحصيل قيمة الكميالات:

يمكن توسيط حساب وسيط خاص بعملية تحصيل الكميالات كما يجري ذلك في كثير من البنوك وهذا الحساب يسمى ح/ مبالغ محصلة للسداد، وهذا الحساب عند التحصيل يجعل دائما أما الجانب المدين من القيد فيتوقف على مكان تحصيل الكميالات، فقد يكون:<sup>1</sup>

ح/ الخزينة: إذا كان التحصيل عن طريق نفس البنك الذي قبل الكميالة للتحصيل؛

أو ح/ الحسابات الجارية للعملاء ( بالخصم ): إذا كان المسحوب عليه عميالا في نفس البنك فيتم خصم المبلغ من حسابه.

أو ح/ الفروع ( فرع ... ): إذا تولى أحد فروع البنك تحصيل الكميالة.

أو ح/ المراسلين ( بنك ... ): إذا تولى بنك آخر تحصيل القيمة كمراسل. ويكون القيد على النحو التالي:

× × ×	من ح/ الخزينة	× ×
× × ×	من ح/ الحسابات الجارية للعملاء ( بالخصم )	× ×
× × ×	من ح/ الفروع ( فرع ... )	× ×
× × ×	من ح/ المراسلين ( بنك ... )	× ×
× × ×	إلى ح/ مبالغ محصلة للسداد	× ×

ثم يقوم قسم الكميالات بالبنك بتحرير إشعارات يرسلها إلى العملاء تفيد التحصيل وإضافة المبلغ إلى حساباتهم من طرف البنك ويتم إجراء القيد التالي:

× × ×	من ح/ مبالغ محصلة للسداد	× ×
× × ×	إلى ح/ الحسابات الجارية للعملاء ( بالإضافة ) ( إثبات قيمة الكميالات المحصلة بالحسابات الجارية للعملاء )	× ×

1. أحمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، مصر، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 2002-2003، ص: 95.

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية لعمليات البنك التجاري

5 إلغاء القيد النظامي بقيمة ما تم تحصيله:

بمجرد تحصيل الكمبيالات كلها أو جزء منها يتم إجراء قيد يومية عكس القيد الأول النظامي بقيمة ما تم تحصيله على النحو التالي:

× × ×	× × ×	من ح/ مودعي كمبيالات برسم التحصيل	× ×
× × ×		إلى ح/ كمبيالات برسم التحصيل	× ×

معنى ذلك أن أي رصيد لحساب كمبيالات برسم التحصيل و ح/ مودعي كمبيالات برسم التحصيل يعني أن هناك كمبيالات برسم التحصيل لم تحصل بعد بقيمة هذا الرصيد.<sup>1</sup>

6 حالة رفض المسحوب عليه السداد وعمل برتستو:

عند رفض المسحوب عليه سداد قيمة الكمبيالة يقوم قسم الكمبيالات بتحرير إشعارا بذلك من أصل وصورتين على النحو التالي:

- ✓ الأصل يرسل إلى العميل ويتضمن كافة بيانات الكمبيالة المرفوضة؛
- ✓ الصورة الأولى بها قسم الكمبيالات؛
- ✓ الصورة الثانية ترسل إلى قسم الحفظ.

أ- إثبات رسوم البرتستو عن الشهر:

× × ×	× × ×	من ح/ مصاريف البرتستو	× ×
× × ×		إلى ح/ الخزينة	× ×

ب- تحميل العميل بمصاريف البرتستو وعمولته:

× × ×	× × ×	من ح/ الحسابات الجارية للعملاء	× ×
× × ×		إلى المذكورين	× ×
× × ×		إلى ح/ مصاريف البرتستو	× ×
× × ×		إلى ح/ عمولة البرتستو	× ×

1 . محمد السيد سرايا ، ، النظام المحاسبي في المنشآت المالية مرجع سابق، ص: 125, 127

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية لعمليات البنك التجاري

ج- إلغاء القيد النظامي للكمبيالات المفروضة:

× × ×	× × ×	من ح/ مودعي كمبيالات برسم التحصيل إلى ح/ كمبيالات برسم التحصيل	× ×	× ×
-------	-------	---	-----	-----

د- عدم إجراء برتستو:

× × ×	× × ×	من ح/ مودعي كمبيالات برسم التحصيل إلى ح/ كمبيالات برسم التحصيل	× ×	× ×
-------	-------	---	-----	-----

هـ- حالة الرفض عند إرسال الكمبيالات للفروع للتحصيل:

× × ×	× × ×	من ح/ كمبيالات مرسلة للتحصيل إلى ح/ الفروع ( كمبيالات مرسلة للتحصيل )	× ×	× ×
-------	-------	--	-----	-----

إلغاء القيد النظامي الأصلي يكون كما يلي:

× × ×	× × ×	من ح/ مودعي كمبيالات برسم التحصيل إلى ح/ كمبيالات برسم التحصيل	× ×	× ×
-------	-------	---	-----	-----

و- حالة الرفض عند إرسال الكمبيالات للمراسلين أو البنوك المحلية:<sup>1</sup>

× × ×	× × ×	من ح/ كمبيالات مرسلة للتحصيل إلى ح/ المراسلين ( كمبيالات مرسلة للتحصيل )	× ×	× ×
-------	-------	---	-----	-----

إلغاء القيد النظامي الأصلي يكون كما يلي:

× × ×	× × ×	من ح/ مودعي كمبيالات برسم التحصيل إلى ح/ كمبيالات برسم التحصيل	× ×	× ×
-------	-------	---	-----	-----

1. محمد السيد سرايا، النظام المحاسبي في المنشآت المالية مرجع سابق، ص: 128، 140.

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية لعمليات البنك التجاري

ثانيا: خصم الكمبيالات:

يقوم البنك عادة بخصم الكمبيالات المضمونة والتي يطلق عليها اسم كمبيالات الدرجة، وهذا عندما يكون العميل بحاجة إلى سيولة قبل تاريخ الاستحقاق، ونعرض فيما يلي المعالجة المحاسبية الخاصة بكل حالة من حالات يصرف البنك في الكمبيالات على النحو التالي:

1 - الاحتفاظ بالكمبيالات في البنك لتحصيلها بنفسه في تاريخ الاستحقاق:

ونميز هنا بين حالتين:

أ - في حالة التحصيل:

في هذه الحالة يقوم البنك بتحصيل قيمة الكمبيالات المخصوصة نقدا في خزينة البنك أو يقوم بخصم قيمتها من الحسابات الجارية للعملاء، ويكون القيد على النحو التالي:

	× × ×	من ح / الخزينة	× ×
	× × ×	من ح / الحسابات الجارية للعملاء ( بالخصم )	× ×
× × ×		إلى ح / كمبيالات مخصوصة	× ×

ب- في حالة الرفض:

عند رفض المسحوب عليه سداد قيمة الكمبيالات في تاريخ الاستحقاق وقيام البنك بعمل البرتستو يتم إجراء القيود التالية:

	× × ×	من ح / مصاريف البرتستو	× ×
× × ×		إلى ح / الخزينة	× ×

ثم يرسل البنك إشعار خصم بالقيمة الاسمية للكمبيالات المرفوضة والتي تم عمل البرتستو عنها بالقيد

التالي:

	× × ×	من ح / الحسابات الجارية للعملاء	× ×
		إلى المذكورين	
× × ×		إلى ح / كمبيالات مخصوصة	× ×
× × ×		إلى ح / مصاريف البرتستو	× ×

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية لعمليات البنك التجاري

2- إرسال الكمبيالات إلى الفروع أو المراسلين لتحويلها في تاريخ استحقاقها:  
تتم كما يلي في ثلاث حالات:

أ- إرسال الكمبيالات إلى الفروع أو المراسلين:<sup>1</sup>

× × ×	من ح/ الفروع ( فرع ... ) كمبيالات للتحويل	× ×
× × ×	من ح/ المراسلين ( بنك ... ) كمبيالات للتحويل	× ×
× × ×	إلى ح/ كمبيالات مخصومة	× ×

❖ إثبات تحويل الفروع للكمبيالات والعمولة المستحقة له:

× × ×	من المذكورين	× ×
× × ×	ح/ الفروع ( فرع ... )	× ×
× × ×	ح/ المراسلين ( بنك ... )	× ×
× × ×	ح/ العمولة	× ×
× × ×	من ح/ الفروع ( فرع ... ) كمبيالات للتحويل	× ×
× × ×	من ح/ المراسلين ( بنك ... ) كمبيالات للتحويل	× ×

❖ حالة الرفض للكمبيالات لدى الفروع أو المراسلين:

× × ×	من ح/ كمبيالات مخصومة	× ×
× × ×	إلى المذكورين	
× × ×	ح/ الفروع ( فرع ... ) كمبيالات للتحويل	× ×
× × ×	ح/ المراسلين ( بنك ... ) كمبيالات للتحويل	× ×

1 . محمد السيد سرايا، النظام المحاسبي في المنشآت المالية، مرجع سابق، ص: 141 .

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية لعمليات البنك التجاري

ب- إعادة خصم الكمبيالات لدى البنك المركزي:

تقبل البنوك المركزية إعادة خصم الكمبيالات المخصومة لدى البنك طالما توفرت الشروط التي وضعتها والمعالجة المحاسبية لعملية إعادة الخصم تتم كما يلي:

		من المذكورين		
	× × ×	ح/ البنك المركزي	× ×	
	× × ×	ح/ الآجيو أو عمولة إعادة الخصم	× ×	
		إلى ح/ كمبيالات مخصومة		
× × ×			× ×	

أما عند وصول تاريخ الاستحقاق فهناك أحد الاحتمالين إما تحصيل البنك أو رفضه.  
❖ عند التحصيل:

في هذه الحالة لا يجري البنك التجاري الذي أعاد خصم الكمبيالات لدى البنك المركزي أية قيود في دفاتره، أما البنك المركزي فهو الذي يثبت عملية التحصيل في دفاتره.  
❖ عند الرفض:

في هذه الحالة يقوم البنك المركزي بإجراءات البرتستو اللازمة ويحمل البنك التجاري بالقيمة الاسمية للكمبيالات مضافا إليها مصاريف البرتستو وغير ذلك من الرسوم، أما البنك التجاري فيقوم بإجراء القيود التالية:

		من المذكورين		
	× × ×	ح/ كمبيالات مخصومة	× ×	
	× × ×	ح/ مصاريف البرتستو	× ×	
		إلى ح/ البنك المركزي		
× × ×			× ×	

إثبات قيمة الكمبيالات المرفوضة ومصاريف البرتستو لحساب البنك المركزي

	× × ×	من ح/ الحسابات الجارية للعملاء		× ×
		إلى المذكورين		
× × ×		إلى ح/ كمبيالات مخصومة	× ×	
× × ×		إلى ح/ مصاريف البرتستو	× ×	

3 للتسليف بضمان الكمبيالات:

من الخدمات المختلفة التي تقدمها البنوك التجارية تقدم عمليات التسليف و الإقراض بضمان الكمبيالات التي يودعها العملاء لدى البنك كضمان.  
أ - إيداع الكمبيالات كتأمين سلف ( قيد نظامي )<sup>1</sup>:

× × ×	× × ×	من ح/ كمبيالات برسم التأمين	× ×
× × ×		إلى ح/ مودعي ( أصحاب ) كمبيالات برسم التأمين	× ×

ب - عند قيام العميل بسحب أي مبلغ من الأموال وفقا لهذا الضمان:

× × ×	× × ×	من ح/ الحسابات الجارية المدينة ( بضمان الكمبيالات )	× ×
× × ×		إلى ح/ الخزينة	× ×
		( تحميل الحسابات الجارية للعملاء بضمان كمبيالات بالمبالغ المصحوبة نقدا )	

ج سداد العميل للسلفة أو لجانب منها:

قد يقوم العميل بسداد هذه السلف في نهاية أجلها المحدد أو قد يسدد جانباً منها حسب اتفاقه مع البنك، فيقوم البنك بإجراء القيد التالي:

× × ×	× × ×	من ح/ الخزينة	× ×
× × ×		إلى ح/ الحسابات الجارية المدينة ( بضمان الكمبيالات )	× ×

ويمكن للعميل لن يقوم بسداد السلفة في نهاية أجلها خصمها من حسابه الجاري الدائن، ويكون

ذلك كما يلي:

× × ×	× × ×	من ح/ الحسابات الجارية الدائنة	× ×
× × ×		إلى ح/ الحسابات الجارية المدينة ( بضمان الكمبيالات )	× ×

1 . محمود محمود سحامي، ' المحاسبة في شركات التأمين والبنوك التجارية '، مصر، جامعة المنصورة، المكتبة العصرية، 2007 ، ص: 403-404.

### الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية لعمليات البنك التجاري

د - حالة رفض سداد قيمة الكمبيالات:

قد يتم سداد قيمة الكمبيالات ومن ثم يقوم العميل بسداد قيمة الكمبيالات المرفوضة والضامنة للسلفة نقدا يقوم البنك بإجراء قيدين وهما:

❖ إلغاء القيد النظامي بقيمة الأوراق المرفوضة وردها:

× × ×	× × ×	من ح/ مودعي كمبيالات برسم التأمين	× ×	× ×
× × ×		إلى ح/ كمبيالات برسم التأمين	× ×	

❖ سداد العميل قيمة الأوراق المرفوضة نقدا:

× × ×	× × ×	من ح/ الخزينة	× ×	× ×
× × ×		إلى ح/ الحسابات الجارية المدينة ( بضمان الكمبيالات )	× ×	

هـ -إلغاء القيد النظامي بقيمة ما تم سداده من السلعة:

يكون هذا مع سداد العميل لأي جانب من السلفة نقدا أو خصما من حسابه الجاري الدائن،

ويكون القيد:

× × ×	× × ×	من ح/ مودعي كمبيالات برسم التأمين	× ×	× ×
× × ×		إلى ح/ كمبيالات برسم التأمين	× ×	

### المطلب الثاني: قسم خطابات الضمان ( الكفالات المصرفية )

تعتبر خطابات الضمان التي تقدمها البنوك التجارية من الخدمات الهامة والرئيسية التي تقدم لعملاء البنك، ويعرف خطاب الضمان بأنه صك معين أو خطاب معين يتضمن تعهد من البنك الذي يصدره بأن يدفع هذا البنك مبلغا معينا إلى طرف آخر هو المستفيد نيابة عن العميل وذلك خلال فترة معينة (فترة الضمان)، وتتناول المعالجة المحاسبية لعمليات خطابات الضمان كالتالي:

أولا: قيام العميل بتقديم تأمين أو غطاء خطاب الضمان إما نقدا أو بالخصم من ح/ الحساب الجاري للعميل بالبنك وكذلك قيمة العمولة:

× × ×	× × ×	من ح/ الحسابات الجارية للعملاء أو الخزينة	× ×	× ×
× × ×		إلى المذكورين	× ×	
× × ×		ح/ غطاء خطاب الضمان ( أو تأمين كفالات )	× ×	
× × ×		ح/ عمولة الضمان	× ×	

### الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية لعمليات البنك التجاري

ثانياً- عند قيام البنك بإصدار خطاب الضمان ( أو الكفالات ) يجرى قيد نظامي يوضح هذا الالتزام العرضي للبنك:

× × ×	× × ×	من ح/ التزامات العملاء مقابل خطابات الضمان إلى ح/ التزامات البنك مقابل خطابات الضمان	× ×	× ×
-------	-------	---	-----	-----

ملاحظة: إذا كان التأمين المقدم عينا أو أوراق مالية أو أوراق تجارية فيكون القيد النظامي كما يلي:<sup>1</sup>

× × ×	× × ×	من ح/ أوراق مالية- تأمين خطابات الضمان إلى ح/ أصحاب أوراق مالية- تأمين خطابات الضمان	× ×	× ×
-------	-------	---	-----	-----

وفي الحالة السابقة يتم إجراء القيد السابق بالقيمة الاسمية للأوراق المالية أو التجارية. ثالثاً: عند قيام العميل بتنفيذ التزاماته قبل المستفيد بالكامل سواء كان المستفيد مصلحة حكومية أو شركة أو هيئة، ففي هذه الحالة يرسل المستفيد خطاب الضمان إلى البنك الذي يخطر العميل بذلك. وعند استلام الخطاب من المستفيد يقوم البنك بإلغاء القيد النظامي السابق:

× × ×	× × ×	من ح/ التزامات البنك مقابل خطابات الضمان إلى ح/ التزامات العملاء مقابل خطابات الضمان	× ×	× ×
-------	-------	---	-----	-----

رابعاً: بعد تنفيذ العميل يقوم البنك برد قيمة التأمين أو الغطاء للعميل مرة أخرى إما نقداً أو بتحويلها إلى الحساب الجاري للعميل:

× × ×	× × ×	من ح/ غطاء خطابات الضمان ( أو تأمين الكفالات ) إلى ح/ الحسابات الجارية للعملاء	× ×	× ×
-------	-------	---	-----	-----

أ - أما في حالة عدم قيام العميل بتنفيذ التزاماته قبل المستفيد كاملة فنتبع الخطوات التالية:  
❖ يقوم البنك بسداد قيمة خطابات الضمان إلى الجهة المستفيدة فيقوم البنك بتحميل المبلغ على الحساب الجاري للعميل بالقيد التالي:

× × ×	× × ×	من ح/ الحسابات الجارية للعملاء إلى ح/ مصلحة أو شركة ... ( المبلغ المستقطع من الحساب الجاري للعميل لسداد قيمة خطاب الضمان للمصلحة )	× ×	× ×
-------	-------	--	-----	-----

1 . محمد السيد سرايا، النظام المحاسبي في المنشآت المالية ، مرجع سابق، ص: 221 .

### الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية لعمليات البنك التجاري

❖ يقوم البنك عند استرداد خطاب الضمان من المستفيد بعد دفع قيمة الخطاب بإلغاء القيد النظامي:

× × ×	× × ×	من ح/ التزامات البنك مقابل خطابات الضمان	× ×	× ×
× × ×		إلى ح/ التزامات العملاء مقابل خطابات الضمان	× ×	

❖ يقوم البنك بعد ذلك بإلغاء القيد الخاص بتكوين غطاء خطاب الضمان ويتم ذلك بالقيد التالي:

× × ×	× × ×	من ح/ غطاء خطابات الضمان	× ×	× ×
× × ×		إلى ح/ الحسابات الجارية للعملاء	× ×	

**ملاحظة:** من الطبيعي أن يقوم البنك بعد ذلك باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لحفظ حقه من طرف العميل وتسوية التأمين الذي قدمه العميل مع قيمة غطاء الضمان الذي سدده البنك إلى المستفيد وعملية التسوية هذه تتم عن طريق الحساب الجاري للعميل من طرف البنك.

ب - عند طلب العميل مدة فترة خطاب الضمان لا تتخذ إجراءات جديدة فيما عدا احتساب عمولة التجديد عن الفترة الجديدة وتحميلها على الحساب الجاري للعميل بالقيد التالي:

× × ×	× × ×	من ح/ الحسابات الجارية للعملاء	× ×	× ×
× × ×		إلى ح/ عمولة التجديد	× ×	

ومنه وحسب عمليات التسجيل المحاسبي التي يقوم بها قسم خطابات الضمان يتضح أن إصدار أي خطاب ضمان يترتب عليه التزام غير مشروط على البنك و بالتالي فينبغي مراعاة الدقة و الحيطة البالغة عند إجابة الطلبات.

#### المطلب الثالث: قسم الاعتمادات المستندية

الاعتماد المستندي هو تقنية من تقنيات تمويل التجارة الخارجية، يتعهد فيه أحد البنوك بدفع قيمة السلع المستوردة مصحوبة بالمستندات عند تسلمه مستندات الشحن. وتكون المعالجة المحاسبية للاعتمادات المستندية كالتالي:

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية لعمليات البنك التجاري

أولاً: الاعتمادات المستندية للاستيراد

تكون المعالجة المحاسبية للاعتمادات المستندية للاستيراد وفقاً لمرحلتين الأولى فتح الاعتماد

والثانية تنفيذه:

1- مرحلة فتح الاعتماد وتقديم الغطاء:

فتح الاعتماد يتولاه البنك المحلي بناءً على طلي المستورد ويتم عبر الخطوات الآتية ذكرها:

أ- عند الموافقة على فتح الاعتماد وإخطار البنك المراسل بذلك:

× × ×	× × ×	من ح/ تعهدات العملاء مقابل اعتمادات مستندية	× ×
× × ×		إلى ح/ تعهدات البنك مقابل اعتمادات مستندية	× ×

ب- إثبات سداد قيمة الغطاء ( أو جزء منه ) وخصم العمولات و المصاريف وغيرها سواء تم التحصيل

نقداً أو خصماً من الحساب الجاري للعميل طالب فتح الاعتماد المستندي.

	× × ×	من ح/ الخزينة ( إذا تم الدفع نقداً )	× ×
	× × ×	من ح/ الحسابات الجارية للعملاء (إذا تم خصمها من الحساب الجاري للعميل )	× ×
× × ×		إلى المذكورين	
× × ×		ح/ تغطية نقدية عن اعتمادات مستندية ( بقيمة الغطاء أو جزء منه )	× ×
× × ×		ح/ العمولات	× ×
× × ×		ح/ مصاريف أخرى	× ×

ج- عند قيام البنك بشراء العملة الأجنبية من البنك المركزي و استلامه إشعاراً يفيد تحويل قيمة الاعتماد

من البنك المركزي إلى البنك المراسل في الخارج.

× × ×	× × ×	من ح/ البنوك المراسلة في الخارج ( اعتمادات )	× ×
× × ×		إلى ح/ البنك المركزي	× ×

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية لعمليات البنك التجاري

د- عند قيام البنك بتحويل قيمة الاعتمادات للبنك المراسل من أرصدة حساباته الجارية لدى البنك الأجنبية المراسلة.

× × ×	× × ×	من ح/ البنوك المراسلة في الخارج ( اعتمادات )	× ×	× ×
× × ×		إلى ح/ البنوك المراسلة في الخارج ( حسابات جارية )	× ×	

هـ عند قيام البنك بتحويل ح/ تغطية نقدية عن اعتمادات مستندية إلى ما يقابلها بالعملة الأجنبية.<sup>1</sup>

× × ×	× × ×	من ح/ تغطية نقدية عن اعتمادات مستندية	× ×	× ×
× × ×		إلى ح/ تغطية نقدية بعملات أجنبية	× ×	

2- مرحلة تنفيذ الاعتماد المستندي:

عند وصول مستندات الشحن من بنك المصدر فيتم القيد كالتالي:

أ - عندما يتسلم البنك اشعاراً من مراسله بالخارج بخصوص استلامه لمستندات الشحن من المصدر ودفع القيمة له يعكس القيد النظامي الأول كما يلي:

× × ×	× × ×	من ح/ تعهدات البنك مقابل اعتمادات مستندية	× ×	× ×
× × ×		إلى ح/ تعهدات العملاء مقابل اعتمادات مستندية	× ×	

ب- عند وصول الاشعار من البنك المراسل يفيد ارسال المستندات وتحميل البنك بقيمة البضاعة والعمولة المقررة له فيجربى القيد التالي:

		من المذكورين		
	× × ×	ح/ تغطية نقدية بعملات أجنبية	× ×	× ×
	× × ×	ح/ الحسابات الجارية للعملاء	× ×	× ×
× × ×		إلى ح/ البنوك المراسلة في الخارج ( اعتمادات )	× ×	

ج عند تحويل باقي قيمة الاعتماد الى البنك المراسل في الخارج باحدى الطريقتين التاليتين:

❖ عن طريق البنك المركزي:

× × ×	× × ×	من ح/ البنوك المراسلة في الخارج ( اعتمادات )	× ×	× ×
× × ×		إلى ح/ البنك المركزي	× ×	

1 . محمد جمال علي هلاي، عبد الرزاق قاسم شحادة، محاسبة المؤسسات المالية، مرجع سابق، ص: 180-181 .

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية لعمليات البنك التجاري

❖ عن طريق الحسابات الجارية للبنك المحلي:

× × ×	× × ×	من ح/ البنوك المراسلة في الخارج ( اعتمادات )	× ×
× × ×		إلى ح/ البنوك المراسلة في الخارج ( حسابات جارية )	× ×

د - بعد وصول مستندات الشحن تسلم إلى العميل مقابل توقيعه على سحوبات لصالح المصدر بضمان البنك.

× × ×	× × ×	من ح/ تعهدات العملاء مقابل كمبيالات مقبولة مكفولة	× ×
× × ×		إلى ح/ كمبيالات مقبولة مكفولة	× ×

هـ عند فتح حساب جاري مدين مستندي للعملاء قبل وصول مستندات الشحن:<sup>1</sup>

× × ×	× × ×	من ح/ جاري مدين مستندي أو ( مدينون مقابل مستندات )	× ×
× × ×		إلى المذكورين	
× × ×		ح/ تأمينات اعتمادات مستندية	× ×
× × ×		( بقيمة التأمين الكلي أو الجزئي )	
× × ×		ح/ عمولة الاعتماد	× ×
× × ×		ح/ مصروفات أخرى	× ×
		( فرق تحويل العملة، مصروفات الاعتماد )	

وبعد وصول مستندات الشحن يتم تسديد باقي الاعتماد من ح/ جاري مدين مستندي بالقيدين

التاليين:



× × ×	× × ×	من ح/ جاري مدين مستندي	× ×
× × ×		إلى ح/ البنوك المراسلة في الخارج ( اعتمادات )	× ×



× × ×	× × ×	من ح/ تأمينات اعتمادات مستندية	× ×
× × ×		إلى ح/ جاري مدين مستندي	× ×

1 . محمد جمال علي هلال، عبد الرزاق قاسم شحادة، محاسبة المؤسسات المالية، الأردن، مرجع سابق، ص: 183 .

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية لعمليات البنك التجاري

❖ عند قيام البنك باحتساب فوائد على الحساب الجاري المدين المستندي للعملاء وذلك خصما من حساب جاري العميل وذلك بالقيود التالي:

× × ×	× × ×	من ح/ الحسابات الجارية للعملاء	× ×
× × ×		إلى ح/ فوائد على الحساب الجاري المدين المستندي	× ×

ثانيا: الاعتمادات المستندية للتصدير:

يتم الإثبات الدفترية للاعتمادات المستندية للتصدير طبقا للتسلسل التالي:

1- إثبات الاعتماد المستندي عند وصول الإشعار من البنك الأجنبي بفتح الاعتماد لصالح احد المصدرين.

× × ×	× × ×	من ح/ تعهدات العملاء مقابل اعتمادات مستندية للتصدير معززة	× ×
× × ×		إلى ح/ تعهدات البنك مقابل اعتمادات مستندية للتصدير معززة	× ×

2- اثبات مديونية بنك المستورد بقيمة البضائع المصدرة والعمولات والمصروفات المستحقة للبنك.

× × ×	× × ×	من ح/ البنوك المراسلة في الخارج ( اعتمادات ) إلى المذكورين	× ×
× × ×		ح/ التأمينات النقدية على الاعتمادات	× ×
× × ×		ح/ عمولة تعزيز الاعتمادات	× ×

3- بعد استلام البنك للمستندات الخاصة بشحن البضاعة إلى الخارج من العميل المصدر يقوم البنك

بإضافة قيمتها إلى حساب جاري العميل بعد استيفاء كافة العمولات والمصاريف الأخرى.<sup>1</sup>

× × ×	× × ×	من ح/ البنوك المراسلة في الخارج ( اعتمادات ) إلى المذكورين	× ×
× × ×		ح/ الحسابات الجارية للعملاء	× ×
× × ×		ح/ عمولة اعتمادات مستندية للتصدير	× ×
× × ×		ح/ مصاريف اعتمادات مستندية للتصدير	× ×

1. محمد جمال علي هلال، عبد الرزاق قاسم شحادة، محاسبة المؤسسات المالية، مرجع سابق، ص: 183 .

### الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية لعمليات البنك التجاري

ثم يتم تحويل التأمينات النقدية المثبتة على البنوك المراسلة بالخارج إلى ح/ جاري العميل المصدر للبضاعة أو صرفها نقدا للعميل.

× × ×	من ح/ التأمينات النقدية على الاعتمادات إلى المذكورين	× ×
× × ×	ح/ الحسابات الجارية للعملاء	× ×
× × ×	ح/ الخزينة	× ×

4 - يتم بعد ذلك إثبات المبالغ المستحقة للبنك المحلي بعد تنفيذ الاعتماد بإحدى الطريقتين التاليتين:  
أ - عن طريق البنك المركزي:

× × ×	من ح/ البنك المركزي	× ×
× × ×	إلى ح/ البنوك المراسلة في الخارج ( اعتمادات )	× ×

ب - عن طريق تعليمة رصيد حساب البنوك المراسلة بالخارج:

× × ×	من ح/ البنوك المراسلة في الخارج ( حسابات جارية )	× ×
× × ×	إلى ح/ البنوك المراسلة في الخارج ( اعتمادات )	× ×

5- بعد تنفيذ الاعتماد وتسديد المستحق للبنك المحلي يتم إلغاء القيد النظامي الأول:

× × ×	من ح/ تعهدات البنك مقابل اعتمادات مستندية للتصدير معززة	× ×
× × ×	إلى ح/ تعهدات العملاء مقابل اعتمادات مستندية للتصدير معززة	× ×

ثم يتم إرسال كمبيالات لصالح العملاء المصدرين من قبل المستوردين بالخارج بضممان البنوك المرسله في الخارج والتي تتولى تسديد قيمة هذه السحوبات بعد استلامها شحن البضاعة التي تم تصديرها.<sup>1</sup>  
نستنتج إذن من هذه المعالجة المحاسبية أن قسم الاعتمادات المستندية يعد من الأقسام الحيوية والهامة في البنوك التجارية والتي تلعب دورا رئيسيا في تنشيط الحركة الاقتصادية في الدولة وخاصة في مجال العلاقات الاقتصادية الخارجية والتي تتمثل في عمليات الاستيراد والتصدير.

محمد جمال علي هلال، عبد الرزاق قاسم شحادة، محاسبة المؤسسات المالية، مرجع سابق، ص: 185 .

المبحث الثالث: أقسام متعلقة بخدمات البنك ( مالية، نقدية، إقراض )

تقوم البنوك التجارية أثناء القيام بنشاطها المصرفي بمجموعة من الخدمات المصرفية، والتي تتمثل في الأوراق المالية أو نقدية سواء في قسم العمليات الخارجية أو قسم الإقراض.

المطلب الأول: قسم الأوراق المالية

تتمثل الأوراق المالية والسندات التي تصدرها الشركات المساهمة، ويمكن حصر أهم الأنشطة التي يقوم بها هذا القسم في العمليات التالية:

- ✓ شراء وبيع الأوراق المالية؛
  - ✓ حفظ الأوراق المالية لحساب العملاء بصفة أمانة؛
  - ✓ إصدار الأوراق المالية نيابة عن الشركات؛
  - ✓ تحصيل و صرف الكوبونات الخاصة الأوراق المالية نيابة عن العملاء؛
  - ✓ التسليف أو الإقراض بضمان الأوراق المالية.
- أولاً- شراء وبيع الأوراق المالية:

جرى العرف المصرفي على أن عملية شراء وبيع الأوراق المالية قد تتم لحساب عملاء البنك أو لحساب فروع أو حسابيه للاحتفاظ بها في محفظة الأوراق المالية.<sup>1</sup>

1- حالة الشراء:

تتمثل المعالجة المحاسبية لعملية شراء الأوراق المالية كالتالي:

أ - عند شراء أوراق مالية لحساب العملاء:

في حالة ورود إشعار من السماسرة يفيد تنفيذ عملية الشراء هنا التسجيل يكون كما يلي:

× × ×	× × ×	من ح/ شراء الأوراق المالية ( بتمن الشراء )	× ×
× × ×		إلى ح/ سمسرة الأوراق المالية	× ×

( إثبات تحميل العميل بمقدار الأوراق المشتراة وعمولة السماسرة )

ويكون التسجيل المحاسبي كالتالي:

× × ×	× × ×	من ح/ الحسابات الجارية للعملاء	× ×
× × ×		إلى ح/ شراء الأوراق المالية ( ثمن الشراء )	× ×
× × ×		ح/ سمسرة الأوراق المالية ( عمولة السماسرة )	× ×
× × ×		ح/ عمولة شراء الأوراق المالية ( عمولة البنك )	× ×

1. محمد السيد سرايا، النظام المحاسبي في المنشآت المالية، مرجع سابق، ص: 172 , 174.

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية لعمليات البنك التجاري

يتم إضافة المستحق للسمسار إلى حساباتهم الجارية طرف البنك ا وان يقوموا بصرفه نقدا ويكون كما يلي:

× × ×	× × ×	من ح/ سمسرة الأوراق المالية	× ×
× × ×		إلى ح/ الخزينة	× ×

في حالة صرف السمسرة نقدا

أو

× × ×	× × ×	من ح/ سمسرة الأوراق المالية	× ×
× × ×		إلى ح/ الحسابات الجارية للعملاء	× ×

في حالة إذا كان للسمسار حسابا جاريا لدى البنك

ب - في حالة شراء أوراق مالية لحساب فروع البنك:

× × ×	× × ×	من ح/ الفروع	× ×
× × ×		إلى ح/ سمسرة الأوراق المالية	× ×
× × ×		ح/ العمولة	× ×

ج - في حالة الشراء لحساب المحفظة الخاصة بالبنك:

× × ×	× × ×	من ح/ محفظة الأوراق المالية	× ×
× × ×		إلى ح/ سمسرة الأوراق المالية	× ×

2 - حالة البيع:<sup>1</sup>

أ - عند استلام إشعار البيع من السمسار يكون التسجيل كالتالي:

× × ×	× × ×	من ح/ سمسرة الأوراق المالية ( ثمن البيع )	× ×
× × ×		إلى ح/ بيع الأوراق المالية	× ×

ب- إثبات القيمة لحساب جاري العميل يكون::

× × ×	× × ×	من ح/ بيع الأوراق المالية	× ×
× × ×		إلى ح/ الحسابات الجارية للعملاء ( بالصافي )	× ×
× × ×		ح/ سمسرة الأوراق المالية ( حصتهم في العمولة )	× ×

1 . محمد السيد سرايا، النظام المحاسبي في المنشآت المالية، مرجع سابق، ص: 179 .

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية لعمليات البنك التجاري

ج - إثبات تحصيل القيمة من السمسار:

❖ في حالة التحصيل النقدي يكون التسجيل كالتالي:

× × ×	× × ×	من ح/ الخزينة	× ×
× × ×		إلى ح/ سمسرة الأوراق المالية	× ×

❖ في حالة التحصيل خصما من حسابه الجاري لدى البنك:

× × ×	× × ×	من ح/ الحسابات الجارية للعملاء	× ×
× × ×		إلى ح/ سمسرة الأوراق المالية	× ×

وقد تعدد أيضا عمليات البيع سواء لحساب العملاء أو الفروع أو لصالح البنك ويجرى القيد التالي:

× × ×	× × ×	ح/ سمسرة الأوراق المالية ( بضمن البيع - نصيبهم في السمسرة )	× ×
× × ×		إلى ح/ الحسابات الجارية للعملاء ( ا ولى ح/ الفروع )	× ×
× × ×		ح/ العمولة ( نصيب البنك في عمولة البيع )	× ×

أما في حالة البيع من محفظة الأوراق المالية للبنك فيقوم المحاسب المختص بتوسيط حساب وسيط يسمى حساب مبيعات محفظة الأوراق المالية ويجعله مدينا بضمن الشراء وحساب الأوراق المالية دائما به ويكون القيد المحاسبي كالتالي:

× × ×	× × ×	من ح/ مبيعات محفظة الأوراق المالية	× ×
× × ×		إلى ح/ محفظة الأوراق المالية	× ×

وعند إثبات البيع يتم إثبات القيد المحاسبي التالي:

× × ×	× × ×	من ح/ سمسرة الأوراق المالية	× ×
× × ×		إلى ح/ مبيعات محفظة الأوراق المالية	× ×

### الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية لعمليات البنك التجاري

وقد يحدث أحيانا أن يقوم البنك بعملية بيع الأوراق المالية دفعة واحدة، ويقوم بإثباتها بقيد إجمالي كالتالي:

× × ×	× × ×	من ح/ سمسرة الأوراق المالية	× ×
× × ×		إلى ح/ الحسابات الجارية للعملاء	× ×
× × ×		ح/ الفروع	× ×
× × ×		ح/ مبيعات محفظة الأوراق المالية	× ×
× × ×		ح/ العمولة	× ×

#### 3 حفظ الأوراق المالية لحساب العملاء بصفة أمانة:

يكون هدف البنك هو حفظ الأوراق المالية من الضياع والتلف مقابل عمولة ويتم التسجيل المحاسبي

كالتالي:

أ - عند إيداع الأوراق المالية بصفة أمانة يجرى القيد النظامي التالي:

× × ×	× × ×	من ح/ أوراق مالية مودعة بصفة أمانة	× ×
× × ×		إلى ح/ أصحاب (مودعي) أوراق مالية مودعة بصفة أمانة	× ×

ب- إثبات رسوم الإيداع الخاصة بالبنك خصما من حساب جاري العميل:

× × ×	× × ×	من ح/ الحسابات الجارية للعملاء	× ×
× × ×		إلى ح/ عمولة إيداع أوراق مالية كأمانة	× ×

ج عند قيام العميل بسحب أوراق مالية من البنك يجرى القيد النظامي السابق بقيد عكسي:

× × ×	× × ×	من ح/ أصحاب (مودعي) أوراق مالية مودعة بصفة أمانة	× ×
× × ×		إلى ح/ أوراق مالية مودعة بصفة أمانة	× ×

#### 4 التسليف أو الإقراض بضمان الأوراق المالية:

تقوم البنوك التجارية بوضع شروط معينة لكي تقبل التسليف بضمان الأوراق المالية للعملاء لكسب ثقتهم وحفظ أموالهم من الضياع. وتتمثل المعالجة المحاسبية لعملية التسليف بضمان الأوراق المالية:<sup>1</sup>

أ - في حالة قيام العميل بسحب قيمة السلفة نقدا بالكامل أو إضافتها لحسابه الجاري:

1 . محمد عباس بدوي، الأنظمة المحاسبية المتخصصة، مرجع سابق، ص: 184 .

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية لعمليات البنك التجاري

❖ إيداع الأوراق المالية ضمانا للسلفة:

× × ×	× × ×	من ح/ أوراق مالية مودعة كتأمين سلف إلى ح/ مودعي أوراق مالية كتأمين سلف	× ×	× ×
-------	-------	---	-----	-----

❖ إثبات صرف قيمة السلفة:

× × ×	× × ×	من ح/ سلف بضمن أوراق مالية إلى ح/ الخزينة	× ×	× ×
× × ×		ح/ الحسابات الجارية للعملاء	× ×	

❖ إثبات الفوائد والمصاريف وغيرها:

× × ×	× × ×	من ح/ الحسابات الجارية للعملاء	× ×	× ×
× × ×		ح/ فوائد سلف بضمن أوراق مالية	× ×	
× × ×		ح/ العمولة	× ×	
× × ×		ح/ المصاريف	× ×	

❖ عند قيام العميل بسداد السلفة وفوائدها ( أو جزء منها ):

× × ×	× × ×	من ح/ الخزينة	× ×	× ×
× × ×		إلى ح/ سلف بضمن أوراق مالية ( بالمبلغ المسدد من السلفة )	× ×	

وبعد إجراء هذا القيد فإن العميل يقوم بسحب كامل الأوراق المقدمة كضمان في حالة التسديد الكامل للسلفة أو سحب جزء منها، بحيث تكون الأوراق الباقية كافية لضمان رصيد السلفة غير المسدد. ويثبت القيد التالي بالكامل أو بالجزء:

× × ×	× × ×	من ح/ مودعي أوراق مالية كتأمين سلف	× ×	× ×
× × ×		إلى ح/ أوراق مالية مودعة كتأمين سلف	× ×	

### الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية لعمليات البنك التجاري

وفي حالة طلب العميل اعتبار الأوراق المالية المودعة لدى البنك كأمانة، اعتبارها كضمان لسلفته، وهنا يتم إعادة الأوراق كلها أو بالجزء المسدد من السلفة إلى وضعها العادي أي كأمانة، ويجرى القيد التالي:

× × ×	× × ×	من ح/ أوراق مالية مودعة بصفة أمانة	× ×	× ×
× × ×		إلى ح/ مودعي أوراق مالية بصفة أمانة	× ×	

إذا قام العميل بسحب قيمة السلفة على دفعات<sup>1</sup>:

❖ إثبات إيداع الأوراق المالية كضمان:

× × ×	× × ×	من ح/ أوراق مالية مودعة كتأمين سلف	× ×	× ×
× × ×		إلى ح/ مودعي أوراق مالية كتأمين سلف	× ×	

❖ عند سحب العميل لجزء من السلفة:

× × ×	× × ×	من ح/ سلف بضمان أوراق مالية	× ×	× ×
× × ×		إلى ح/ الخزينة	× ×	

❖ إثبات الفوائد، المصاريف والعمولات:

× × ×	× × ×	من ح/ الحسابات الجارية للعملاء	× ×	× ×
× × ×		ح/ فوائد سلف بضمان أوراق مالية	× ×	
× × ×		ح/ العمولة	× ×	
× × ×		ح/ المصاريف	× ×	

❖ إثبات تسديد العميل للسلفة أو لجزء منها:

× × ×	× × ×	من ح/ الخزينة	× ×	× ×
× × ×		إلى ح/ سلف بضمان أوراق مالية	× ×	

❖ إثبات استرداد الأوراق المالية:

× × ×	× × ×	من ح/ مودعي أوراق مالية كتأمين سلف	× ×	× ×
× × ×		إلى ح/ أوراق مالية مودعة كتأمين سلف	× ×	

1 . محمد عباس بدوي وآخرون، الأنظمة المحاسبية المتخصصة، مرجع سابق، ص 186 .

### الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية لعمليات البنك التجاري

أو بطلب العميل إرجاع الأوراق المالية التي سبق إيداعها كأمانة لدى البنك وحجزت كضمان للسلفة، يجرى القيد النظامي الأول الخاص بالحجز إلى قيد نظامي عادي:

× × ×	× × ×	من ح/ أوراق مالية مودعة بصفة أمانة	× ×
× × ×		إلى ح/ مودعي أوراق مالية بصفة أمانة	× ×

### المطلب الثاني: قسم الكاميو ( العمليات الخارجية )

تتمثل وظيفة هذا القسم في العمليات التي تتعلق بالتعامل في العملات الأجنبية ( الشراء والبيع )، والتعامل بالشيكات المصرفية الخارجية وغيرها من الوظائف. وتتمثل المعالجة المحاسبية لعمليات قسم الحوالات والعملات الأجنبية والتي يتم إثباتها في اليومية المركزية للبنك وذلك وفقا لما يلي:<sup>1</sup>

أولا: الحوالات الداخلية أو الخارجية الصادرة:

في حالة إذا كان التحويل المطلوب إجراؤه داخلي من البنك إلى بنك آخر داخل البلد أو خارجه يتم الإجراء التالي:

1 عند استلام قيمة الحوالة نقدا من العميل أو خصم قيمتها من حساب جاري العميل لدى البنك بالإضافة إلى العمولات والمصاريف المقررة للبنك يتم إجراء القيد:

× × ×	× × ×	من ح/ الخزينة ( إذا تم الدفع نقدا )	× ×
× × ×	× × ×	من ح/ الحسابات الجارية للعملاء (إذا تم خصمها من الحساب الجاري للعميل )	× ×
× × ×		إلى ح/ حوالات داخلية صادرة (حوالات خارجية صادرة)	× ×
× × ×		ح/ العمولات	× ×
× × ×		ح/ المصاريف	× ×

2 عند وصول إشعار المراسل أو الفرع الذي قام بصرف قيمة الحوالة للمستفيد:

× × ×	× × ×	من ح/ حوالات داخلية صادرة	× ×
× × ×		إلى ح/ البنك ( أو الفرع )	× ×

1. محمد جمال علي هلال، عبد الرزاق قاسم شحادة، محاسبة المؤسسات المالية، مرجع سابق، ص: 190 .

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية لعمليات البنك التجاري

3 عند وصول إشعار من البنوك المراسلة بما يفيد قيمة الحوالة إلى المستفيد، إذا تم إضافة قيمتها لحساب جاري البنك في الخارج لدى البنوك في الخارج:

× × ×	× × ×	من ح/ البنوك المراسلة في الخارج ( حوالات ) إلى ح/ البنوك المراسلة ( حسابات جارية )	× ×	× ×
-------	-------	---	-----	-----

إذا تم تحويل قيمتها عن طريق البنك المركزي:

× × ×	× × ×	من ح/ البنوك المراسلة في الخارج ( حوالات ) إلى ح/ البنك المركزي	× ×	× ×
-------	-------	--	-----	-----

ثانياً: الحوالات الداخلية الواردة:

توجد عدة أنواع من الحوالات الواردة فهناك حوالات واردة من احد فروع البنك، أو حوالات واردة من البنك المحلي إلى بنك آخر محلي<sup>1</sup>:

1 عند استلام الحوالة من البنك المحلي المراسل أو احد فروعها:

× × ×	× × ×	من ح/ البنك المحلي (أو الفرع ) إلى ح/ الحوالات الداخلية الواردة	× ×	× ×
-------	-------	--	-----	-----

2 عند صرف قيمة الحوالة نقداً أو إضافتها إلى حسابه الجاري لدى البنك:

× × ×	× × ×	من ح/ الحوالات الداخلية الواردة ح/ الخزينة ( في حالة نقدا ) ح/ الحسابات الجارية للعملاء ( في حالة إضافتها إلى حسابه الجاري ) ح/ العمولات ( في حالة حوالات خارجية )	× ×	× ×
-------	-------	--	-----	-----

1 . محمد جمال علي هلال، عبد الرزاق قاسم شحادة، محاسبة المؤسسات المالية ، ص: 192 .

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية لعمليات البنك التجاري

3- عند وصول الإشعار من البنك المراسل الأجنبي يفيد بتحويله قيمة الحوالة إلى حساب جاري البنك في الخارج ا ولى البنك المركزي:

	× × ×	ح/ البنوك المراسلة في الخارج ( حسابات جارية )	× ×
	× × ×	ح/ البنك المركزي	× ×
× × ×		إلى ح/ البنوك المراسلة في الخارج ( حوالات )	× ×

ثالثا: الشيكات المصرفية الواردة من الخارج:

وتتمثل في الشيكات التي ترد للبنك من البنوك الخارجية لصالح عملاء أو مستفيدين في الداخل.

1 عند ورود الشيك:

	× × ×	من ح/ البنوك المراسلة في الخارج ( شيكات مصرفية )	× ×
× × ×		إلى ح/ الشيكات المصرفية الخارجية الواردة	× ×

2 عند صرف قيمة الشيك إلى المستفيد نقدا أو إضافتها لحسابه الجاري بعد خصم العمولات و المصاريف:

	× × ×	من ح/ الشيكات المصرفية الخارجية الواردة	× ×
× × ×		ح/ الخزينة ( أو الحسابات الجارية للعملاء )	× ×
× × ×		ح/ العمولات	× ×
× × ×		ح/ المصاريف	× ×

3 عند ورود إشعار من البنك المراسل الأجنبي بتحويل قيمة الشيك الذي تم صرفه إلى حساب جاري البنك في الخارج أو تحويله عن طريق البنك المركزي:

	× × ×	ح/ البنوك المراسلة في الخارج ( حسابات جارية )	× ×
	× × ×	ح/ البنك المركزي	× ×
× × ×		إلى ح/ البنوك المراسلة في الخارج ( شيكات مصرفية )	× ×

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية لعمليات البنك التجاري

رابعاً: الشيكات المصرفية الصادرة إلى الخارج:

وهي الشيكات التي تصدرها البنوك المحلية لصالح عملائها في الخارج ليتم صرفها لهم:

1 عند قبض قيمة الشيك الصادر نقداً أو خصماً من حساب جاري العميل:

× × ×	× × ×	من ح/ الخزينة ( أو الحسابات الجارية للعملاء )	× ×
× × ×		ح/ الشيكات المصرفية الخارجية الصادرة	× ×
× × ×		ح/ العمولات	× ×

2- عند قيام البنوك المراسلة في الخارج بصرف قيمة الشيكات وإرسال الإشعار:

× × ×	× × ×	من ح/ الشيكات المصرفية الخارجية الصادرة	× ×
× × ×		إلى ح/ البنوك المراسلة في الخارج ( شيكات مصرفية )	× ×

2 عند إرسال إشعار من البنك المحلي إلى البنوك المراسلة في الخارج بما يفيد قيامه بسداد قيمة الشيكات

الصادرة وذلك خصماً من حسابه الجاري لدى البنوك الأجنبية أو عن طريق حسابه لدى البنك

المركزي:

× × ×	× × ×	من ح/ البنوك المراسلة في الخارج ( شيكات مصرفية )	× ×
× × ×		ح/ البنوك المراسلة في الخارج ( حسابات جارية )	× ×
× × ×		ح/ البنك المركزي	× ×

خامساً: الشيكات السياحية الصادرة:

هي صكوك اسمية مقومة بالعملات الأجنبية الحرة كالدولار الأمريكي ولا تختلف في طريقة معالجتها

عن الشيكات المصرفية الصادرة إلا من حيث التسمية وفيما يلي عملية التسجيل:

1 عند بيع الشيكات السياحية للعملاء نقداً أو خصماً من حساباتهم الجارية:

× × ×	× × ×	من ح الخزينة ( أو الحسابات الجارية للعملاء )	× ×
× × ×		ح/ شيكات سياحية صادرة	× ×
× × ×		ح/ العمولات	× ×
× × ×		ح/ المصاريف	× ×

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية لعمليات البنك التجاري

2 عند وصول الإشعار من البنوك المراسلة في الخارج بصرف هذه الشيكات للمستفيدين:

× × ×	× × ×	من ح/ شيكات سياحية صادرة	× ×
× × ×		إلى ح/ البنوك المراسلة في الخارج ( شيكات سياحية )	× ×

3 عند قيام البنك بتنظيم كشف خاص في نهاية كل فترة تحتوي على جميع الشيكات السياحية، ويقوم بإجراء القيد التالي:

× × ×	× × ×	من ح/ البنوك المراسلة في الخارج ( شيكات سياحية )	× ×
× × ×		ح/ البنوك المراسلة في الخارج ( حسابات جارية )	× ×
× × ×		ح/ البنك المركزي	× ×

سادسا: الشيكات السياحية الواردة:

وهي الشيكات التي يقدمها الأفراد القادمون إلى البلاد من السياح وغيرهم بهدف صرف قيمتها لهم بالعملة المحلية، وهي صادرة من بنوك أجنبية في الخارج وتتم المعالجة المحاسبية لها كما يلي:

1 عند شراء الشيكات السياحية نقدا:

× × ×	× × ×	من ح/ شيكات سياحية واردة	× ×
× × ×		ح/ الخزينة	× ×
× × ×		ح/ العمولات	× ×

2 عند تسجيل قيمة الشيكات المشتراة على حساب البنوك المراسلة التي أصدرتها:

× × ×	× × ×	من ح/ البنوك المراسلة في الخارج ( شيكات سياحية )	× ×
× × ×		إلى ح/ شيكات سياحية واردة	× ×

3 عند وصول الإشعار من البنوك المراسلة بتحويل قيمة الشيكات السياحية المشتراة إلى حساب جاري البنك في الخارج ا والى حساب جاري لدى البنك المركزي:

× × ×	× × ×	ح/ البنوك المراسلة في الخارج ( حسابات جارية )	× ×
× × ×	× × ×	ح/ البنك المركزي	× ×
× × ×		إلى ح/ البنوك المراسلة في الخارج ( شيكات سياحية )	× ×

المطلب الثالث: قسم الإقراض ( التسهيلات الائتمانية )

يعتبر من أهم الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك التجاري لعملائه مقابل ضمانات معينة وبفائدة معينة تختلف باختلاف الأصول المقدمة كضمان.

أولاً: عمليات التسليف بضمان:

تم المعالجة المحاسبية لعمليات التسليف بضمان كما يلي:

1 عند قيام العميل بتقديم مستندات إيداع الأصول ( البضاعة مثلاً ) كضمان:

× × ×	× × ×	من ح/ بضائع مودعة كتأمين سلف	× ×
× × ×		إلى ح/ مودعي بضائع تأمين سلف	× ×

إثبات قيمة البضائع المودعة كتأمين وضمان سلف

2 عند سحب العميل مبلغاً معيناً من قيمة السلفة، يتم إجراء القيد التالي بتحميل المبلغ:

	× × ×	ح/ جاري العميل المدين	× ×
	× × ×	ح/ الحسابات الجارية المدينة بضمان البضائع	× ×
× × ×		إلى ح/ الخزينة	× ×

إثبات سحب العميل لمبالغ نقدية من قيمة السلفة

3 في نهاية كل شهر يقوم البنك باحتساب الفوائد الدائنة المستحقة على المبالغ التي سحبها العميل

بضمان بضائع، وكذلك العمولة و المصاريف المستحقة للبنك:

	× × ×	من ح/ الحسابات الجارية المدينة بضمان البضائع	× ×
× × ×		ح/ الفوائد الدائنة	× ×
× × ×		ح/ العمولات	× ×
× × ×		ح/ المصاريف	× ×

إثبات الفوائد والعمولة والمصروفات المستحقة للبنك وتحميلها على الحسابات الجارية المدينة بضمان بضائع

4 تحميل العميل بأي مصروفات تخزين للبضاعة أو تأمين عليها نقداً:

	× × ×	من ح/ الحسابات الجارية المدينة بضمان البضائع	× ×
× × ×		إلى ح/ الخزينة	× ×

إثبات تحميل العميل بمصروفات التأمين والتخزين للبضاعة التي دفعها البنك

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية لعمليات البنك التجاري

ملاحظة: إذا قام البنك بتخزين البضاعة في مخازنه الخاصة فيقوم بتحميل العميل بقيمة الإيجار والدائن لهذه المخازن ويجري القيد التالي:

× × ×	× × ×	من ح/ الحسابات الجارية المدينة بضمن البضائع	× ×
× × ×		إلى ح/ إيجار مخازن	× ×

5- عند قيام العميل بسداد جانب من حسابه المدين بالبنك أو سداد ككل الحساب يجري البنك القيد التالي:

× × ×	× × ×	من ح/ الخزينة	× ×
× × ×		إلى ح/ الحسابات الجارية المدينة بضمن البضائع	× ×

6 - عندما يقوم العميل بعد موافقة البنك بسحب جانب من البضاعة المقدمة كضمان فيقوم البنك بإلغاء القيد النظامي السابق بالقيمة التسليفية المقدرة للبضاعة المسحوبة ويكون القيد التالي:

× × ×	× × ×	من ح/ مودعي بضائع تأمين سلف	× ×
× × ×		إلى ح/ بضائع مودعة كتأمين سلف	× ×

7- عند انتهاء العملية وإلغاء عقد القرض يقوم البنك بإلغاء القيد النظامي الأول لتنتهي العملية:

× × ×	× × ×	من ح/ مودعي بضائع تأمين سلف	× ×
× × ×		إلى ح/ بضائع مودعة كتأمين سلف	× ×

إلغاء القيد النظامي

ثانيا : الإقراض والتسليف بدون ضمان:

هي حالات خاصة من الإقراض يجب أن يتمتع بها العميل بمركز مالي قوي لأنها بدون ضمان وفيما يلي التسجيل المحاسبي:<sup>1</sup>

1 عند منح العملاء القروض أو السلف مع احتساب الفوائد والعمولة وقد تتم هذه العملية نقدا عن طريق خزينة البنك أو بتحويل المبلغ إلى الحسابات الجارية الدائنة للعملاء:

× × ×	× × ×	من ح/ السلف بدون ضمان	× ×
× × ×		ح/ الخزينة (أو الحسابات الجارية للعملاء)	× ×
× × ×		ح/ الفوائد	× ×
× × ×		ح/ العمولة	× ×

1 . احمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، مرجع سابق، ص: 160 .

## الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية لعمليات البنك التجاري

2 عند رد العملاء جانب من السلف أو ردها بالكامل نقداً في خزينة البنك أو بتحميلها على الحسابات الجارية الدائنة للعملاء وفق القيد التالي:

× × ×	من ح/ الخزينة	× × ×
× × ×	إلى ح/ السلف بدون ضمان	× × ×

ثالثاً: الإقراض والتسليف بضمانات شخصية: ( حالة خاصة من الإقراض )

قد يوافق البنك على منح بعض عملائه المميزين ومن ذوي السمعة الطيبة قروض أو سلف بالضمان الشخصي للعميل فيتم إجراء القيود كما يلي:

1 عند منح العملاء القروض أو السلف مع احتساب الفوائد والعمولة وقد تتم هذه العملية نقداً عن طريق خزينة البنك أو بتحويل المبلغ إلى الحسابات الجارية الدائنة للعملاء:

× × ×	من ح/ السلف بضمان شخصي	× × ×
× × ×	ح/ الخزينة ( أو الحسابات الجارية للعملاء )	× × ×
× × ×	ح/ الفوائد	× × ×
× × ×	ح/ العمولة	× × ×

2 عند قيام العملاء برد قيمة هذه السلف نقداً أو بتحميلها على حساباتهم الجارية الدائنة فيتم القيد التالي:

× × ×	من ح/ الحسابات الجارية المدينة بضمان البضائع	× × ×
× × ×	إلى ح/ إيجار مخازن	× × ×

## المبحث الرابع: أقسام متعلقة بتسوية ومتابعة العمليات

يتعلق الأمر هنا بكل من قسم المقاصة وقسم الحسابات.

### المطلب الأول: قسم المقاصة

تقوم البنوك بعدة خدمات تقدمها لعملائها ومن هذه الخدمات قيامها بتحصيل الشيكات المسحوبة على بنوك أخرى، وتتم عملية إجراءات تحصيل الشيكات المسحوبة على بنوك أخرى في غرفة المقاصة بالبنك المركزي.

غرفة المقاصة مقرها البنك المركزي وهو الذي يقوم بتنظيم عملية المقاصة والإشراف عليها، كما يقوم بدفع كافة المصروفات التي تستلزمها عملية المقاصة على أن يقوم بتوزيع هذه المصروفات في نهاية السنة على

### الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية لعمليات البنك التجاري

البنوك الأعضاء خصما من حساباتهم الجارية التي يقوم البنك المركزي بفتحها لكل بنك من البنوك الأعضاء وأيضاً حساباتهم غرفة المقاصة، وذلك بهدف إثبات عمليات مقاصة الشيكات وغيرها من الأدوات التجارية. تقوم غرفة المقاصة بعدة وظائف منها تجميع الشيكات المسحوبة على البنوك الأخرى من الأقسام الفنية للبنك ثم ترسل إلى قسم المقاصة.

وتتمثل المعالجة المحاسبية لنتيجة المقاصة بالبنوك التجارية فيما إذا كانت المقاصة لصالح البنك وذلك في حالة إذا كانت الشيكات المسحوبة لصالحه أكبر من قيمة الشيكات المسحوبة عليه، وفي حالة أن قيمة الشيكات المسحوبة على البنك أكبر من قيمة الشيكات المسحوبة لصالحه تكون النتيجة في غير صالح البنك وتتم خطوات العملية المحاسبية اللازمة لإثبات النتيجة الصافية للمقاصة وفقاً للتسلسل المحاسبية التالي:<sup>1</sup> أولاً: إثبات قيمة الشيكات المقدمة للسحب من البنوك الأخرى وإضافتها للحسابات الجارية للعملاء، وذلك من خلال القيد التالي:

× × ×	من ح/ غرفة المقاصة	× × ×
× × ×	إلى ح/ الحسابات الجارية للعملاء	× × ×

إضافة قيمة الشيكات مباشرة للحسابات الجارية للعملاء

ثانياً: إثبات قيمة الشيكات المقدمة للسحب من البنك الأخرى وخصمها من الحسابات الجارية للعملاء، وذلك كما يلي:

× × ×	من ح/ الحسابات الجارية للعملاء	× × ×
× × ×	إلى ح/ غرفة المقاصة	× × ×

خصم قيمة الشيكات مباشرة من الحسابات الجارية للعملاء

عند وصول الإشعارات سواء الخصم (إذا كانت في غير صالح البنك) أو الإضافة للبنوك التجارية تتخذ هذه الإشعارات كأداة للإثبات الدفترية بدفاتر البنك التجاري ويتم إقفال ح/ غرفة المقاصة، وإضافة قيمة المركز الصافي للحساب للبنك طرف البنك المركزي، إذا كان المركز الصافي في صالح البنك، أو خصمه منه إذا كان المركز الصافي في غير صالح البنك.

وتتم هذه العملية في صورة محاسبية كما يلي:

1. إذا كان صافي نتيجة المقاصة في صالح البنك (أي المركز الصافي يكون دائناً):

× × ×	من ح/ جاري البنك المركزي	× × ×
× × ×	إلى ح/ غرفة المقاصة	× × ×

1. محمد جمال علي هلال، عبد الرزاق قاسم شحادة، مرجع سابق، ص: 209

2. إذا كان صافي نتيجة المقاصة في غير صالح البنك ( أي المركز الصافي يكون مدينا ):

× × ×	من ح/ غرفة المقاصة	× ×
× × ×	إلى ح/ جاري البنك المركزي	× ×

### المطلب الثاني: قسم الحسابات العامة

يشرف هذا القسم على كافة أقسام البنك التجاري ونصف فيه جميع العمليات المالية التي تقوم بها الأقسام الفنية التي سبق ذكرها في الفصل الأول.

ولكي يقوم هذا القسم بالوظائف السابقة ف إنه يقوم بأدائها من خلال مجموعة من الدفاتر والكشوفات التي يستخدمها والتي تتمثل في الدفاتر المستخدمة في القسم ومنها دفتر اليومية العامة، دفتر الأستاذ العام، دفتر الأستاذ المساعد. وكذلك الكشوفات والتي تتمثل في كشف الحركة اليومية الشامل، كشف حركة الخزينة، كشف حركة العمليات المصرفية الناتجة عن المقاصة، كشف ميزان المراجعة اليومي... الخ.

على ضوء ما سبق فإنه نظرا لاختلاف طبيعة النشاط في الأقسام المختلفة في البنك التجاري وهو ما يؤدي إلى اختلاف مدخلات النظم الفرعية التي تعبر عن الأنشطة المختلفة التي تمارس داخل البنك، ومن ثم فإنه لتحقيق عاملي السرعة والدقة يقوم هذا القسم بإعداد مجموعة من التقارير والقوائم وتتمثل في كشوف المراجعة اليومية وملخص كشف الحركة اليومي.

الخلاصة:

رأينا فيما سبق الأقسام الموجودة في البنوك التجارية، فتعرضنا إلى مفهومها والمعالجة المحاسبية لعملياتها، ونشير إلى أن هذه الأقسام يعتبر هدفه النظامي بالدرجة الأولى، إضافة إلى أنه يساعد على التحكم بشكل جيد ودقيق في مختلف تعاملات البنوك سواء مع بنوك أخرى أو مع الزبائن وهذا راجع إلى دقة العمليات التي تحدث فيه من ناحية أخرى، يجدر بنا أن نعلم أن هذه الأقسام لا توجد في جميع البنوك بنفس الطبيعة والوظائف و...، حيث أنه لكل بنك تجاري أقسام خاصة به تتناسب وحجم هذا البنك.

## الفصل الرابع: دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية

### الريفية - فرع وادي النجاء - رقم 842 -

✓ المبحث الأول: دراسة ميدانية حول بنك الفلاحة والتنمية

الريفية. المبحث

✓ المبحث الثاني: المبحث الثاني: المحاسبة بالوكالة (دراسة ثلاث حالات)

**تمهيد :**

بعد الدراسة النظرية التي تطرقنا من خلالها إلى أهم المفاهيم العامة المتعلقة بالبنوك التجارية، ودراسة كانت هي الأخرى نظرية فيما يتعلق بالجانب المحاسبي لهاته المؤسسات المصرفية وكيفية تسجيل مختلف عملياتها محاسبيا، وجب علينا تجسيدها ميدانيا، وهذا سيتم ذكره في فصلنا التطبيقي الذي استطعنا الوصول إليه بعد تربص دام شهر بينك الفلاحة والتنمية الريفية فرع وادي النجاء ، ولاية ميلة ، حاولنا من خلال هاته التجربة تغطية ولو جزء بسيط من بحثنا هذا فيما يتعلق بالمحاسبة التطبيقية المعمول بها فعلا في هذا النوع من المؤسسات ولأجل ذلك قسمنا عملنا إلى جزئين:

✓ لمحة وجيزة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وادي النجاء بصفة خاصة.

✓ دراسة ثلاث حالات يقوم البنك بتنفيذها وكيفية تسجيلها محاسبيا.

المبحث الأول: دراسة ميدانية حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الأول: لمحة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

أولاً: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

1. نشأته: ينتمي بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) إلى القطاع العمومي إذ يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة إلزامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي و ترقية العالم الريفي . تم إنشاؤه بموجب مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري BNA ، و ذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي و تربيته ، و دعم نشاطات الصناعات التقليدية و الحرفية .

و في هذا الإطار قام بنك الفلاحة و التنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الإشتراكي ، مزارع الدولة و المجموعات التعاونية ، و كذلك المستفيدين الفرديين للثورة الزراعية ، مزارع القطاع الخاص، تعاونيات الخدمات والدواوين الفلاحية و المؤسسات الفلاحية الصناعية إلى جانب قطاع الصيد البحري . و في إطار الإصلاحات الإقتصادية تحول بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري ، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 دج للسهم الواحد و لكن بعد صدور قانون النقد و القرض في 14/04/1990 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك و ألغى من خلاله نظام التخصص ، أصبح بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية المتمثلة في منح التسهيلات الإئتمانية و تشجيع عملية الإدخار بنوعيتها بالفائدة و بدون فائدة ، و المساهمة في التنمية ، مع وضع قواعد تحمي البنك و تجعل معاملاته مع زبائنه أقل مخاطرة ، و لتحقيق أهدافه وضع البنك استراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 200 وكالة .

2. تعريفه:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنك تجاري مهمته جمع الودائع سواء كانت تجارية أو لأجل كما يعرف كذلك على أنه بنك تنمية باعتباره يستطيع أن يقوم بمنح القروض متوسطة وقصيرة الأجل الرئيسي تكوين رأس مال ثابت. 3. وظائفه:

تنص المادة 04 من قانون تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية على أن أهم وظائفه تتمثل فيما يلي:

❖ تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها في منح القروض والمساهمة في السياسة الحكومية.

❖ تنمية القطاعات الفلاحية.

❖ تطوير الأعمال الفلاحية والتقليدية والزراعية والصناعية واستخدام وسائله خاصة التي تزوده بها الدولة قصد ضمان تمويل ما يلي:

- هيكل الإنتاج الفلاحي وأعماله.

- هياكل الصناعة التقليدية في الريف وأعمالها.

- الهياكل والأعمال الزراعية المرتبطة بقطاع الفلاحة.

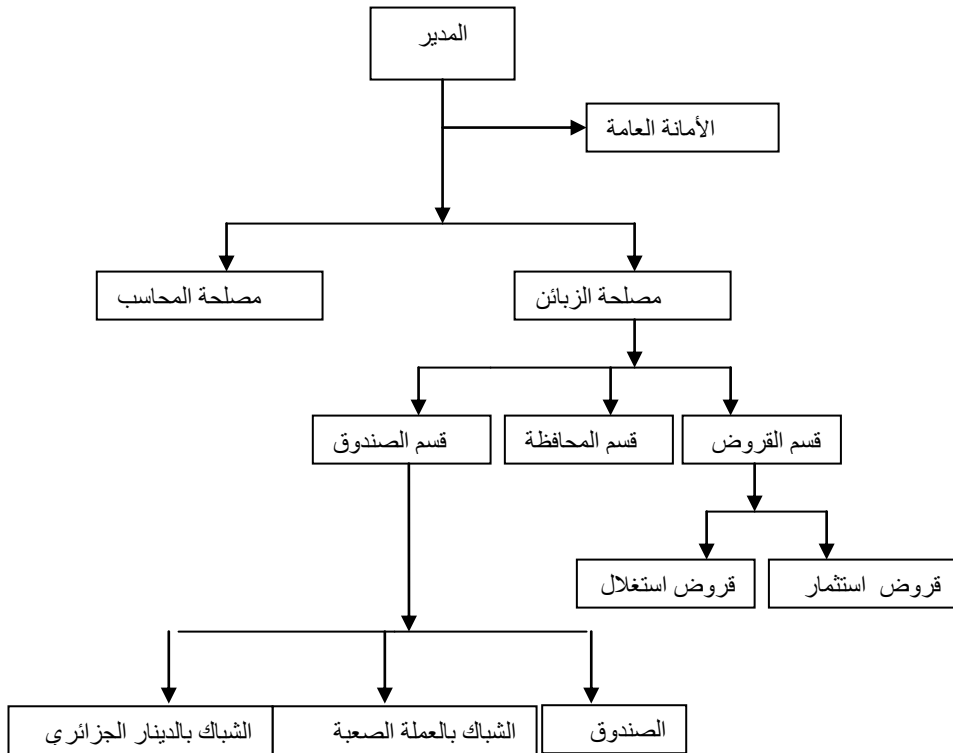
ثانيا: نبذة عامة حول وكالة BADR، وادي النجاء (وكالة رقم 842)

في إطار توسيع نشاطه قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بفتح وكالة وادي النجاء 842 وذلك في 02 جويلية 1982م والتي مقرها 01 شارع المقهول يوسف وتعتبر هذه الوكالة من بين 300 وكالة تابعة للبنك على المستوى الوطني اد تمثل أكبر شبكة بالنسبة للبنوك العمومية ومن بين 08 وكالات على مستوى المجمع الجهوي في مدينة ميله يسيورها المدير ويساعده نائبه كما يحتوي على 12 موظفا.

تتوفر الوكالة على 03 مصالح، مصلحة القرض، مصلحة الصندوق ومصلحة الإدارة والمراقبة اد تعتبر مصلحة القرض أهم مصلحة إدارية بهذه الوكالة نسبة لمرد وديتها.

### المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة BADR (842)

أولا: الهيكل التنظيمي الشكل رقم-3- الهيكل التنظيمي للوكالة رقم(842)



المصدر: مقدم من طرف الوكالة رقم (842) فرع وادي النجاء

ثانيا: دراسة الهيكل التنظيمي:

تتكون الوكالة من 12 موظفا وكل موظف مسؤول على مصلحة معينة وتمثل هذه المصالح فيما يلي:

1. المدير: هو المسؤول الأول في الوكالة يشرف على حسن تسييرها اد يتكفل بما يأتي:

- تطوير نشاط الوكالة وضمان مردودية عالية للمؤسسة.
- تطبيق التعليمات والخطط والبرامج الواردة.
- الاتصال مع الإدارة الوصية.
- إعداد التقارير الدورية لنشاطات الوكالة في مواعيدها.
- المقابلة الشخصية لموظف كل مصلحة.
- إبرام جميع العقود الخاصة بالبنك.
- الدفاع عن مصالح البنك أمام القضاء.
- 2. الأمانة العامة: من بين مهام الأمانة العامة ما يلي:
  - استقبال الواردات والصادرات أي تسجيل جميع الوثائق السابقة مع جميع الوكالات في سجل خاص بالبريد الصادر وكذلك الوارد.
  - طبع جميع الوثائق التي يتعامل بها البنك.
  - استقبال المكالمات الهاتفية.
  - تنظيم مواعيد المدير.
- 3. مصلحة المحاسبة: يشرف عليها موظف واحد يقوم بما يلي:
  - أ/ تصفية حقائق البنوك: عن طريق:
    - ❖ تسوية حساب الزبائن سواء بالعملة الصعبة أو بالدينار الجزائري.
    - ❖ تسوية حساب الوكالات المتعامل معها على المستوى الوطني.
  - ب/ محاسبة الوكالة: عن طريق:
    - ❖ متابعة حسابات الزبائن بالعملة الصعبة أو بالدينار الجزائري.
    - ❖ متابعة الميزانيات وتسوية حساباتها الدائنة والمدينة.
    - ❖ متابعة الحساب الخاص بالوكالة GL.
    - ❖ متابعة المحاسبة اليومية للوكالة مع مراجعة حسابات الزبائن وغلقها وتقييم مدخولاتها ومخرجاتها.
    - ❖ مراجعة حسابات الزبائن الذين لا يعملون أكثر من 06 أشهر.
- 4. مصلحة الزبائن: وتضم:
  - أ. قسم الصندوق: ويتكون مما يلي:
    - شبك خاص بالدينار الجزائري: ويضم هذا القسم:
      - عمليات الدفع أو التخليص (السحب) وفيها:
        - سحب قيمة الصكوك ودفاتر التوفير لصالح الزبائن.
        - دفع قيمة الصكوك نقدا من طرف الوكالة إلى الزبون الذي يكون حسابه بوكالة أخرى.

- عمليات الإيداع: حيث تنشط هذه العملية من طرف الزبائن الذين يقومون بإيداع نقودهم من أجل الحفاظ عليها وسهولة استعمالها عند الحاجة.
- قسم شباك الخاص بالعملة الصعبة: بالإضافة إلى التعامل بالعملة الوطنية فان الوكالة تتعامل أيضا بالعملة الصعبة حيث تقوم هذه الأخيرة بنفس العمليات التي يقوم بها قسم الشباك الخاص بالدينار الجزائري لكن ليس بالشكل الواسع، إذ تقتصر معظم عملياته على دفع المعاشات بالعملة الصعبة .
- الصندوق: يتولى أمين الصندوق عمليات دفع قيمة الشيكات والمعاشات وقبض المبالغ المودعة بالإضافة إلى التأكد من الوثائق التي ترفق كل عملية.
- ب. قسم المحافظة: يتكفل هذا القسم بمعالجة الصكوك والتحويلات عند تسليمها من طرف الزبائن و ذلك لتحصيلها وتقوم بالعمليات التالية:
  - التحصيل: عندما يتقدم الزبون إلى المصلحة لسحب مبلغ معين لا يسجل المبلغ مباشرة في حساب الزبون إنما يتم ذلك بعد التأكد من أن للمدين حساب في شيكه وذلك عن طريق تأشير الشيك من طرف بنك المدين بعبارة الدفع أو عدم الدفع مع تبرير ذلك ويرسل إلى بنك المستفيد.
  - ❖ في حالة إذا كان مدفوع: يسحب المبلغ من حساب البنك ليدخل في حساب الزبون مباشرة .
  - ❖ في حالة إذا كان غير مدفوع: يسحب المبلغ من حساب الوسيط GL، ويتم إرجاعه إلى الزبون مع إشعار عدم الدفع اليد يبرر سبب ذلك.
  - الصكوك المضمونة: هي صكوك خاصة بالوكالة أو البنك تسلم إلى الزبائن بمبالغ معينة مع سحب هذه المبالغ من حساب الزبون أو الحجز عليها في حساب خاص لغاية تسليم المبلغ أو تحويله إلى حساب المستفيد.
  - التحويل: هو عبارة عن أمر مكتوب من طرف صاحب الحساب يفيد به وكالته بتمويل مبلغ معين من حسابه لصالح حساب المستفيد ويضم التحويل في هذه الوكالة ما يلي:
    - ❖ التحويل الداخلي أي في الوكالة نفسها.
    - ❖ التحويل الخارجي أي فيما بين الوكالات.
- ج/قسم القروض: يشرف على هذا القسم موظف واحد مهمته الأساسية هي القيام بمختلف إجراءات منح القروض على نوعيها:
  - قروض استغلال: موجهة للاستهلاك أو تمويل الجانب الاستغلالي للمؤسسة .
  - قروض استثمار: و هي تلك القروض الموجهة لتمويل الأصول الثابتة للمؤسسة.
 وقبل أن يقوم صاحب المصلحة بإتخاذ قرار منح القرض عليه الإطلاع على ما يلي:
  - ❖ معرفة مدى الثقة التي يتمتع بها المقترض وكفاءته المهنية؛
  - ❖ قيام البنك بزيارة ميدانية للمؤسسة من أجل معرفة مكانتها بين المؤسسات في السوق؛
  - ❖ دراسة ملف القرض الذي يقدمه العميل ومعرفة الميزانيات للسنوات الثلاث الأخيرة وتحليلها؛

❖ إحالة الملف للجنة القرض المخولة قانونا والتي تتكون من ثلاث أعضاء: المدير, رئيس المصلحة, المحاسب, وهذا في حالة ما إذا كان مبلغ القرض يتماشى مع إمكانيات الوكالة أما إذا كان المبلغ يفوق قدر البنك يحال الملف إلى المديرية العامة؛

❖ جمع الضمانات المطلوبة وإعداد عقود الالتزام (اتفاقية القرض وعقود الكفالة)؛

**المبحث الثاني: المحاسبة بالوكالة (دراسة ثلاث حالات):**

**المطلب الأول: المعالجة المحاسبية لقسم المحاسبة لقسم القروض والسلف:**

أولاً: السلف قروض:

مثال: طلب قرض الاستثماري: في إطار الوكالة لدعم تشغيل الشباب ANSEJ بتاريخ 2011/01/03 بتقديم العميل إلى الوكالة لدعم تشغيل الشباب التي بدورها تقوم بدراسة الملف وقبوله وتحديد طبيعة البنك الذي يقوم بتمويل هذا المشروع والمتمثل في النشاط المالي نقل البضائع على كل المسافات .

❖ تقوم وكالة ANSEJ بإرسال الملف إلى المديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية التي تقوم بالموافقة على تمويل المشروع بنسبة 70% ويهدا يتم توجيهه صاحب المشروع إلى أقرب وكالة وهي بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوادي النجاء .

❖ شرط القروض = المساهمة الشخصية 72723905 تمثل 10%.

- المساهمة ENSEJ = 145447810 تمثل 20%.

- القرض البنكي = 509067300 تمثل 70%.

● مدة القرض 5 سنوات معدل الفائدة يمثل 1.05%.

الحل: كيف يقوم البنك بحساب الفائدة وكيف تكون العملية.

يكون القيد كالتالي:

التسجيل المحاسبي لهذه العملية في اليومية:

تسجل هذه العملية:

المرحلة الأولى: عند منح القرض\*:

		2013/03/27	
509067300	509067300	قرض تشغيل الشباب	244
		حساب جاري للعميل	610034
		منح القرض للعميل	

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (وادي النجاء)

المرحلة الثانية : عند تسديد القرض \*

		2013/03/28			
	527078467	حساب جاري للعميل		610034	
509067300		قرض تشغيل الشباب	244		
18011167		الفائدة (معدل ..... *TAX )	70203		
		تسديد القرض			

ثانيا: سلف وقروض بدون ضمانات:

مثال: بتاريخ 2012/04/01م تمت بقسم السلف والقروض لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR العمليات التالية:

منحت سلف وقروض بدون ضمانات بقيمة 400000 دج للعميل (س) وكان معدل الفائدة 9% وعمولة البنك تقدر ب 2 % وهذا لمدة 05 أشهر.

ثم تم تسديد سلف وقروض بدون ضمانات بقيمة 4500 وذلك نقدا ومع ودائع توفير مناصفة. فكيف تسجل هذه القيود في يومية البنك؟

الحل: حساب الفائدة  $15000 = (12 \div 5) \times 0.09 \times 400000$  دج

حساب العمولة:  $800 = 0.02 \times 400000$  دج

التسجيل في اليومية:

		2013/04/01			
	400000	ح / سلف وقروض		244	
8000		ح/العمولة	706011		
15000		ح/الفوائد	70203		
377000		ح/حساب جاري للعميل	84230040		
		منح القرض بدون ضمانات			

\* الملحق رقم 2

//

2012/09/01			
400000	400000	ح/حساب جاري للعميل ح/ سلف وقروض	84230040 244
		تسديد قيمة القرض	
450000	225000	ح/حساب جاري للعميل	84230040
	225000	ح/ ودائع للتوفير	
		ح/ سلف وقروض	244
		تسديد قيمة القرض	

#### المطلب الثاني: المعالجة الحسابية لقسم الحسابات الجارية:

أولا : حالة الإيداع :

مثال : بتاريخ 2013/04/09م تقدم السيد (س) بإيداع مبلغ من المال قدره 100000 دج لدى بنك

الفلاحة والتنمية الريفية ( الوكالة 842) بحسابه الخاص .

يقوم الموظف المكلف بشباك الدينار الجزائري بتبعية نموذج الإيداع ومقارنتها بالنقد المسلم إليه من طرف العميل

وبعدها يتم إدخال المبلغ المودع عن طريق جهاز الكمبيوتر ويتم طبع وصل الإيداع الملم بجميع المعلومات

الخاصة بالعميل ( الإسم ، اللقب ، رقم الحساب ) .

يحتفظ الموظف بنسخة من وصل الإيداع ويسلم النسخة الثانية للعميل الذي يقوم بتقديمها إلى أمين الصندوق

مرفوقا بالمبلغ النقدي وبعد التأكد من كل المعلومات يقوم بالتوقيع عليها و إيداع المبلغ في الصندوق .

أما النسخة الثالثة فترسل إلى قسم المحاسبة لتقيد العملية في دفتر اليومية\* .

		2013/04/09	
10000.0	10000.0	ح/ الصندوق ح/ حساب جاري للعميل (س)	101110 842300
		إيداع المبلغ في حساب العميل	

ثانيا: حالة السحب :

مثال : بتاريخ 2013/05/02م قام العميل (ج) بسحب مبلغ يقدر ب: 34000.00 دج من حسابه الخاص بالوكالة وتتم هذه العملية باستعمال الشيكات الخاصة للبنك حيث قام العميل بملاً الشيك مع كتابة المبلغ بالأرقام و الأحرف ويقدم هذا الأخير (الشيك) مرفوقاً ببطاقة الهوية إلى الموظف المكلف بالشيك بالدينار الجزائري الذي يقوم بالتأكد من المعلومات و إدخالها بجهاز الكمبيوتر لخصم قيمته وتقييد محاسبا هذه العملية كما يلي\* :

		2013/02/03	
340000.00	340000.00	ح/ حساب جاري للعميل (دج) ح/ الصندوق	842300 101110
		سحب المبلغ من حساب العميل	

ثالثا: التسجيل المحاسبي إذا كان العميل من وكالة أخرى:

1/ حالة إيداع لدى وكالة الحراش:

مثال: في 2013/02/03م قام عميل من وكالة وادي النجاء BADR بإيداع مبلغ يقدر ب: 150000.00 دج في وكالة الحراش فيكون التسجيل المحاسبي كالاتي :

		2013/02/03	
150000.00	150000.00	ح/ الصندوق ح/ الربط بين الوكالات إيداع لدى وكالة الحراش	101110 482777

2- حالة الإيداع لدى وكالة العميل الأصلية:

- عند وصول الأمر إلى وكالة الحراش يكون التسجيل كآتي:

		2013/02/03			
	150000.00	ح/ الربط بين الوكالات	842777		
150000.00		ح/ حساب جاري للعميل	842300		
		إيداع لدى وكالة العميل الأصلية			

المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية لقسم الصرف:

أولا : الصرف نقدا: يكون بأحد الشكلين التاليين:

1: حالة إبرام عقد الصرف وتنفيذه يكونان في لحظة واحدة:

أ: الشراء:

مثال: بتاريخ 2013/01/14 أبرم البنك عقد شراء مع أحد عملائه بمبلغ 50 أورو حيث كان سعر الشراء

هو 01 أورو € = 106.62 دج.

وتسجل القيود في هذه اليومية كما يلي \*

		2013/01/14			
	50	ح/صندوق عملة صعبة	101210		
50		ح/وضعية الصرف ع.ص	369110		
		إبرام عقد الشراء ع.ص			
		//			
	5331	ح/وضعية الصرف عملة محلية	369300		
5331		ح/صندوق عملة صعبة	101110		
		تسديد قيمة ع.ص بالدينار			

ب: حالة البيع:

مثال: بتاريخ 2013/02/10 أبرم البنك عقد بيع مع أعملائه بمبلغ 140.00 أورو حيث كان سعر البيع 01 أورو = 107.04 دج وتسجل القيود في اليومية كما يلي:

		2013/02/10			
140.00	140.00	ح/وضعية الصرف ع.ص	369110	369110	369110
		ح/الصندوق ع.ص إبرام عقد البيع ع.ص			
33852.73	14.926.80	//			
		ح/صندوق عملة وطنية ح/مقابل وضعية الصرف ع. محلية تحصيل قيمة العملة الصعبة مباعه	369210	101110	101110

❖ حالة وجود فاصل زمني لا يتعدى 48 ساعة بين لحظة إبرام العقد ولحظة تنفيذه:

- حالة الشراء:

مثال: بتاريخ 2012/02/13 أبرم البنك عقد شراء 50000 أورو وكان سعر الشراء هو:

1 = 106.62 أورو

		2012/02/13			
500.00	500.00	ح/عملة ص مشتراة لم تسلم بعد	9312	9312	9312
		ح/وضعية الصرف نقدا خارج الميزانية إبرام العقد	9318		
5331000	5331000	//			
		ح/مقابل وضعية الصرف نقدا خارج الميزانية ح/دينار مباع لم يسلم بعد المبلغ الواجب دفعه	9313	9319	9319

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (وادي النجاء)

		//		
50000	50000	ح/وضعية الصرف نقدا خارج الميزانية ح/ع.ص مشتراة لم تسلم بعد تنفيذ العقد	9312	9318
		//		
5331000	5331000	ح/دينار مباع لم يسلم بعد ح/مقابل وضعية الصرف نقدا ترصيد حساب خارج الميزانية	9319	9313
		//		
50000	50000	ح/الصندوق بالعملة الأجنبية ح/وضعية الصرف بالعملة الأجنبية شراء العملة الأجنبية	3691	1012
		//		
5331000	5331000	ح/مقابل وضعية الصرف عملة محلية ح/الصندوق عملة محلية تسديد قيمة العملة الصعبة	1011	9692

- حالة البيع:

مثال: بتاريخ 2012/02/20 أبرم البنك عقد بيع 30000 أورو مقابل سعر بيع 10704 = 1 أورو حيث تم تنفيذ العقد بتاريخ 2012/02/22 من نفس السنة فيكون التسجيل كما يلي :

		2012/2/20		
500.00	500.00	ح/عملة ص مشتراة لم تسلم بعد ح/وضعية الصرف نقدا خارج الميزانية إبرام العقد	9318	9312
		//		

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (وادي النجاء)

30000	30000	ح/مقابل وضعية الصرف نقدا خارج ح/وضعية الصرف نقدا خارج الميزانية ح/عملة صعبة مبيعة لم تسلم بعد ابرام عقد البيع 2012/2/22	9314	9318
2580000	3212100	ح/دينار مشتري لم يسلم بعد ح/مقابل وضعية الصرف خارج الميزانية المبلغ الواجب دفعه //	9319	9311
30000	30000	ح/عملة صعبة مبيعة لم تسلم بعد ح/وضعية الصرف نقدا خارج الميزانية تنفيذ العقد //	9318	9314
2580000	2580000	ح/مقابل وضعية الصرف خارج الميزانية ح/دينار مشتري لم يسلم بعد ترصيد حسابات خارج الميزانية //	3691	1012
30000	30000	ح/وضعية الصرف ع.ص ح/الصندوق ع.ص تنفيذ العقد بيع عملة صعبة //	1012	3691
	2580000	ح/الصندوق عملة محلية ح/مقابل وضعية الصرف عملة محلية استلام العملة المحلية	3692	1011

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (وادي النجاء)

--	--	--	--	--

إعادة التقييم:

في 2012/12/31 استقر سعر الصرف في حدود 103.2 = 1 أورو

فيكون جدول التقييم كما يلي :

البيان	حركة الصندوق ب دج	حركة الصندوق ب ع.ص
2012/10/12 (الشراء)	53310.00-	500.00+
2012/10/20 (البيع)	32121.00+	300.00-
وضعية الصرف 2012/12/31م	85431.00-	200.00+

$$20640.00 = 103.2 \times 200.00 \text{ دج}$$

$$1670000 = 10000 \times \text{دج}$$

تلقي البنك خسارة قدرها 10000 دج

2012/12/31

		<p>ح/ خسائر ناتجة عن عملية الصرف</p> <p>ح/ مقابل وضعية الصرف عملة محلية</p> <p>تحميل الدورة للنتائج</p>		
10000	10000		3692	6061

#### الخلاصة:

من خلال التبرص الذي قمنا به في فرع بنك الفلاحة والتنمية الريفية وادي النجاء قمنا ولو بصورة مبسطة بإلقاء نظرة عامة على العمليات العديدة والمتنوعة التي يقوم به الفرع في أقسامه المختلفة ومدى الأهمية التي تعطى لمصلحة المحاسبة لقيامها بقيد تلك العمليات وجردها ومعاينتها وتصحيح الاختلالات ووضع التصحيحات اللازمة وبالتالي إضفاء نوع من النظام والتكامل بين أقسام الفرع، وخرجنا أيضا بعدة استنتاجات وملاحظات من أهمها أن العمليات البنكية تختلف من فرع لآخر لنفس البنك ومن بنك لآخر وأيضا تختلف من الناحية النظرية التي درسناها في الفصل السابق عن الناحية التطبيقية والميدانية التي قمنا بها.

الخاتمة

## الخاتمة

بعد الدراسة التي قمنا بها في مجال محاسبة البنوك توصلنا إلى انه في كثير من الأحيان تكون المحاسبة مركز قوة في جميع المؤسسات بحيث أنها تعتبر أداة فعالة لاستخراج المعلومات ومعرفة وضعية المؤسسة ومركزها المالي، ووسيلة ناجحة للمراقبة واتخاذ القرارات المصيرية للمؤسسة- وهذا لا يعني أن النظام المحاسبي المطبق في البنوك هو نفسه في المؤسسات الأخرى بل نجد أن البنوك تعمل بمخطط حسابات بنكي قطاعي خاص بها يختلف عن مخطط المحاسبة العامة. وذلك راجع لطبيعة العمليات المصرفية بين البنك والعميل.

وقد لاحظنا من خلال دراستنا الميدانية بينك الفلاحة والتنمية الريفية حرصه على تطبيق المبادئ المحاسبية حسب مخطط الحسابات البنكي، كما لاحظنا استعمال البنك لنظام الإعلام الآلي على مستوى كل شبائكه ومكاتبه واستخدام برنامج خاص بالمحاسبة وطغيان الجانب التكنولوجي في كل أعماله.

وفي الأخير يمكن القول أننا بعد هذه الدراسة تأكد لنا مدى أهمية المحاسبة البنكية في عمل البنوك وتدفع الحسابات مما أدى إلى اكتساب البنوك أهم العوامل التي اشرنا إليها وهي ثقة المتعامل فيها ومدى قدرتها على جذب المتعاملين وكذلك الجمع بين المحاسبة البنكية والمالية أدى إلى إبعاد البنوك عن شبح الإفلاس البنكي. ونقول أيضا أن محاسبة البنوك موضوع شائك ومتعدد لا نستطيع الإلمام بكل جوانبه في حجم مذكرة تخرج ويبقى المجال مفتوحا للتعمق في هذه الدراسة.

## قائمة المراجع

## قائمة المراجع

◀ الكتب:

1. أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك، مصر: كلية التجارة، المكتبة العصرية للطبع و النشر جامعة المنصورة، 2004
2. أحمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، مصر، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 2002-2003
3. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003
4. بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية عمان: دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، 1999
5. فتاح حاج محمد، دراسة المخطط المحاسبي للبنوك و المؤسسات المالية والنقدية، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2001
6. قندرية كمال، محاسبة المنشأة المالية، سوريا: المطبعة التعاونية، 1975-1976
7. عبد الفتاح الصحن، المبادئ المحاسبية بين النظرية و التطبيق، مصر: كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1999
8. محمد السيد سرايا، النظام المحاسبي في المنشآت المالية، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2000
9. محمود يونس، عبد النعيم مبارك، النقود و أعمال البنوك والأسواق المالية، مصر: الدار الجامعية للنشر و التوزيع، 1998
10. محمد عباس بدوي، الأنظمة المحاسبية المتخصصة، مصر: جامعة الإسكندرية، دار الجامعات الجديدة للنشر، 2002
11. محمد جمال علي هلال، عبد الرزاق قاسم شحادة، محاسبة المؤسسات المالية، الأردن، جامعة الزيتونة، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، دار المناهج للنشر و التوزيع، 2002
12. محمود محمد سجامي، ' المحاسبة في شركات التأمين و البنوك التجارية '، مصر، جامعة المنصورة، المكتبة العصرية، 2007 .

◀ رسائل الماجستير : يوسف شاوش ، التسويق البنكي ، رسالة ماجستير ، جامعة قسنطينة 1998-  
1999

◀ مذكرات ليسانس:

زعباط أسماء و آخرون، دور البنوك والأسواق المالية مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس علوم اقتصادية جامعة قسنطينة:2008.

◀ مواقع الإنترنت:

1. انظر الموقع : [www.etudiantdz.com/vb/t2104.html](http://www.etudiantdz.com/vb/t2104.html) ، شوهده يوم: 2013-04-04.

2. انظر الموقع: <http://sqarra.wordpress.com/cashar> ، شوهدهت يوم ( 2013-04-14 ) .

◀ مراجع أخرى:

1. العايب ياسين، محاضرات في الاقتصاد البنكي، جامعة قسنطينة: السنة الثالثة نقود ومالية، 2005
2. بلحيج الطيب، محاضرات في الاقتصاد النقدي، جامعة قسنطينة السنة الثانية علوم اقتصادية ، 2008.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 13 / المؤرخ بتاريخ 1992/11/17 (قانون النقد والقرض).

4. الأستاذة زهراوي عفاف، محاضرات في المحاسبة الخاصة، جامعة قسنطينة

## قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
21	مصادر و استخدامات الأموال في البنوك التجارية	1
26	هيكل البنك التجاري	2
66	التسجيل المحاسبي بالطريقة الفرنسية	3
102	الهيكل التنظيمي لفرع وادي النجاء	4

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
14	الشكل العام للميزانية في البنك التجاري	1

قائمة الملاحق



MILA, LE : 22/11/2010

NOM : *S. AMIR*

PRENOM : *AMIR*

ADRESSE : **BOUYELEF AMIRA ARRES.**

AMONSIEUR LE DIRECTEUR DE LA **BADR**  
AGENCE **OUED ENDJA**

**OBJET : Demande d'un crédit bancaire.**

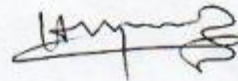
**Monsieur,**

J'ai l'honneur de venir par la présente vous demander de bien vouloir m'accorder un crédit bancaire d'un montant ,de **5128 366.87 DA** Pour me permettant la création d' une micro entreprise de **TRANSPORT SUR TOUTES DISTANCES DE MARCHANDISES .**

Dans le cadre du dispositif de soutien à l'emploi des jeunes .

Dans l'attente d'une suite que j'espère favorable, je vous prie monsieur le directeur d'agréer l'expression de mes salutations les plus distinguées.

**L'INTERESSE**



الملحق (2)

الملحق: 03

الملحق رقم 3-1

09 AVR. 2013

A.L.E OUED-ENDJA 842  
21 RUE LENGHAOUEL YUCEF 43346  
TEL(031)566048-FAX 56.67.96

MAR 9 AVRI 2013

HEMMOUDI ABDERRAOUF BEN AHMED  
BARDOU  
BEINEN  
MILA

\* RECU DE VERSEMENT \*      OPERATION N. VE1-0041

---

\* NUMERO DE COMPTE \*  
00842-101557-300-0-73-00  
DATE DE VALEUR : 10 04 2013

E \* RECU LA SOMME DE \*      \* VOTRE NOUVEAU SO

\*\*\*10.000,00\*\*\*      DZD      10.000,00      DZ

VISA

SALUTATIONS DISTINGUEES

الملحق: 04

بنك التنمية الريفية  
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Chèque n° : 0342697

Payez, contre ce chèque

34.000,00

ادفعوا مقابل هذا الشيك

A l'ordre de *Reute Quatre Villes SA*

Payable à *Reute Quatre Villes SA*

Agence 0842  
OUED EL DJAJ  
21, RUE DENZAHOUÏ Y.  
43346

0027092000 07  
SHERIF BOUKACEM B NAAMANE  
NECHTA CHORFA  
43365 AHMED RACHED I

02 02 2013

02/05/2013

Employé Principal  
BOUCHEM IMAD  
Verifié

Série : BT

FRIERE DE NE BIEN ECRIRE DANS LA ZONE BLANCHE

0342697 00300842002709200007

الملحق رقم (4-1)

الملحق: 05

A. L. E. OUMD-KHATA 842  
21, BOULEVARD LEMCAHOUEL YOUSSEF 43346  
TEL: 031 1566048 - FAX 56 67 96

MAR 30 AVEI 2013

\* BULLETIN DE CHANGE \*      OPERATION N. CH2-0040

POUR VENTE DE DEVICES

---

MONTANT DES DEVICES VENDUES:		***140,00***
EN FAVEUR DE: KARA DOUADI		

---

e	AU COURS DE: 106,62	CONTREVALEUR EN DED:	14.926,80
e		COMMISSION:	400,00
e		TAXE SUR LA COMMISSION:	68,00
*MONTANT DE L'OPERATION*		e MONTANT DES DED VERSES:	***15.394,80***

---

ALOCAT TOURISTE	VISA	SALUTATIONS DIST
-----------------	------	------------------

الملحق رقم 1-5

A.L.E OUED-ENDJA 842  
21 RUE LEMGAHOUEL YUCEF 43346  
TEL(031)566048-FAX 56.67.96

JEU 2 MAI 2013

LAIB AMMAR B/LAKHDAR  
EL KERNIA  
TASSALA  
MILA

\* RECU DE VERSEMENT \*      OPERATION No VR3-0101

---

è      RECU LA SOMME DE:      4.722,84      DZD

---

è      AU COURS DE:      106,62

\* NUMERO DE COMPTE \*      \* PORTEE AU CREDIT DE VOTRE COMPTE POUR \*

00842-052254-201-0-86-33      \*\*\*44,30\*\*\*      EUR      \*NOTRE NOUVEAU

DATE DE VALEUR :      03 05 2013      90,80

---

VISA      SALUTATIONS

الملحق رقم 6-1